

أ.د. مَتْرُوكُ الْفَالِح

سلسلة الغرب والعرب والديموقراطية (١)

الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية
في البلدان العربية
نموذج الحالة البحرينية



دار الحديث



الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية
في البلدان العربية
نموذج الحالة البحرينية

سلسلة الغرب والعرب والديمقراطية (١)

أ.د/ متروك الفالح

الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية

في البلدان العربية

نموذج الحالة البحرينية

في سياق العلاقات الأمريكية والبريطانية

(١٩٩٠ - ٢٠٠٣)



الغرب والمجتمع والدولة والديمقراطية في البلدان العربية – نموذج
الحالة البحرينية
أ.د. متروك الفالح
الطبعة الاولى ٢٠٠٤
جميع الحقوق محفوظة
دار الكنوز الادبية
بيروت – لبنان
ص.ب / ٧٢٢٦ – ١١
هاتف – فاكس ٧٣٩٦٩٦ ٠١



Dar Al-Konooz Al-Adabiya
Beirut – Lebanon / P. O . Box : 7226 / 11
Telefax : 01 / 739696
E . Mail : alkonooz2003@hotmail.com

محتويات الدراسة

المقدمة	٧
الفصل الأول :	١٣
أولاً : الإطار النظري	١٥
ثانياً : تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين	٢١
الهوامش	٢٧
الفصل الثاني :	٣٤
أولاً: في الموقف الاوربي	٤١
ثانياً: الموقف البريطاني	٤٧
الهوامش	٧١
الفصل الثالث:	٨٣
أمريكا والبحرين المجتمع والدولة والديمقراطية	٨٥
الهوامش	١٠٥
الفصل الرابع:	
الإصلاحات السياسية (١٢/٢٠٠٠ - إلى ٧/٢٠٠٣م):	١١٣
ملاحظات ختامية	١١٥
الهوامش	١٢٦
مصادر الدراسة	١٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة (٠)

هذه الدراسة، وهي واحدة في سياق عدة دراسات في العلاقات العربية الغربية في ضوء جزئية محور تفاعلات الدولة والمجتمع في البلدان العربية، تحاول أن تلاحظ المواقف والسياسات الغربية (الأمريكية والبريطانية تحديداً) من مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياق علاقة تلك الدول بأطراف معادلة الدولة والمجتمع في البحرين وفي غمرة تفاعلاتهما الداخلية وامتداداتها الخارجية وباعتبار أن المسألة الديمقراطية أصبحت هما اجتماعيا وخاصة لدى القوى والنخب الفاعلة في المجتمعات العربية بكافة تجلياتها وأطرافها وخاصة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين وثانيا باعتبار أن

* هذه الدراسة تم تنفيذها أساسا مع وقيل الإعلان عن الإصلاحات السياسية في البحرين في ١٢/١٦/٢٠٠٠م. ورغم أن تلك التطورات تمت ملاحظتها في عجلة ختامية، إلا أننا نود أن نشدد على إن الدراسة، وهي تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وأواخر عام ٢٠٠٠م والتي تبقى في نظرنا حديرة بالملاحظة والتأمل، يجب أن تقرأ وتقوم على هذا الأساس.

المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان أصبحت إحدى أدوات السياسة الخارجية لتلك الدول من فترة وخاصة منذ التسعينيات من القرن العشرين (دون أن ننسى أن تلك الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية قد وظفت تلك المسألة كواحدة من اجندتها في علاقاتها مع الدول الاشتراكية وبالذات الاتحاد السوفيتي سابقا وبصلة بالمتقنين المنشقين سابقا، ومنهم اليهود تحديدا، كما هي الحالة في العلاقات الأمريكية الصينية منذ فترة وخاصة منذ أحداث "ميدان تيانين" في أواخر الثمانينات من القرن العشرين في سياق المطالب الطلابية، وكذلك حقوق الاقليات (التبت) والمسألة التيوانية).

وفي هذا السياق فانه من المهم أن نبين أن هذه الدراسة، والتي تركز على ملاحظة المواقف والسياسات الغربية وبالذات الأمريكية والبريطانية تجاه المسألة الديمقراطية في البحرين وفي سياق تفاعلات الدولة والمجتمع فيها أو في امتدادها الخارجي، قد تم تنفيذها في الأساس قبيل إعلان الملك حمد آل خليفة الإصلاحات السياسية في ١٦-١٢-٢٠٠٠ م. ولذلك فان هذه الدراسة كانت بالأساس، وعند الانتهاء منها بداية في أواخر ديسمبر ٢٠٠٠م، كانت تركز على تلك المسائل في العلاقة الغربية تجاه الدولة والمجتمع في الفترة من ١٩٩٠م وحتى نهاية عام ٢٠٠٠م تقريبا. قبيل الانتهاء من هذه الدراسة، كانت القيادة البحرينية قد تغيرت بوفاة الشيخ عيسى آل خليفة، وهذه القيادة البحرينية الجديدة بزعامه الملك (الشيخ آنذاك) حمد بن عيسى آل خليفة، يبدو أنها بوعيا وإدراكها لمتطلبات الاستحقاقات القادمة عالميا وفي سياق اتجاهات العولمة والسياسات الأمريكية تحديدا في المنطقة العربية وملتطلبات تتصل بقضايا الشرعية الداخلية وبناءها، قد اتجهت نحو إدخال مبادرات ذات توجهات ديمقراطية ابتداء من الإعلان عنها في ١٦-١٢-٢٠٠٠م، ومرورا لاحقا بالتصويت

الشعبي على الميثاق الوطني في فبراير من عام ٢٠٠١، وتوجيها لاحقا بالانتخابات البلدية والنيابية في مايو وأكتوبر من عام ٢٠٠٢م على التوالي.

عليه، فإن تلك التحولات الإصلاحية كان لابد من الإشارة إليها في نهاية هذه الدراسة، ولذلك أوردنا ملاحظات أولية عن تلك الإصلاحات في الخاتمة في هذا السياق، وكذلك أضيفت بعض المعلومات في بعض ثنايا نصوص هذه الدراسة وهوامشها (مصادرها). من هنا فإننا نسب القارئ بداية إلى تلك الإدخالات والتي لم تكن موجودة في أصل الدراسة ولكن مقتضيات إدخالها في ضوء الإصلاحات كان مهماً خاصة وأن الدراسة لم تنشر أصلاً على ما تم الانتهاء منها في نهاية عام ٢٠٠٠ م.

من هنا، فإنه ورغم أن الدراسة تبقى على أهميتها في أساس فكرتها وفترتها وباعتبارها ترصد تجربة سياسية بحرينية في سياق علاقة الدولة بالمجتمع وفي سياق علاقة الطرفين بالآخر الغربي (الأمريكي والبريطاني تحديداً) ومدى ملاحظة جدية الآخر تجاه المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في النموذج البحريني خاصة ومدى الاستفادة من ذلك في الوطن العربي والبلدان العربية الأخرى إجمالاً، إلا أن الإصلاحات السياسية في البحرين وبالإنجاز الديمقراطي قد أضافت أبعاداً جديدة تساوي ذلك القدر من الأبواب والنوافذ القديمة التي أفقلتها تلك الإصلاحات. تلك الأبواب والنوافذ القديمة - تتمثل في العلاقة غير السوية بين الدولة (السلطة) والمجتمع (قواه وفتاته الإصلاحية) والتي كان الآخر (الأمريكي والبريطاني تحديداً) يجد فيها الإمكانية للتدخل والتأثير، حسب مقتضيات مصالحه، في اتجاه ومستقبل طبيعة تلك العلاقة. لذلك فإن تلك الإجراءات الإصلاحية التي

أقدم عليها الملك حمد، في سياق تميّن العلاقة بين الدولة والمجتمع وعلى قاعدة أساسها ديمقراطي وقانوني، قد أوصدت تلك الأبواب والنوافذ في وجه التدخلات الأجنبية الغريبة واحتمالاتها المفتوحة.

قبل الأخير نقول، إن التنويه بتلك التحولات والإصلاحات الديمقراطية على أهميتها، لا يقلل من بعض الملاحظات النقدية عليها من قبل بعض القوى المجتمعية البحرينية والتي كانت تتمحور في مجملها على تجاوز دستور عام ١٩٧٣م، وكذلك تقليص دور وفعالية المجلس النيابي المنتخب عن طريق موازنته بمجلس شوري معين ليكونا معا المجلس الوطني (السلطة التشريعية). ومهما يكن من أمر تلك الانتقادات، وهي على أهميتها ليست مجال هذه الدراسة أصلا وأن تطرقنا لها بإشارات سريعة هنا وهناك، فإن الأمر الأهم في تلك الإصلاحات يبقى مرهونا أولا بما يتم تحقيقه وتعزيزه على مستوى السلم الأهلي الاجتماعي في سياق القانون وفي سياق من الحريات والحقوق والتي تؤكد وتكفل كرامة المواطن وإنسانيته وسبل تقدمه، وثانيا النظر إليها باعتبارها تشكل مرحلة من التجربة الديمقراطية البحرينية في سياقها وثوبها الجديد وعلى طريق لربما أكثر احتمالا بإعادة النظر لاحقا فيها من اجل إثرائها وتعميقها خاصة في ضوء التباين في المواقف والسياسات الحكومية والشعبية من وتجاه أحداث العراق منذ ما قبل مارس ٢٠٠٣ وما تلاه من غزو واحتلال وكذلك مضاعفاته وآثاره على القضية الفلسطينية وفي محاولة لتطويقها على خطى مؤتمر شرم الشيخ والعقبة الأخيرين (أوائل يونيو ٢٠٠٣ م). وحيث أن أحوال الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة هي أمور غير ثابتة وإنما هي متحولة، فإن الحاجة إلى مراجعة جدية للتجربة الديمقراطية البحرينية في فترة معقولة وخاصة في

الفترة القادمة من الانتخابات النيابية تصحح أمرا هاما ومطلوبا في نفس الوقت .

أخيرا يبقى أن نقول أن هذه الدراسة ورغم أنها تركز على علاقة الآخر الغربي (الأمريكي والبريطاني تحديدا) بالدولة والمجتمع في البحرين ومن زاوية ملاحظة جديدة مواقف وسياسات الآخر تجاه المسألة الديمقراطية، إلا أنها من زاوية أخرى يمكن أن تفيد في مدى ملاحظة العلاقة بين الدولة من جهة والمجتمع وقواه من جهة أخرى (دور وفاعلية قوى وتكوينات المجتمع الأهلي و/ أو المدني) من مسألة التحولات الديمقراطية و/ أو الإصلاحات السياسية في البحرين والاستفادة المقارنة منها في ملاحظة الحالات الأخرى في البلدان العربية الأخرى وخاصة التي في بداية تحولاتها السياسية. عليه فإن هذه الدراسة هي دراسة في التنمية السياسية والتحولات الديمقراطية من زاوية أخرى، إذ أنها تجمع بين متغيرات الداخل والخارج في تلك السيرة والصيرورة.

أ.د. متروك الفالح

الرياض

٢٢- حزيران- ٢٠٠٣م

الفصل الأول

أولاً : الإطار النظري

ثانياً: تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين

أولا : الإطار النظري

مقدمة

إذا ما تجاوزنا فترة الحرب الباردة (١٩٥٠-١٩٩٠) والعلاقات الغربية العربية في إطارها، وانتقلنا مباشرة إلى فترة التسعينات وحتى مشارف الألفية الثالثة (١٩٩٠-٢٠٠٠ م) فإن دول الغرب وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل منها بريطانيا، استطاعت أن تستثمر الطبيعة الصراعية والانقسامية للعلاقات العربية - العربية^(١) (وخاصة بعد أزمة الخليج الثانية وتداعياتها) وكذلك للمسألة الداخلية المتصلة بالنزاعات الأهلية^(٢)، على نحو أسس لعلاقات غربية - عربية تبدو علاقات ذات طبيعة غير متوازنة وغير متسقة بين طرفيها ولمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وان كانت طبيعة العلاقات الغربية - العربية لا تخلو من الصراع (المقيد) حتى بما في ذلك مع الدول العربية "الحليفة" والخليجية منها على وجه التحديد وان في إطار محددات بنى تلك العلاقة أصلا، فإنها تميل بشكل عام لأن تأخذ صبغة التعاون والاتساق وخاصة من الجانب العربي وباتجاه الغرب ودوله وخاصة

أمريكا وبريطانيا. ويبدو أن النفط ومشتقاته والأبعاد الاستراتيجية وخاصة في إطار الترتيبات العسكرية والأمنية وما يرتبط بها من صفقات وأهداف بالاحتواء أو الضغط ولربما السيطرة تجاه دول غير مرغوب بها مثل إيران والعراق خاصة، وكذلك البعد الصهيوني من أهم المرتكزات التي لا زالت تشكل أهم المصالح لتلك الدول في المنطقة العربية عموماً وفي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص وامتداداتها في المشرق العربي.

ومع التحولات في ما يسمي بالنظم العالمي الجديد وظهور الغرب بدون منافس وعلى رأسه الولايات المتحدة، فإن هناك أيضاً بعض القضايا والاتجاهات ذات الأولويات في سياسات ومصالح الدول الغربية ومنها على وجه التحديد الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل بريطانيا. تلك القضايا ذات صلة بالاتجاهات المتسارعة عن العولمة⁽³⁾ وأثارها على الدولة بما في ذلك الخصخصة في الاقتصاد والاستثمارات وفتح الأسواق وانتقال الأموال والاستثمارات وقواها من شركات عابرة للحدود وللقوميات وإن كانت مراكزها في مراكز النظام الدولي، وصلة تلك بالتطورات التكنولوجية المتسارعة وثورة المعلومات. إضافة إلى ذلك فإن هناك قضايا تبدو أكثر بروزاً من ذي قبل، وخاصة في سياسات الدول الغربية ومنها على وجه التحديد أمريكا وبريطانيا. وتلك مسائل تتصل بالتحولات الديمقراطية وحقوق الإنسان والاقليات. وما يهمنا أيضاً في تلك المسائل وخاصة المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان هو مدى صلة كل ذلك بالعلاقات الغربية - العربية وخاصة في نموذجها البحريني كما سلاحظ ذلك ونركز عليه في هذه الدراسة. في المقابل فإنه نتيجة لطبيعة تكون الدولة العربية من حيث أن نخبتها القابضة على السلطة وامتداداتها

في الحلقات المباشرة لها تتسم بكونها ذات طبيعة عصبية محددة ومغلقة غير متفتحة على شعبها⁽⁴⁾، فان الهاجس الأمني لها هو الذي يمثل ما يمكن تسميته بالمصلحة الكبرى للدولة العربية (النظام) بغض النظر عن الفوارق النسبية بينها - في تفاعلاتها تجاه المجتمع وفئاته والتعامل على هذا الأساس - بالمقايضة أو المهادنة وعلى حساب المجتمع - مع الخارج غربياً.

مشكلة الدراسة:

إن البحرين وهي إحدى الدول العربية - الخليجية لا تخرج في هذا السياق من هذا التصنيف العام للعلاقات الغربية - العربية وخاصة العلاقات الغربية الخليجية⁽⁵⁾. ومع ذلك فإننا وفي هذا الدراسة ونحن نركز فيها على علاقات البحرين مع الغرب باعتبارها حالة من العلاقات العربية - الغربية عامة والغربية - الخليجية خاصة فأنا لا نبحث في العلاقات الغربية - البحرينية على الجملة وفي جميع تشابكاتها وعناصرها وأدواتها وإنما نركز على جزئية فيها نعتقد أنها على غاية في الأهمية. تلك الجزئية تتصل بمدى تأثير مواقف الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على تفاعلات محور الدولة - المجتمع (العلاقة بين الحكم والمعارضة) في البحرين وصلته تلك المواقف الغربية ومدى تناغمها أو تناقضها مع الأبعاد الديمقراطية وحقوق الإنسان في سياساتها الخارجية، ثم وفي بعد إضافي آخر ملاحظة مدى انعكاس ذلك كله (المواقف والتفاعلات المتبادلة) على طبيعة العلاقات الدولية الغربية-البحرينية .

وبشكل أكثر تحديداً يمكن صياغة المشكلة على النحو التالي :

حيث أن البحرين مرت خلال عقد التسعينيات (منذ ١٩٩٢م وحتى ٢٠٠٠م وخاصة منذ ١٩٩٤م وحتى نهاية ١٩٩٨م على وجه التحديد) بتفاعلات داخلية بين الدولة والسلطة من جهة وبين المجتمع وبعض فئاته وأطرافه وقواه من جهة أخرى تميزت بالصراعات والتوتر والعنف والنشاطات المصاحبة لها في الداخل وكذلك بنشاطات بالخارج (المعارضة) البحرينية ذاتها، فإن السؤال المطروح هنا هو: ما هي مواقف تلك الدولتين (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) من تلك التفاعلات وأطرافها (الحكم / المعارضة) خاصة وان هناك بعض النشاطات المعارضة على أراضيها؟ وما هي ردود أفعال تلك الأطراف وخاصة الدولة البحرينية تجاهها؟ وبالتالي ما هو أثر تلك المواقف المتبادلة، على العلاقات - البحرينية الأمريكية والبريطانية تحديداً. هل هناك تغير في طبيعة تلك العلاقات أم لا؟ وإذا كان هناك عدم تحول فما هي العوامل وراء استمرارها؟ وكذلك ما هي العوامل التي تحكم مواقف تلك الدولتين تجاه أطراف المعادلة (الحكم / المعارضة) البحرينية وخاصة في سياق المسألة الديمقراطية؟ وبمعنى آخر هل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية جادة في الضغط باتجاهات الديمقراطية في البحرين، أم لا، ولماذا؟ وإذا كان ذلك بالنفي فما هي حدود ذلك الدعم أو الضغط لتلك الاتجاهات الديمقراطية خاصة وأنها تتسم بنشاطات للمعارضة على أراضيها أو في تبني مصالحها من قبل قوى ناشطة في هذا المجال؟

فرضية الدراسة:

تطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها ما يلي: غالباً ما يمكن ملاحظة استمرار طبيعة العلاقات الأمريكية - البحرينية وكذلك العلاقات البريطانية - البحرينية باعتبارها ذات طبيعة تعاونية في شكلها العام وان

شابهها بعض التباين الظاهري الشكلي ورغم ما يبدو من تفاعلات ذات طبيعة صراعية وعنيفة بين المجتمع والدولة في البحرين والتي غالباً ما ولدت مواقف لا تبدو جادة من الطرفين وخاصة من الولايات المتحدة وبريطانيا وبتجاه الحكم والمعارضة وبتجاه المسألة الديمقراطية - ويبدو أن تلك المواقف الأمريكية والبريطانية ورغم الزعم بالاهتمام بالمسألة الديمقراطية في سياستها الخارجية، تحكمها على ما يبدو في الغالب اعتبارات ومصالح تتجاوز الحاجة الديمقراطية وتتوافق والاتساق الحكومي البحريني مع تلك المصالح واتجاهاتها الغربية (الأمريكية والبريطانية). ويترتب على ذلك أن المواقف الأمريكية والبريطانية من المسألة الديمقراطية وخاصة المطالب بها داخلياً وبالذات من المعارضة البحرينية بما في ذلك العناصر المتواجدة في الخارج وخاصة في الغرب وخاصة في وجودها ونشاطها الواضح غالباً ما يمكن تفسيرها برغبة تلك الدول الغربية (أمريكا وبريطانيا هنا) باستثمارها في إطار العلاقات الكلية لها مع البحرين .

إن هذه الدراسة وهي توظف منهاجاً استقرائياً تحاول أن تقدم إضافات معرفية ونظرية في سياق اهتماماتنا في العلاقات الغربية - العربية في ضوء تفاعلات محور الدولة - المجتمع في معظم البلاد العربية والتي نحاول من خلالها أن نصل إلى دراسة شاملة في هذا الاتجاه^(١) . ونعتقد أن هذه الدراسات تلقي مزيداً من الضوء على مدى صدق وجديّة تلك الدول الغربية تجاه المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي إطار معادلة محور الدولة - المجتمع في البلاد العربية ومدى التباين بينها وعواملها. أخيراً نقول إن هذه الدراسة تم تنفيذها أساساً مع قبيل الإعلان عن الإصلاحات السياسية في البحرين في ١٦/١٢/٢٠٠٠م . ورغم أن تلك

التطورات تمت ملاحظتها في عجلة ختامية، إلا أننا نود أن نشدد على إن الدراسة، وهي تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وأواخر عام ٢٠٠٠ م والسني تبقى في نظرنا جديرة بالملاحظة والتأمل، يجب أن نقرأ ونقوم على هذا الأساس .

ثانياً: تفاعلات الدولة والمجتمع

يمكن القول أن تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين منذ الخمسينيات وحتى أوائل الثمانينيات مروراً بالستينيات وأوائل السبعينيات قد اتصفت بتفاعلات ذات طبيعة صراعية، دورية تمثلت في بعض الاضطرابات والمظاهرات والمطالب المرتبطة بالقوى المعارضة - (وإن غلب عليها فئات بعينها أخذت أحياناً أبعاداً طائفية) - من جهة وبالاعتقالات والأحكام بالسجن لمدد عادة ما تكون طويلة وكذلك تراكمت في الغالب بسياسة الأبعاد والطرود والنفى من قبل السلطة في البحرين من جهة أخرى وسواء تمت تلك أيام الحكم البريطاني وحتى الاستقلال (١٩٧١ م) أو بعد فترة الاستقلال وخاصة في الفترة التي تراكمت وحل المجلس الوطني البحريني المنتخب في عام ١٩٧٥ م وما أعقبها وكذلك في أوائل الثمانينات من القرن العشرين^(٧) .

تلك الطبيعة الصراعية وإن هدأت في فترة ما بعد ١٩٨١ م وحتى تقريباً أوائل التسعينيات من القرن العشرين، بدأت تجدد على نحو أكثر وخصوصاً بعد ١٩٩٢ م وخاصة في الفترات ١٩٩٤ م، ١٩٩٥ م، وأوائل ١٩٩٦ م واستمرت إلى ١٩٩٧ م ولا زالت بعض آثارها وامتداداتها

مستمرة حتى عام ٢٠٠٠م وان خفت حدتها كثيراً في الفترة ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠م . ونحن هنا لا نريد تتبع تفصيلات الوقائع ذاتها من ١٩٩٢م فصاعدا وخاصة في الفترة ما بين ١٩٩٤م - ١٩٩٨م وبالذات السنوات (١٩٩٤م - ١٩٩٦م)، وما اتصل بها من مظاهرات واحتجاجات وما صاحبها من أعمال عنف مثل التفجير أو القنابل الحارقة أو الاعتداء على الممتلكات أو بإطلاق النار على المتظاهرين من قبل السلطات الأمنية البحرينية وكذلك الاعتقالات والمداهمات والتحقيقات وما اتصل بها من ممارسات تعذيب وقسوة بما في ذلك الأطفال والنساء وكذلك المحاكمات والتي طالت العناصر القيادية من القوى الاجتماعية التي تحركت وخاصة من الطائفة الشيعية والتي كان لها الدور البارز في تلك الحركة الاجتماعية طوال تلك الفترة وان لم تخلو من عناصر من السنة وان كانت محدودة جداً ومشاركتها على مستوى الشخصيات السنية المحدودة مثل الدكتور الشيخ عبد اللطيف محمود والمحامي احمد الشملان. تلك المهمة في ملاحظة تفاعلاتها - ورغم توافر معلومات ومصادر عن تلك الوقائع منذ ١٩٩٤م وحتى ١٩٩٧م وخاصة في إطار المظاهرات، وأعمال العنف، والاعتقالات، والمحاكمات - يبدو أن هناك من أعفانا منها^(٨) وكذلك من مهمته تفسير تلك الأحداث وهل هي ذات طابع اقتصادي أم سياسي أم ذات أبعاد إسلامية طائفية وكذلك صلاتها الخارجية^(٩).

إن ما يهمنا في هذه الدراسة من تلك التفاعلات في البحرين بين الدولة (السلطة) من جهة والمجتمع وفئاته من جهة أخرى عدة نقاط و أهمها ما يلي :

أولاً : أن تلك التفاعلات، ورغم أن من بعض طبيعتها العنيفة، تراكمت مع حملة "مطالب" نخوية مسنودة بدعم شعبي وان غلب عليها اتجاهات اجتماعية أو مذهبية بعينها . تلك المطالب والتي بدأت بعريضة محدودة في عام ١٩٩٢م^(١١) من بعض القيادات الشيعية وكذلك بعض العناصر السنية، تواصلت بعريضة شعبية كبيرة في نوفمبر ١٩٩٤م^(١٢) موقعة من أكثر من عشرين ألف شخص وبدعم من نخبة محلية اجتماعية اعرض من تلك لعام ١٩٩٢م. وكانت هناك عرائض أخرى في سياق الأزمة وخاصة في الفترة ١٩٩٥م - ١٩٩٦م، ومنها العريضة النسائية في مايو ١٩٩٥م^(١٣) وبيان الديمقراطيين الوطنيين في مارس ١٩٩٥م^(١٤) وآخر في أكتوبر ١٩٩٥م^(١٥) وكذلك في مارس ١٩٩٦م^(١٦) والتي تطالب بإطلاق سراح المحامي احمد الشملان. جميع تلك العرائض تطالب الأمير بإعادة الحياة الدستورية وكذلك بإعادة العمل بالمجلس الوطني بالانتخاب وإلغاء قانون أمن الدولة والذي يجيز الاعتقال لمدة تصل إلى ثلاث سنوات دون محاكمات أو تهمة. وفي الفترة ١٩٩٥م - ١٩٩٦م فان معظم المطالب كانت تطالب الحكومة "بالحوار" مع المجتمع وقياداته البارزة وفي إطار تلك المطالب الدستورية؛ و ثانياً: أن الأزمة بين المجتمع والدولة في البحرين بما مثلته تلك التفاعلات تعود في جزء منها ويشكل أساس إلى اختناق سياسي، وان كان ذا أبعاد اقتصادية واجتماعية ولربما ارتباطات خارجية، تراكم منذ ١٩٧٥م فصاعداً تمثل بعدم قدرة السلطة السياسية ومؤسساتها على التكيف مع معطيات ومتغيرات المجتمع البحريني وحاجاته وتطلعاته وخاصة عدم قدرة النظام أو رغبته في توفير البنى الملانمة للمشاركة المجتمعية السياسية بما يستوعب المواطن شريكاً في معادلة الحكم .

ومن هنا فان عدم قدرة السلطة البحرينية أو عدم رغبتها تلك تتبين من خلال المبادرات المحدودة، (و خاصة قبل المبادرة الأخيرة في ١٦/١٢/٢٠٠٠م والتي تشير إلى إعادة الحياة البرلمانية بما في ذلك مجلس تشريعي منتخب وآخر معين وكذلك انتخابات بلدية والسماح للمرأة البحرينية بالافتراع^(١٦))، سواء تمثلت ؛

(أ) في عام ١٩٩٢م بإنشاء مجلس الشورى^(١٧) وفي خطوة استباقية لعريضة عام ١٩٩٢م؛ و (ب) قفل باب "الحوار" مع القيادات البارزة في عام ١٩٩٥م والتي أبدت رغبتها في العمل على المساعدة في إيجاد حل للازمة^(١٨) ولكنها وصلت إلى طريق مسدود^(١٩) مما فجر الأزمة من جديد في نهاية عام ١٩٩٥م وحتى أوائل ١٩٩٦م ؛ و(ج) إن بالمبادرة المحدودة بتوسيع عضوية مجلس الشورى إلى أربعين بدلاً من ثلاثين في سبتمبر ١٩٩٦م،^(٢٠) مع استمرار الاعتقالات والمحاكمات بما في ذلك لعدد من القيادات والشخصيات البارزة ومنهم الشيخ عبد الأمير الجمري والذي لم يصدر بحقه حكم قضائي إلا في يوليو ١٩٩٩م وبصدور عفو أميري بإطلاق سراحه في اليوم التالي^(٢١) .

ونود إن نشير إلى ونشدد على أن هذه الدراسة، تحت التنفيذ، تعالج الفترة من بداية ١٩٩٠ وحتى قبيل الإعلان عن المبادرة الأخيرة في ١٦/١٢/٢٠٠٠م والتي تشير في إطارها إلى إعادة الحياة البرلمانية بما في ذلك مجلس تشريعي منتخب وآخر معين وكذلك انتخابات بلدية والسماح للمرأة البحرينية بالافتراع^(٢٢) وتلك التحولات الديمقراطية الأخيرة تمت ملاحظتها على عجلة في نهاية هذه الدراسة.

ولعل الأكثر أهمية من ذلك كله، وفي سياق عدم التوصل إلى ما يبدو أنه يمثل طموحات الشعب البحريني وقياداته ونخبه المطالبة بإعادة العمل بالدستور وعودة المجلس الوطني المحلول وإزالة ما يسمى بقانون أمن الدولة، إن ذلك كله ترافق مع تشكل معارضة قوية داخلياً وخارجياً. إن تلك المعارضة والخارجية منها على وجه التحديد كانت نتيجة حتمية لسياسة الحكومة البحرينية القديمة المتجددة في الرغبة المتواصلة على إنتاج المعارضة خارجياً من خلال سياسة الإبعاد والنفي ورفض العودة والتي اتبعتها البحرين منذ حكم الانتداب البريطاني (والتي تعود إلى ١٩٢٣ و ١٩٥٦)^(٢٣) واستمرت بقوة بعد الاستقلال وخاصة بعد حل المجلس الوطني البحريني المنتخب في أغسطس ١٩٧٥م ثم في ما بعد أحداث ١٩٨١ وأواسط الثمانينات وكذلك في السبعينات وخاصة منذ ١٩٨٢ و ١٩٩٣ فصاعداً^(٢٤) بما في ذلك إبعاد عناصر من القيادات الشيعية البارزة في عام ١٩٩٥ ورفض عودة عناصر مبعدة سابقاً خلال هذه الفترة رغم مبادرات حكومية في هذا الشأن في بداية التسعينات ولكنها بدأت مشروطة محددة وخاصة مبادرة عام ١٩٩٢^(٢٥). سياسة الإبعاد والنفي ورفض العودة وإن كانت قديمة منذ عهد الانتداب البريطاني إلا أنها تبدو مرتبطة بوجود شخصيات أمنية بريطانية في الأمن البحريني وخاصة على رأس جهاز الأمن العام وبالذات الأمن السياسي العام (أو المخابرات والذي كان يرأسه منذ ١٩٦٦م فصاعداً المدعو إيان هندرسون والذي بعد عام ١٩٩٣م تولى إضافة إلى المخابرات مسؤولية الأمن العام بعد تقاعد البريطاني الآخر (بيل)، واستمر هندرسون حتى ١٩٩٩ والذي عاد إلى بلاده الأصلية (بريطانيا) منذ ديسمبر ١٩٩٩م^(٢٦).

وما يهمنا من تلك النقاط وبالذات من تفاعلات الدولة والمجتمع والسياسات الحكومية البحرينية تجاهها وخاصة في إطارها السياسي وعدم التكيف وكذلك انتهاج سياسة الإبعاد والنفي وعدم السماح بالعودة إلى للمواطنين البحرينيين، هو أنها قد ولدت معارضة داخلية مسنودة بمعارضة خارجية قوية متواجدة في عدد من البلدان خاصة نشطة فيما يتعلق بالحقوق للمعتقلين وبتصالات تجري مع الهيئات الدولية بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكذلك الهيئات العربية في هذا الشأن وكذلك مع الاتحاد الأوروبي وأيضا مع المؤسسات والشخصيات الغربية بما في ذلك بريطانيا واتصالات مع بعض شخصيات من المشرعين فيها وقوى وأحزاب المعارضة فيها وكذلك بعض عناصر في الولايات المتحدة الأمريكية. إضافة إلى ذلك كله كان هناك تواصل واتصال مع المنظمات وهيئات حقوق الإنسان خاصة منظمة العفو الدولية والتي كانت طوال العقدين الماضيين وبالذات في عقد التسعينات واصلت إصدار تقاريرها المفصلة عن البحرين وحقوق الإنسان وانتهاكاته وكذلك منظمة مراقبة حقوق الإنسان والتي مركزها في نيويورك ولها فروع في أوروبا .

هوامش ومصادر الفصل الأول

أولاً : الإطار النظري

١ - اتسمت العلاقات العربية - العربية إجمالاً بالصراع سواء في فترة الحرب الباردة وفي سياق حرب الخليج الأولى (١٩٨٠م - ١٩٨٨م) (في ذلك انظر ؛ احمد يوسف احمد، الصراعات العربية العربية ١٤٤٥ - ١٩٨١ : دراسة استطلاعية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩م)؛ وكذلك ؛

Alan R. Taylor, The Arab Balance of - Power
(Syracuse, N.Y: Syracuse UN, V. Pleas. 1982).

أو في أعقاب حرب الخليج الثانية بدرجة اكبر؛ (في ذلك انظر ؛ " أزمة الخليج .
.. التطورات والاحتمالات " السياسة الدولية # ١٠٣ (١٩٩١/١) ص ٣٢ -
١٨٦ ؛

"الخليج بعد الحرب (ملف العدد) " السياسة الدولية # ١٠٥ (١٩٩١/٧) ص
٨٢-١٥٤ ؛

تركبي الحمد "أزمة الخليج: الجذور والآثار" المستقبل العربي # ١٥٢ (١٠) /
١٩٩١ (ص ٧٣-٨٢ ؛

عبد الله عبداللاوي " نهاية التاريخ / بداية التاريخ : الأيديولوجيا العربية بعد أزمة الخليج نظرة إلى المستقبل "، المستقبل العربي # ١٦٣ (١٩٩٢/٩) ص ٨٣-٨٦ ؛
احمد يوسف احمد " التزاعات العربية - العربية " المستقبل العربي # ١٦٢ (٥ / ١٩٩٦) ص ١٠٢-١٠٩ .

وكذلك انظر ؛ محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢٠٠٠ م) القسم الثالث، خاصة ص ٣٨٧-٥٦٨ .

وانظر كذلك قسم للعلاقات العربية الغربية خلال نصف قرن في ؛ محمد سعد أبو عمود " العلاقات العربية - الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين " السياسة الدولية # ١٣٩ (٢٠٠٠/١) ص ٨-٢٩ .

وحتى بين الدول الخليجية العربية وفي فترة التسعينيات سواء في بدايته أو منتصفه أو في نهاياته كانت هناك خلافات بين دولتين أو أكثر (مثلاً بين السعودية وقطر ١٩٩٢م - الحدود) وبين الإمارات والسعودية والبحرين ومصر من جهة وقطر من جهة أخرى في الفترة ١٩٩٥م - ١٩٩٦م وعلى خلفية التغير السياسي الذي حدث في قطر، وطبعاً بين قطر والبحرين منذ الثمانينات وحتى الآن (٢٠٠٠ م) على مسألة الجزر الواقعة بينهما (حوار)، وكذلك حديثاً بين السعودية والإمارات تجاه المسألة الإيرانية بعد تحسين العلاقات السعودية الإيرانية . . . الخ. وكانت هناك خلافات بين السعودية واليمن طوال عقد التسعينيات على مسألة الحدود لم تحل إلا في ١٢/٦/٢٠٠٠ م) (في ذلك انظر ؛ عن المعاهدة ونص غير رسمي عنها انظر "البرلمان اليمني يصادق السبت على معاهدة جدة وملاحقها الأربعة للحدود بين السعودية واليمن. . . . نص المعاهدة "الشرق الأوسط # ٧٨٧٧ في الخميس (٢٢ / ٦ / ٢٠٠٠ م ص ٤)؛ بريعة بن عبد ربه الطهيفي، " بعد ٦٦ عاماً: معاهدة نهائية للحدود بين اليمن والسعودية " السياسة الدولية # ١٤١ (٧ / ٢٠٠٠ م) ص ١٤٩-١٥١) .

والخلافات العربية العديدة الأخرى كانت مستمرة في المشرق العربي بين سوريا والعراق وكذلك مصر والعراق وليبيا والعراق في أعقاب أزمة الخليج الثانية وحتى التحسن الأخير من أكتوبر ٢٠٠٠ م فصاعداً، وكذلك بين سوريا والأردن منذ اتفاق

وادي عربية ١٩٩٤م مع الكيان الصهيوني وكذلك مع السلطة الفلسطينية منذ ١٩٩٣م. وفي المغرب العربي لازالت الخلافات بين دول التعاون المغاربية وخاصة بين الجزائر والمغرب من العوامل التي لم تسمح لعقد مؤتمر القادة للمجلس منذ عدة سنوات. وفي وادي النيل الخلافات المصرية السودانية استمرت طوال العشر سنوات وعلى مسائل تتصل بالحدود وقضايا أيديولوجية والسياسة الخارجية (عن العلاقات المصرية - السودانية من منظور مصري انظر ؛ إجلال رأفت " العلاقات المصرية - السودانية : رؤية مصرية " السياسة الدولية # ١٤٠ (٢٠٠٠/٤) ص ٥٣-٥٩ .

وتلك نماذج للخلافات العربية - العربية وليست حصراً لها ولا لمصادرها، ومع ذلك فإن تلك الخلافات الثنائية أو الجماعية سواء تعلقت بقضايا ثنائية أو عربية أو دولية بما في ذلك الحدود والوجود الأجنبي والعلاقات معه، وكذلك تجاه المسألة الفلسطينية والتعامل مع الكيان الصهيوني والتسويات والاتفاقات الموازية، قد عكست نفسها على مؤسسة القمة العربية والتي لم تنعقد منذ ١٩٩٠م الا في عام ١٩٩٦م بسبب العدوان الصهيوني على لبنان وفي ٢١/١٠/٢٠٠٠م في القاهرة بسبب الانتفاضة الفلسطينية وتحرك الشارع العربي الموازي والمتجاوب معها. ورغم إيجابية تلك الانتفاضة والمظاهرات والضغط القوي على تلك القيادات العربية لإصلاح ما أفسده الزمن في علاقاتها فلازالت بعض من الخلافات العربية العربية مستمرة حتى قبيل وأثناء وبعد مؤتمر القمة العربي الأخير أكتوبر ٢٠٠٠م (لاحظ مثلاً الخلاف المصري اليمني والموقف اليمني من القمة والقادة، وكذلك موقف الأطراف العربية من مؤتمر شرم الشيخ ١٤/١٠/٢٠٠٠م والذي سبق مؤتمر القمة العربي، كذلك موقف بعض الدول العربية من التعامل مع إسرائيل رغم قرار القمة مثل الموقف الموريتاني الراض لقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وكذلك الموقف القطري تجاه المكتب الإسرائيلي في الدوحة (والذي لم يتغير الا بعد ضغوط من إيران والسعودية وبعض الدول العربية بعدم حضور مؤتمر القمة الإسلامي في ١٢/١١/٢٠٠٠م في الدوحة) . واستمرت الخلافات العربية/العربية حتى مع انعقاد قمة بيروت (٢٩-٣١-مارس - ٢٠٠٢م) ثم في القاهرة (مارس ٢٠٠٣) وما سبقه من اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، حول المسألة العراقية، وكذلك قبيل وأثناء وبعد العدوان الأمريكي للعراق وما نجم عنه من احتلال والسياسات والمواقف من تلك المسألة بما في ذلك مشاركة

عدد من الدول العربية نفسها في ذلك العدوان بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المواقف الأخيرة من المسألة الفلسطينية وخارطة الطريق والموقف من عمليات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني باعتبارها عمليات إرهابية من وجهة النظر الأمريكية والصهيونية وقبول عدد من الدول العربية لتلك التوجهات وذلك من خلال دعمها للخطة الأمريكية في مؤتمر شرم الشيخ الأخير مع بوش (أوائل يونيو ٢٠٠٣م).

٢ — عن الصراعات الأهلية داخل البلدان العربية ذاتها وعواملها الداخلية والخارجية انظر؛ عدنان السيد حسين (منسق) وآخرون، التفاعلات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ١٩٩٧ م) وشارك في كتابة فصول الكتاب إضافة إلى المنسق كل من محمد جابر الأنصاري وعبد الإله بلقزيز وساسين عساف. وعن مناقشة ذلك الكتاب انظر؛ جار الله عمر وآخرون "مناقشة كتاب" التفاعلات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية " المستقبل العربي # ٢٣١ (١٩٩٨/٥ م) ص ١٢٨-٤٢ ؛ . (وقد شارك في المناقشة، جار الله عمر، سليمان الرياشي وقيس جواد العزاوي، وعدنان السيد حسين و مجدي حماد) .

٣ — عن العولمة وآثارها السياسية على الدولة، انظر؛ جلال أمين "العولمة والدولة" ص ١٥٣-١٧٠ وكذلك متروك الفالح "التعقيبات . . . (١)" ص ١٧١-١٧٦ في، السيد ياسين وآخرون، العرب والعولمة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ١٩٩٨) .

٤ — عن الطبيعة المغلقة للنخب الحاكمة العربية وهواجسها الامنية، انظر وجهة نظرنا، تلك؛ متروك الفالح "تعقيب . . . (١)" على ورقة عدنان السيد حسين "الإمكانات السياسية العربية" في، العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل (الجزء الأول): الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ٢٠٠٠ م) ص ٨٨٥-٨٩٦ .

٥ — في العلاقات الغربية (وخاصة الأمريكية منها) مع الدول العربية الخليجية، في طبيعتها وعدم توازنها والخلل فيها ولمصلحة الأولى وكذلك الاتجاهات المستقبلية فيها انظر؛ عبد الخالق عبد الله (أدار الحوار) وآخرون "العلاقات الخليجية - الأمريكية: حلقة نقاشية" المستقبل العربي # ٢٤٧ (١٩٩٩/٩) ص ٩٦ - ١٣٨ . شارك في

الحلقة، كل من تركي الحمد، خلدون النقيب، و خليل جهشان، و عبد الله عمران، علي الغفلي، فؤاد شهاب، محمد السعيد إدريس، و يوسف الحسن .

٦ - قما بعدد من الدراسات الموازية عن الولايات المتحدة و السعودية (١٩٩١ - ١٩٩٧): دراسة في طبيعة العلاقات و اتجاهاتها على ضوء محور الدولة - المجتمع " و عن "بريطانيا و السعودية ١٩٩٤ - ١٩٩٧ و عن " بريطانيا - أوربا و مصر في تسعينيات القرن العشرين، و عن "السياسات الأمريكية - المصرية تجاه الدولة و المجتمع (١٩٩٢ - ١٩٩٧)".

ثانيا : تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين

٧ - عن تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين (المطالب و المظاهرات و الاحتجاجات)، في فترة الحكم البريطاني و حتى بداية الاستقلال (١٩٧١) انظر؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠ - ١٩٧١): قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٦م).

٨ - هناك عدة مصادر عن تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين في تلك الفترة و منها على سبيل المثال و ليس الحصر؛ انظر ما يلي، يوميات و وثائق الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦) و خاصة البنود التالية: # ٢ ، ٤١ ، ١٠٠ ، ١١٠ ، ١٢٤ ، ١٣٤ ، ١٧٦ ، ٥٧١ ، ٥٩٠ ، ٦٢٩ ، ٦٤٩ ، ٦٧٢ ، ٧٦٤ ، ٧٧٥ ، ٨٧٥ ، ١٣٢٠ ، ١٦١٥ ؛ "حقوق الإنسان خلال سبتمبر فبراير (شباط) [١٩٩٦] . . . " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص ٢-٣ ؛ وكذلك ؛ تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٧م عن البحرين و الواقع في ٥٧ صفحة تحت عنوان :

Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and Political Crisis In Bahrain (N.Y, Washington ,London, Brussels: Human Rights watch / Middle East, 1997) esp. Pp. 14 - 18.

وكذلك ؛ " Bahrain: Human Rights Developments " In, Human Rights Watch's World Report 1998.

وكذلك ؛ " Bahrain Human Rights Developments " In, Human Rights Watch's World Report 1999 .

وكذلك؛ منظمة العفو الدولية: تقرير العام ١٩٩٩ م : البحرين .

وكذلك؛ " البحرين: التطورات في مجال حقوق الإنسان، التقرير السنوي لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان لعام ٢٠٠٠ م .

وجميع تلك التقارير تم الحصول عليها من خلال زيارة مواقع تلك المنظمات على الشبكة العالمية، صفحة البحرين؛ في الفترة ما بين ٢٩/٩/٢٠٠٠ و أوائل نوفمبر ٢٠٠٠ .

٩ - وعن بعض الدراسات والمقالات والتي قدمت بعض التفسيرات والتحليل عن تلك التفاعلات بين الدول والمجتمع في البحرين انظر " هيكل : حذور العصيان بين مشكلتي الأمن والإرهاب" الوطن (القطرية) عدد # ١٠ (١٢/٥/١٩٩٥) ص١٤؛ علاء سالم "إضرابات الشيعة في البحرين: أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخيرة العربية" السياسة الدولية، عدد # ١٢٦ (١٠/١٩٩٦) ص١٤٨-١٥١؛ فلاح عبد الله المديرس "الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي" السياسة الدولية، عدد # ١٣٠ (١٠/١٩٩٧)، ص٨-٢٣؛ علي عبدالصادق "العنف السياسي في البحرين" شؤون الأوساط عدد # ٧٨-٧٩ (١٢/١٩٩٨-١/١٩٩٩) ص٤١-٥٨ ؛ وانظر كذلك ؛

Louay Bahry," The Opposition in Bahrain: A Bellwether for The Gulf"

Middle East Policy, V.5: n.2 (May, 1997) Pp.42-57.

١٠ - العريضة المطالبة بعودة المجلس الوطني، ١٥/١١/١٩٩٢ . وقد وجهت

للأمير عيسى بن سلمان آل خليفة، ووقعها قرابة ٣٠٠ شخصية من بينهم أربعة عشر من القيادات البارزة الشيعية والسنية. ومنهم (د. عبد اللطيف آل محمود، عبد الأمير الجمري، محمد جابر صباح، عيسى الجودر، احمد الشمالان، عبد الوهاب حسين علي،

علي قاسم ربيعه، هشام الشهابي، د. عبد العزيز حسن ابل، إبراهيم السيد علي كمال الدين، د. منيرة فخرو، سعيد عبد الله عسبول، عبد الله محمد العباسي، عبد الله محمد راشد).

١١- العريضة الشعبية والتي قيل أن أكثر من عشرين ألف من البحرينيين وقعها، وأساساً حوالي ستة عشر من القيادات البحرينية البارزة وان غلب عليها الطابع الشيعي. ومن ابرز الموقعين عليها، د. عبد اللطيف المحمود وعبدالامير الحمري. ولكن يلاحظ غياب العنصر النسائي وكذلك عدد من الشخصيات التي وقعت عريضة (١٩٩٢).

١٢- العريضة النسائية عام ١٩٩٥. والتي تطالب الأمير عيسى آل خليفة، بوقف العنف من جهة وفتح الحوار من جهة أخرى والدعوة إلى تفعيل الدستور وانتخاب المجلس الوطني وإتاحة الحريات، والتأكيد على البعد القانوني للتعامل مع الموقعين، وتوفير فرص العمل. وقد وقعها تحت اسم (مواطنات وأمهات البحرين وعددهن ٢١٠ امرأة ومنهن: عزيزة البسام معدة برامج إذاعة البحرين، د. منيرة فخرو، د. فضيلة المحروس (طبيبة)، د. سبيكة محمد النجار، فوزية السندي، وأخريات في غالهن موظفات).

١٣- بيان الوطنيين الديمقراطيين البحرينيين المعنون "من اجل حياة ديمقراطية في البحرين" في ٣٠/ مارس/ ١٩٩٥. وقد وقعه أكثر من ٨٠ شخصية بارزة بما في ذلك عدد من الشخصيات النسائية.

١٤- بيان الوطنيين الديمقراطيين المعنون "نحو حوار وطني عام" ١٤/١٠/ ١٩٩٥. ووقعه حول ٢٢ شخصية بما في ذلك أربعة من أعضاء لجنة العريضة لعام ١٩٩٤ وكذلك خمس شخصيات نسائية (وهن: حصة الحميري، د. خوله مطر، د. سبيكة محمد النجار، فوزية محمد السندي، عزيزة البسام).

١٥- بيان الوطنيين الديمقراطيين عن "اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان الأستاذ والكاتب احمد الشمالان" في ٥/٣/١٩٩٦. هذا وقد وقع عليه عدد من المحامين والصحفيين والموظفين وبعض العمال، وكان في المقدمة من الموقعين ما لا يقل عن

عشرة شخصيات بارزة ومنهم أربعة أعضاء من وفد العريضة الشعبية لعام ١٩٩٤ ونائبين سابقين من البرلمان (١٩٧٣-١٩٧٥) وأدباء وأساتذة .

١٦ — وفي ١٦/١٢/٢٠٠٠، أعلن الأمير حمد بن عيسى آل خليفة بتشكيل برلمان من مجلسين أحدهما منتخب انتخاباً حراً من أجل تنفيذ الواجبات التشريعية وآخر معين وكذلك توجه نحو انتخابات بلدية؛ مع السماح للمرأة بحق الاقتراع في تلك الانتخابات ولم تحدد فترة الانتخابات ولا عدد الأعضاء ولا مهام المجلس الآخر (المعين) في ذلك انظر "البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني" بي بي سي أون لاين على الشبكة العالمية، على صفحة الأخبار، في ١٦/١٢/٢٠٠٠م.

١٧ — في يوم العيد الوطني (يوم جلوس الامير على العرش) في ١٦/١٢/١٩٩٢ أعلن الأمير عيسى آل خليفة عن إنشاء مجلس شورى يضم ثلاثين عضواً معينين .

١٨ — عن مبادرة الشخصيات البارزة للمساهمة في حل الأزمة بالحوار مع الحكومة انظر؛ "البحرين : النص الكامل لرسالة ٥ شخصيات طلبت السماح لها بمبادرة للتهديئة " الحياة عدد # ١١٩٥٠ في الجمعة ١٠/١١/١٩٩٥ ص٧ . هذا وقد وقعها خمسة شخصيات هم (عبد الأمير الجمري، حسن مشيمع، عبد الوهاب حسين، خليل سلطان، حسن سلطان). ويلاحظ أن الرسالة موقعة بتاريخ ٢٤/٣/١٩٩٥ وهو ما يعني أن هناك حوالي سبعة اشهر بقيت دون الإعلان عنها ولا ندري لماذا هذا التوقيف بالذات وهل هذا الإعلان عن الرسالة طلب من الحكومة البحرينية أم من الشخصيات نفسها وتلك نقاط تدعو إلى التساؤل عن التباطؤ في التجاوب على أية حال مع الحوار .

١٩ — ورغم أن نص المبادرة والموقع في ٢٤/٣/١٩٩٥ والذي نشر في ١٠/١١/١٩٩٥/ كما أشرنا إليه أعلاه، إلا أن الملاحظة هي أن المباحثات بين الحكومة والمعارضة قد أفضت في التوصل إلى اتفاق في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٩٥ حيث رفضت الحكومة تحويل النقاشات إلى مناقشات علنية بدلا من سريتها وتراجعت عن تعهدها في البداية عن إطلاق المحتجزين والسماح لعودة المبعدين الموافقة على البحث في المطالب الأخرى بعد عودة الهدوء والاستقرار. وذكر حسن مشيمع أحد الموقعين على مبادرة الحوار آفة الذكر والذي قام بجولة إلى لندن وطهران فيما يبدو أنهما

مهمة للتنسيق مع المعارضة الخارجية (وعلى ما يبدو بموافقة حكومية؟)، "أن المصالحة جمدت... المبادرة جمدت والحكومة رفضت مطالب المعارضة في الخارج يجعل المفاوضات رسمية وجدولة الأعمال السياسية"، في ذلك انظر؛ البحرين: فشل الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق "الوطن (القطرية) في ١٢/٩/١٩٩٥، ص ١. ويلاحظ أن إعلان الفشل في المفاوضات بين الحكومة والمعارضة البحرينية قد سبق إعلان نص المبادرة الواردة .. المهامش # ١٧ حيث نشرت في الحياة في ٩-١١/١٠/١٩٩٥ .

٢٠ — بعد ما يقرب من سنتين من التوتر بين الدولة والمجتمع في البحرين منذ عام ١٩٩٤، وبعد وعود بإجراء إصلاحات سياسية للتعامل مع تلك الأزمة - (عن تلك الوعود انظر ؛ " أمير البحرين يشير إلى تطوير صلاحيات مجلس الشورى " الحياة في ٢ /١٠/١٩٩٥، ص ١ ؛ " تطوير مجلس الشورى البحريني في نهاية العام " الشرق الأوسط في ١١/٢/١٩٩٥، ص ١) - أعلن أمير البحرين في نهاية الأسبوع الثاني من سبتمبر ١٩٩٦ عن زيادة أعضاء مجلس الشورى لعشرة آخرين، في ذلك انظر ؛ " زيادة أعضاء " الشورى " البحريني إلى ٤٠ عضواً " عكاظ # ١٠٩٨٨ في ٢٩/٤/١٤١٧هـ - ص ٨ ؛ وكذلك، " أمير البحرين عزز مجلس الشورى بزيادة أعضاء... " النهار في ١٣ /٩/١٩٩٦م، ص ١٤. وفي ١٦/١٢/٢٠٠٠، أعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة عن التوجه نحو تشكيل برلمان من مجلسين أحدهما منتخب انتخاباً حراً من أجل تنفيذ الواجبات التشريعية وآخر معين وكذلك التوجه نحو انتخابات بلدية (والتي تقرر لاحقاً في ٩-٥-٢٠٠٢)؛ مع السماح للمرأة بحق الاقتراع في تلك الانتخابات ولم تحدد فترة الانتخابات ولا عدد الأعضاء ولا مهام المجلس الآخر (المعين) في ذلك انظر "البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني" بي بي سي أون لاين على الشبكة العالمية، على صفحة الأخبار، في ١٦/١٢/٢٠٠٠ .

٢١ — عن اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، ومحاكمته وإدائته في ٧/٧/١٩٩٩ ثم إطلاق سراحه بعفو أميري اليوم التالي مع تعهده بعدم القيام بأية نشاطات مستقبلية ضد الحكومة وعدم إعطاء تصريحات أو مقابلات صحفية أو إعلامية، انظر: "البحرين - التطورات في مجال حقوق الإنسان" مراقبة حقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠م؛ زيارة على موقعها " الشبكة العالمية؛ وكذلك النص باللغة الإنجليزية؛

Amnesty International Report 2000 - Country Reports: "Bahrain"

الزيارة للموقوفين في الفترة ٢٩/٩-٥/١١/٢٠٠٠ م .

٢٢ — انظر هامش # ١٦ و # ٢٠

٢٣ — سياسة الإبعاد في البحرين تعود إلى عام ١٩٢٣، حيث في تلك السنة أبعد اثنان من المواطنين البحرينيين وهم ؛ احمد بن لاحج و عبدالوهاب الزياتي، كما أبعد سعد الشمالان عام ١٩٣٨ إلى الهند. عن تلك الواقعة ، وكذلك عن واقعة إبعاد قيادة هيئة الاتحاد الوطني، إلى سانت هيلانه، في ١٩/١٢/١٩٥٦، وهم ؛ عبد العزيز الشمالان و عبدالرحمن السباكر و عبد على العليوات انظر ؛ لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين "مذكرة إلى اتحاد المحامين العرب حول إبعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين" الأمل # ٦ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٦ .

ولتنفيذ إبعاد قيادة هيئة الاتحاد الوطني، إلى سانت هيلانه، قامت الحكومة البريطانية بإصدار مرسوم في ١٩/١٢/١٩٥٦ بتطبيق القانون البريطاني بخصوص "إبعاد السجناء في المستعمرات البريطانية لعام ١٨٦٩ على البحرين و صدر مرسوم آخر هو قانون إبعاد السجناء (البحرين و سانت هيلانه) ١٩٥٦ في ١٩/١٢/١٩٥٦، يعطي الصلاحية لحاكم البحرين بالترتيب مع حاكم سانت هيلانه لإبعاد السجناء إلى سانت هيلانه. في تفصيلات ذلك ومن خلال الوثائق البريطانية انظر ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠-١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية، ط١، ١٩٩٦)، ص ٢٣٢-٢٣٤ .

٢٤ — هناك مئات من المبعدين قسراً يعيشون في بلدان عربية وأجنبية وخاصة في لندن وإيران، وسوريا في عام ١٩٩٢ مثلاً بلغ عدد المبعدين بمن فيهم الذين لم يسمح لهم بالدخول بعد الوصول إلى مطار المنامة للعودة إلى البلاد ما لا يقل عن # ١١٠ شخص يتجاوز العدد الذي سمح لهم بالعودة في تلك السنة (١٠١) شخص . في ذلك انظر ؛ الأمل # ١٨ (١٥/٥/١٩٩٣) ص ٤ . وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد المبعدين (بما في ذلك إعادة الإبعاد بعد محاولة الدخول إلى البلاد من مطار المنامة) ما لا يقل عن # ٢٤ شخصاً أو عائلة وأفرادها وهو ما يضع عددها الإجمالي فوق هذا

الرقم بكثير . في ذلك انظر أسماء وتواريخ الإبعاد في ؛ الأمل # ١٩ (١٩٩٣/٦) ص ٧-٨ . ومن تلك الشخصيات والتي تم إعادة إبعادهم بعد أسبوع من الاعتقال والذي تم في ٨ / ٤ / ١٩٩٣ حين وصولهم إلى مطار المنامة وبعد ما يقرب من غياب دام حوالي عشرين سنة من خروجهم من البحرين وهم (عبد الله على محمد الراشد والذي غادر البحرين أصلاً في نوفمبر ١٩٧٤ ؛ وعبد الحليل صالح احمد النعيمي والذي غادر البحرين أصلاً في ٢١ / ٨ / ١٩٧٥ ؛ وحميد إبراهيم عبد الله العواجي والذي غادر البحرين في ٢١ / ٨ / ١٩٧٥) ؛ في تفصيلات ذلك انظر ؛ " سلطات هند رسون تعتقل المواطنين العائدين " الأمل # ١٧ (١٩٩٣/٤) ص ٢ ؛ الأمل # ١٨ (١٩٩٣/٥) ص ١-٣ وفي عام ١٩٩٤ وحتى أوائل ١٩٩٥ تم إبعاد أكثر من ٢٣٣ شخصاً بما فيهم أطفالهم أو أسرهم (وعدم السماح لهم بالدخول؛ في ذلك انظر؛ القائمة التي أوردتها منظمة حقوق الإنسان في البحرين في ديسمبر ١٩٩٤ وفبراير ١٩٩٥ كما أشير لها في؛

"Routine Abuse....." Op. cit . p. 54. Note # 183 & 184.

٢٥ - وسياسة الإبعاد والنفي والتي تتبعها الحكومة البحرينية مع المعارضين طالقت الأشخاص القياديين في المعارضة الداخلية بما في ذلك رجال دين وعلماء ؛ ففي خطوة غير محسوبة وفي محاولة لإجهاض الاحتجاجات في أواخر ١٩٩٤ وبداية يناير ١٩٩٥ ، أقدمت الحكومة البحرينية في ١٥ / ١ / ١٩٩٥ على إبعاد ما أسمتهم "المندسين والذين يقفون وراء التخريب" ومن هم ؛ الشيخ على سلمان، الشيخ حمزة الديري والشيخ حيدر الستري. إضافة إلى إبعاد كل من الشيخ عادل الشعلة إلى سوريا والشيخ محمد حسن علي خوجسته واثنين آخرين إلى الخارج في يناير ١٩٩٥ . في ذلك انظر ؛

" Routine Abuse..... " OP.Cit. / P.16.

٢٦- وعن كل من J.S.Bell والذي تولى مهام مدير الأمن العام في البحرين منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات وحتى تقاعده في ١٩٩٢، وكذلك عن الشخصية الأهم وهو نائبه المدعو أيان هندرسون Ian Stewart Henderson والذي قدم للبلاد (البحرين في عام ١٩٦٦) والذي تولى نائب J. S. Bell للأمن العام ورئيس الفرع الخاص (المخابرات البحرينية) ثم استمر بعد تقاعده رئيسه بل / رئيساً للأمن العام ومديرية التحقيقات الجنائية ومديرية أمن الدولة (المخابرات) حتى ١٩٩٩، انظر ؛ ما

يللي ؛ أولاً ؛ المصدر نفسه، ص ٤٠، هامش # ١١ ؛ ثانياً، انظر؛ "لماذا هند رسون مديراً عاماً للأمن؟! " الأمل # ٢١ (١٩٩٣/٨) ص ٢ ؛ ثالثاً ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٧١/١٩٢٠): قراءة في الوثائق البريطانية، مصدر سابق ص ٢٨٠-٢٨٤ ؛ وكذلك (رابعاً) انظر ؛

" United Kingdom: Amnesty International Welcomes Investigation Into Henderson: Role In Torture In Bahrain "7/Jan. 2000, AI Index: Euro 45/03/2000, at www.amnesty.org. , Visited Oct.18.2000.

الفصل الثاني

بريطانيا- (أوروبا) والمجتمع والدولة
والديمقراطية في البحرين

المواقف و السياسات والعوامل

أولاً - في الموقف الأوروبي

أدت تلك التفاعلات بين الدولة والمجتمع وخاصة قواه وفئاته البارزة الريفية والوطنية والمدعومة إلى حد كبير شعبياً، وبما هي انعكاس إلى عدم قدرة الدولة البحرينية في التكيف مع تلك المطالب والاحتياجات وخاصة في الإطار السياسي ومسنودة بسياسة حكومية - تبدو غريبة مثيرة للتساؤل والتعجب - وهي سياسة الإبعاد والنفى وعدم السماح بالعودة لمئات من المواطنين البحرينيين، إلى تشكل معارضة قوية في الخارج تتواجد في عدد من الدول العربية والإسلامية وخاصة الغربية منها على وجه التحديد بما في ذلك بريطانيا. ذلك التواجد المعارض بدأ قوياً منظماً وعلى شكل منظمات وهيئات مهتمة بالأوضاع الداخلية وشملت نشاطاتها نشرات ومقابلات وزيارات وتقارير ودراسات واتصالات مع مؤسسات وهيئات حكومية أوروبية مثل الاتحاد الأوروبي وكذلك بعض القوى السياسية فيها بما في ذلك في فرنسا وبريطانيا^(٢٧). ولعل أهم تلك النشاطات هي تلك الاتصالات مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان وكذلك اللجان الأوروبية لحقوق الإنسان وجمعيات المحامين والناشطين في تلك المجالات، مما ولد زخماً قوياً عن الحالة البحرينية والمتسمة بالتأزم

السياسي خاصة مع تفاعلات وأحداث ديسمبر ١٩٩٤م و١٩٩٥م وكذلك ١٩٩٦م ولربما حتى الآن (١٩٩٩) ، مما ولد تقارير سنوية وبيانات صحفية ورسائل من قبل تلك المنظمات الحقوقية عن انتهاكات حقوق الإنسان الاعتقالات والمحاكمات والإبعاد^(٢٨). إن ما أعطى لتلك التقارير والبيانات قوة هو موقف الحكومة البحرينية ذاتها بسياساتها تجاه المسألة الداخلية وبالذات سياسة الإبعاد والتهجير القسري المتواصلة منذ عقود وخاصة في التسعينات وبالذات بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤م حين قامت في يناير ١٩٩٥ بأبعاد عدد من القيادات الدينية البارزة - ذات الصلة بالاحتجاجات - داخل البحرين - إلى الخارج وخاصة عدد منهم إلى بريطانيا^(٢٩) .

ورغم أن تلك التقارير والبيانات صادرة عن منظمات حقوقية غير حكومية تبدو إلى حد مستقل عن الحكومات الغربية إلا أن تلك المنظمات الحقوقية وكونها ونشاطاتها تقع في تلك البلدان فإنها ونشاطاتها مما لا شك فيه ذات إبعاد سياسية حكومية وتعكس إلى حد ما مواقف حكومية أقلها هو عدم ممارسة ضغوط عليها من أجل تخفيف مواقفها تجاه البحرين مثلاً وكذلك تجاه التواجد والنشاطات للمعارضة البحرينية ذات الصلة على أراضيها. إضافة إلى ذلك، فإن النشاطات الإعلامية للأعلام البريطاني سواء في الصحف أو الإذاعة المرئية والمسموعة وما يتصل بها من مقابلات أو برامج أو مقالات، عن الأوضاع البحرينية، تشكل هي الأخرى موقفاً حكومياً بريطانياً - وإن أتى بعضه من مؤسسات إعلامية (صحفية) ذات استقلالية عن الحكومة - تجاه المسألة البحرينية وبالذات طرفي المعادلة المعارضة والحكم في البحرين^(٣٠) .

ورغم أهمية النشاطات للمنظمات الحقوقية وغير الحكومية في أوروبا وبالذات في بريطانيا باعتبارها تعكس إلى حد ما توجه حكومياً غربياً وبريطانياً على نحو محدد، إلا أن ما يهمنا هو الموقف البريطاني الحكومي تجاه تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين وأبعادها الخارجية وخاصة نشاط المعارضة البحرينية في الخارج وما هي مواقف أطراف المعادلة البحرينية تجاهها وما اثر ذلك كله على العلاقات البحرينية - البريطانية، وما هي العوامل التي تحكم تلك العلاقات بشكل أساسي .

في الاتحاد الأوروبي وباستثناء بريطانيا، فإن ردود الأفعال والمواقف تجاه تفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين أخذت طابع البيانات الصادرة من منظمات ولجان حقوق الإنسان التابعة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي أو بعض دوله. في عام ١٩٩٢/١٩٩٣ وأثناء زيارة وفد المعارضة البحريني للاتحاد الأوروبي ولبعض دوله وخاصة في بلجيكا وفرنسا وبريطانيا، حضر الوفد جلسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي والذي تكلم بها رئيسها النائب كيس كوتس ونائبه. هذا وقد أبدى كيس كوتس أمام لجنة ترحيبه بالوفد "عارضاً مهمة الوفد وجهود البرلمان الأوروبي في دعم مطالب شعب البحرين في الديمقراطية وحقوق الإنسان"^(٣١). كذلك التقى وفد المعارضة، رئيس اللجنة الفرعية للتعاون الاقتصادي في العلاقات الخارجية للجنة التنفيذية للسوق المشتركة وذات الصلة بالمفاوضات مع مجلس التعاون الخليجي، حيث أكد رئيس اللجنة (ماتونس) وكذلك سكرتيره (السيد بيشيت) "أن السوق المشتركة ملزمة حسب دستورها بان يكون احترام حقوق الإنسان شرطاً لازماً لإبرام أي اتفاق مع دولة أو مجموعة من الدول. وان امتناع دول مجلس التعاون الخليجي عن توقيع الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان هو سبب رئيسي لعدم التوصل لاتفاق معها"^(٣٢) .

إضافة إلى ذلك التقى الوفد بمفوض السوق كلود شيسون والذي أبدى "تعاطفه مع النضالات الحالية لشعب البحرين . و أكد أن البرلمان الأوروبي نصير للحريات في العالم اجمع". وفي فرنسا في الفترة ما بين ١١/٢٦-٣/١٢/١٩٩٢ التقى وفد المعارضة البحرينية بنائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية السيد/ جورج حاج والذي أكد للوفد دعمه المطالب المتصلة بشعب البحرين من اجل الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان و وعد "بطرحها على وزير الخارجية الفرنسي السيد "دوما" والذي كان آنذاك في جولة لدول خليجية ومنها البحرين"، وكذلك التقى الوفد في فرنسا، بمدير دائرة الشرق الأوسط بالخارجية الفرنسية السيد/ بيير لافرانس والذي بعد أن سمع من الوفد معاناة الشعب البحريني- " عبر عن تعاطفه مع مطالب شعب البحرين و وعد بطرح ذلك من خلال القنوات الرسمية الدبلوماسية. كما أجرى الوفد اتصالات و لقاءات مع الحزب الشيوعي الفرنسي وكذلك مع عدد من الصحف الفرنسية ومنها اللوموند (اللوموند ديپلوماتيك) وليبراسيون و إذاعة فرنسا العالمية (٣٣) .

تلك الاتصالات للمعارضة البحرينية قد ولدت تعاظفا من عدد من الشخصيات السياسية الأوروبية وخاصة أولئك الذين لهم علاقة بلجان حقوق الإنسان ومنهم النائب كيس كوتس رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي والذي بعث برسالتين إلى أمير البحرين في كل من ١٨/٨/١٩٩٣ و ١١/١٠/١٩٩٣ مستفسراً عن سبب اعتقال ونفى عدد من البحرينيين. ومما قاله في رسالة ١١/١٠/١٩٩٣ نورد ما يلي: "سأكون شاكراً لو زودتموني بمعلومات عن أسباب اعتقال السيد علوي محسن العلوي، الشخصية الشعبية البارزة حيث هو مسجون انفراديا وممنوع من الاتصال بأهله ويتخوف من تعرضه للتعذيب، فإذا لم تكن هناك تهم رسمية موجهة

ضده فهل يمكنكم الأمر بإطلاق سراحه؟... لقد علمت أيضا عن استمرار أبعاد أعداد من شخصيات المعارضة فقد تم خلال شهر أغسطس أبعاد كل من جميل سلمان إبراهيم وعائلته إلى أبو ظبي والشيخ يوسف احمد الشيخ وعائلته إلى الإمارات والسادة شاكر ميرزا سعيد وعبد النبي مرهون وزهير العشري إلى السعودية، في حين تم إبعاد السيد / بدر عبد الملك إلى قبرص... فهل يمكنك أن تخبرني في ما هي الجريمة التي ارتكبتها هؤلاء حتى ينزل بهم هذا العقاب القاسي ولماذا يتم ذلك بعد إعلان فيينا لحقوق الإنسان الصادر هذا العام.. لقد سبق أن كتبت لكم عن حالات مماثلة في 18 أغسطس 1993، ولكن لم أتلق رداً للأسف ولكن هذه القضايا تشغل بال أعضاء لجنتنا ووقتهم وسيكونون ممنونين لو قمتم لنا معلومات حول هذه القضايا^(٣٤).

ومع تفاعلات حركة الاحتجاج والعنف بين الدولة والمجتمع في البحرين في الفترة 1994-1996 تزايدت أصوات أوروبية تندد بالاعتقالات وخاصة في صفوف النساء؛ ففي فرنسا عبرت مؤسسة دانيال ميتران (فرانس لبيرتي) عن قلقها على مصير النساء والمعتقلات؛ وفي جنيف أصدرت المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب بياناً رقم **BHR 270296** عرضت فيه "معلومات عن الاعتقالات التعسفية وخصوصاً اعتقال الأطفال والأحداث وطالبت باحترام المعايير الدولية في التعامل مع المعتقلين وخصوصاً الأطفال وطالبت بأجراء تحقيق فوري فيما يجري في البحرين وتحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمة"^(٣٥).

تلك المواقف الأوروبية أخذت تتضح بشكل اكبر مع تزايد التفاعلات في البحرين؛ ففي سبتمبر 1997، ومع تجدد بعض حالات

العنف في البحرين اصدر الاتحاد الأوروبي بياناً ندد فيه بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين والتي عادة ما تنكرها الحكومة البحرينية، وكذلك طالب الاتحاد الأوروبي كل من الحكومة البحرينية والمعارضة بالكف عن أعمال العنف. كما طالب الاتحاد الأوروبي الحكومة البحرينية بإجراء انتخابات في البلاد^(٣٦)

وإذا ما تجاوزنا الاتحاد الأوروبي والبيانات الصادرة عن مؤسساته / فإنه ما يهمنا هنا هو الموقف البريطاني من تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين وخاصة في الفترة ما بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ وما بعدها حتى نهاية العقد تقريباً، ومدى انعكاس ذلك على المسألة الديمقراطية في البحرين وما يتصل بتأثر العلاقات البحرينية البريطانية من عنده ولماذا ؟

ثانيا - في الموقف البريطاني

وإذا ما تجاوزنا الاتحاد الأوروبي والبيانات الصادرة عن مؤسساته، فإن ما يهنا هنا هو الموقف البريطاني من تفاعلات الدولة و المجتمع في البحرين وخاصة في الفترة ما بعد أحداث ديسمبر ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥ وما بعدها حتى نهاية العقد تقريباً، ومدى انعكاس ذلك على المسألة الديمقراطية في البحرين وما يتصل بتأثر العلاقات البحرينية البريطانية من عدمه ولماذا ؟

بريطانيا وعلاقتها مع البحرين مجتمعاً وسلطة لا تبدو جديدة وإنما تعود إلى فترة الانتداب البريطاني وما بعده منذ استقلال البحرين ١٩٧١. إن جزءاً أساسياً من المواقف والسياسات البريطانية تجاه البحرين وخاصة في فترة الخمسينات والستينات قد أدى إلى استمرار نمط من التفاعل بين الدولة والمجتمع في البحرين وخاصة من قبل السلطة البحرينية تجاه تعاملها مع شعبيها وفئاته الأساسية في الفترة اللاحقة للاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين .

وبرغم تلك السياسات والمواقف البريطانية السابقة، فإننا هنا وفي هذه الدراسة نركز على تلك المواقف والسياسات البريطانية من المسألة

الديمقراطية في البحرين وخاصة ما يتعلق منها تجاه تفاعلات المجتمع والدولة في البحرين وامتداداتها الخارجية في فترة التسعينات وخاصة منذ اندلاع الاحتجاجات والاضطرابات وأعمال العنف وما تبعها وما صاحبها من اعتقال أو محاكمات ونفى لعناصر من المعارضة البحرينية في تلك الفترة منذ نهاية ديسمبر ١٩٩٤م وحتى سنة ٢٠٠٠م .

بداية يمكن الوقوف عند عدة محطات لرصد الموقف البريطاني من تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين بما في ذلك نشاط المعارضة الخارجي وما يتصل بذلك الموقف من المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. فأولاً، ومع بداية الاحتجاجات في نهاية ديسمبر ١٩٩٤ وامتدادها إلى عام ١٩٩٥ وقيام السلطات البحرينية في يناير ١٩٩٥ بإبعاد عدد من القيادات الدينية الشعبية ذات الصلة بالقوى المحتجة داخلياً، إلى الخارج فقد استقر أبرزهم في لندن مما أتاح لهم تغطية إعلامية وكذلك مجالاً للنشاط المعارض الخارجي. ويلاحظ أن الحكومة البحرينية ورغم أنها أبدت تلك العناصر القيادية إلى الخارج فقد انتقدت بريطانيا - وعلى لسان ولي العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وذلك لأنها سمحت لنفسها كما قال بأن تكون "ملاذا للإرهابيين والمخربين". كذلك فإن التصريحات التي نسبت إلى مسؤولين بحرينيين في عدد الصحف العربية، حذرت بريطانيا من العواقب الوخيمة في حالة إعطاءها حق اللجوء السياسي لهم (٣٧) .

ومع اشتداد الأزمة وتفاعلاتها في البحرين بدا أن هناك اتصالات بين عناصر من المعارضة البحرينية من الداخل وعناصر من القوى السياسية الرسمية البريطانية الليبرالية (المحسوبة على المعارضة البريطانية في البرلمان)^(٣٨)، والتي أخذت بدورها تطرح المسألة البحرينية بإلحاح على

الخارجية البريطانية وعلى الحكومة البريطانية داخل البرلمان البريطاني وكذلك باتصالات واستفسارات مع السفارة البحرينية في بريطانيا^(٣٩). قاد تلك الحملة اثنان من القيادات الليبرالية البريطانية في البرلمان البريطاني وهم اللورد أريك ايفوري (Lord Eric Avebury) رئيس المجموعة البرلمانية لحقوق الإنسان وكذلك اللورد كلنتون ديفس (Clinton Davis) من المعارضة البرلمانية البريطانية (حزب العمل آنذاك، حيث الحكومة يقودها حزب المحافظين). وفي مناقشات أمام البرلمان البريطاني (مجلس اللوردات البريطاني) حول البحرين في ١٩٩٥/٦/٥ قدم كل من اللورد ايفوري واللورد ديفس وجهة نظرهما عن الأحداث في البحرين وبالذات إبراز المطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين مع إبراز معاناة الشعب البحريني وفنائه وقواه من السياسات الحكومية البحرينية والمسئولة عن كثير من التجاوزات بما في ذلك القتل أو الوفاة في السجون أو اعتقال النساء والمحاکمات غير القانونية وغير العادلة والإشارة إلى ملاحظات منظمة العفو الدولية وتقاريرها في تلك المسائل وعدم السماح لها بزيارة البحرين. وقد طالب كل من ايفوري وديفس (Davis و Avebury) الحكومة البريطانية بالضغط على الحكومة البحرينية، في عدة قضايا أهمها، التأكيد على حصول "محاکمات عادلة" للموقوفين البحرينيين مع وجود مراقبين دوليين والسماح إلى منظمة العفو الدولية بزيارة البحرين، والتأكيد على القانون، مع الإشارة إلى الازدواجية في موقف الحكومة البريطانية (الحزب الحاكم - المحافظين آنذاك) من عدم الثبات في أسلوبها فيما يتعلق بالتعامل مع البحرينيين مقارنة بما تنادي به الحكومة البريطانية بإقامة الديمقراطية في مناطق أخرى^(٤٠).

ومما أثاره اللورد إيفيوري (Avebury)، بعد أن شرح الحالة البحرينية وخاصة موقف الحكومة البحرينية من انتهاك حقوق الإنسان، هو الإشارة إلى مسألة التعذيب في البحرين وما يتصل بدور بريطانيا في هذا الصدد من خلال المسؤول عن جهاز الأمن البريطاني المدعو أيان هندرسون (Ian Henderson)، حيث قال "ويتعرض الموقوفون إلى تعذيب بشكل روتيني . . . والأشد صنمة في كل نظام التعذيب والقتل والاعتقال العشوائي هو أن الرجل الذي يت رأسه " أيان هندرسون" هو مواطن بريطاني . ويبدو أن السيد هوغ (Douglas Hogg) ((وكيل وزير الدولة لشؤون الشرق الوسط والخليج آنذاك)) يعتقد أن هذه القضية لها تبعات قليلة. ولكنها بالنسبة للضحايا وأقربائهم، تعني تواطؤا بريطانيا في جرائم قوات الأمن...". وبعد أن أشار إلى لقاءات مع "هوغ" واستفسارات عن الموقف الحكومي من حقوق الإنسان ومسألة البعد الشيعي في الأزمة من منظور الحكومة البريطانية، لفت الانتباه إلى تناقض السياسات الرسمية الحكومية البريطانية وأقوال ممثلها تجاه المسألة الديمقراطية في البحرين والمواقف تجاه أطرافها (الحكم والمعارضة البحرينية)، حيث قال: "أن وزارة الخارجية على استعداد لان تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأماكن الأخرى من العالم. البارونة المحترمة تحدثت لصالح حقوق الإنسان في نيجريا. والحكومة تعبر عن رأيها بجدية حول حقوق الإنسان في بورما والعراق، ويطالبون بعودة الديمقراطية في هذه البلدان ولإنهاء حالة الاعتقال والتعذيب والانتهاكات الأخرى. ولأسباب يمكن فهمها ولكنها غير مشرفة فأنهم يلجأون إلى استخدام مستوى مختلف عندما يتعلق الأمر بالبحرين، إذا تمتعون عن النقد ويقولون بالحوار "بالهمس ومن وراء الستار"، وانتهي إلى القول "ومن الواضح تماماً انه بعد ستة أشهر من الاضطرابات فان المطالب

المتواضعة لأصحاب العرائض، التي كان يمكن أن يقبلها الملكان تشارلز الأول ولويس السادس عشر لابد أن يقبلها الأمير، فإما أن تحته بريطانيا على الدخول في حوار مع المعارضة بهدف القيام بإصلاحات ديمقراطية سليمة وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان، أو أننا نستطيع الصمت وبذلك نشجع الأسلوب الرجعي المحافظ والمشابه لليورينين الذين حكموا نابولي، أيهما نشجع؟^(٤١).

وفي السياق نفسه، فإن اللورد "كلنتون ديفس" (Clinton Davis) وبعد أن شدد على ما يطرحه زميلة اللورد "إيفوري" (Avebury) عن البحرين ومطالبه الحكومة البريطانية بالرد الإيجابي على التساؤلات والانتهاكات التي أثارها اللورد وبعد أن أعاد التأكيد على مشاكل الاعتقالات والمضايقات والمحاكمات غير العادلة وكذلك المعاملات غير الإنسانية (الحرمان من العناية الطبية)، طالب الحكومة البريطانية بالقول: "... أتمنى أن تقول الحكومة الليلة على الأقل أنها سوف تستخدم تأثيرها مع حكومة صديقة في إقناعها..." بالسماح لمراقبين مستقلين لحضور المحاكمات، وانتهى إلى القول، بعد أن شدد على التفريق بين مرتكبي الجرائم وبين المعارضين المطالبين بالديمقراطية: "بصورة عامة فإن الحالة التي أقدمها من هذه المقاعد (أي مقاعد المعارضة البريطانية) تفيد بما يلي: اعتقد أن احترام حقوق الإنسان لا يكون بالضرورة معادياً للحقوق الأساسية لدولة تريد أن تحمي نفسها. وفي الواقع فإن مصلحة الحكومة في ممارسة نشاطها أن تمنح السجناء حق التمثيل المناسب والقضاء العادل وان لا تمارس انتهاكات في هذه الحالات. لقد سمعت البارونة قبل بضعة أيام تقول أن على الشعب أن يتصرف حسب القانون. طبعاً هذا صحيح عندما يوجد قانون بالإمكان فرضه بطريقة مناسبة وديمقراطية. لكن هذا لا ينطبق

عندما لا يكون هناك قانون أو تكون هناك إساءة تامة له من قبل أي حكومة، خصوصاً تلك التي لم تنتخب بحرية... اعتقد انه يصبح إلزامياً على السلطات البحرينية أن تقول بصراحة أنها عازمة على إقامة حكم القانون، إذا لم يقبلوا ذلك، والتأكيد من أن حكم القانون سوف يحترم، فإن من المؤكد كحكومة وبلد، لا بد أن نرفع أصواتنا كما فعلنا في أماكن أخرى للتأكد من أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان الأساسية تبقى محترمة. وإذا لم نعمل ذلك فإننا لم نعمل بواجبنا تجاه أصدقائنا^(٤٢) .

وإذا كانت تلك مواقف عناصر من القوى السياسية البريطانية (المعارضة البرلمانية البريطانية من حزب العمال والاحرار)، والتي تبدي تعاطفاً مع المعارضة البحرينية ومطالبتها الدستورية والديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان وضد الانتهاكات من قبل الحكومة البحرينية في ذلك، ومطالبة حكومتهم ممثلة بوزارة الخارجية وبالعناصر السياسية من المحسوبين على الحكومة فان ما يلاحظ على رد الحكومة ممثلاً بالسيد دوغلاس هوغ (Douglas Hogg) وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والخليج، أو البارونة السيدة "تسوكر أوف والاس" والتي تحدثت أمام مجلس اللوردات (الأعيان) البريطاني نيابة عن الحكومة البريطانية آنذاك (حزب المحافظين)، لا يرقى أبداً إلى الحد الأدنى من المطالب التي تقدم بها كل من اللورد ايفبوري (Avebury) واللورد ديفيس (Davis) . ويمكن أن نلخص موقف الحكومة البريطانية (الحزب الحاكم - المحافظين) من خلال ما طرحته البارونة "تسوكر" في مناقشات مجلس اللوردات في ١٩٩٥/٦/٥ وكذلك ما وردت من إشارات إلى مناقشات في ١٩٩٥/٦/١٥ عن الوضع في البحرين في النقاط التالية^(٤٣) :

١ - الدفاع عن حكومة البحرين من خلال الإشارة إلى التركيز على القلق حول سيادة البلاد وقدرتها على الاستقرار في وجه أعمال العنف، وكذلك التنويه بمجلس الشورى كخطوة صحيحة أُتُمت عليها الحكومة البحرينية .

٢ - التلميح إلى اتصالات يمكن أن تجريها الحكومة البريطانية عن طريق سفيرها بالبحرين مع وزير الداخلية البحريني الشيخ محمد آل خليفة لمناقشة عدة قضايا وردت في تساؤلات اللورد ين ايفوري (Avebury) وديفيس (Davis) وخاصة فيما يتعلق بالمعتقلين من الأطفال ومساءلة الاتصالات بأولياء أمورهم. وكذلك الإشارة إلى اتصالات بين مجلس الشورى البحريني والبرلمان البريطاني .

٣ - الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية تعمل على تشجيع الحكومة البحرينية بالاتصال مع منظمة العفو الدولية (مقرها لندن) .

٤ - الإشارة إلى التشجيع على "الحوار" بين الحكومة والمعارضة (زعامات الشيعة) ومن خلال ما أسمته بأسلوب "النصيحة" للحكومة البحرينية والإشارة إلى الاستمرار بإصدار بيانات عامة إذا كان ذلك مفيداً .

٥ - ومع أنها أكدت على أن الحكومة البريطانية لا توافق على الاعتقال دون المحاكمات، فإنها أخذت تدافع عن الحكومة البحرينية وعن مساعيها في إطلاق عدد "كبير" بما في ذلك النساء .

٦ - عدم الاهتمام بتصرفات البريطاني "هندرسون" وان ذلك ليست مسؤولية بريطانية فهو "ليس منا" كما قالت . ويبدو أن الحكومة البريطانية من خلال تلك النقاط التي أثارها البارونة "تسوكر" أمام مجلس اللوردات

البريطاني في ١٩٩٥/٦/٥، تميل إلى الوقوف مع الحكومة البحرينية أو عدم الرغبة في الضغط عليها .

ولعل الأكثر إثارة في تلك المواقف البريطانية أن البارونة شددت على إلقاء اللوم على المعارضة (والزعامات الشيعية) من مسألة العنف وعدم احترام القانون وفي الوقت ذاته تؤكد على أنه وان، "كانت سياستنا دائماً هي العمل على تعزيز الحكومة الجيدة في اتجاه العالم"، فإنها تحرص على إيجاد مخرج لها في مسألة البحرين عندما تستدرك قائلة: "ولكن ذلك لا يعني أن علينا أن نحاول فرض نمطنا الديمقراطي تلقائياً على الدولة التي لها ثقافات مختلفة... ولا يمكننا فرض وجهة نظرنا على الآخرين، وكلنا نعتقد بضرورة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع البلدان". ومع ذلك فإن البارونة لم تحدد تلك الأسس التي تقوم عليها فكرة احترام حقوق الإنسان، وأية حقوق إنسان؟، ولكنها أيضاً تربطها بمسألة سيادة القانون، وأي قانون؟ وعلى أي أساس؟، ولكن حتى سيادة القانون تتسر وراء مسألة استقرار البلد بغض النظر عن الإجراءات المستخدمة ضد الناس وحقوقهم .

وفي سياق ذلك وفي مستوى يبدو على غاية من الأهمية، تشير البارونة "شوكر"، إلى وجود المعارضة البحرينية ونشاطها في بريطانيا وتحاول أن تبين أن هناك من المعارضين الأجانب يستغلون وجودهم والقوانين البريطانية لينشطوا ضد بلادهم ويستخدمون الإسلام كستار للإرهاب وان الحكومة البريطانية لا توافق على ذلك لان ذلك ليس تهديداً لدولهم فقط وإنما يمثل تهديداً وحرماً للغرب وبريطانيا تحديداً. وفي ذلك تقول البارونة "شوكر": " احب التطرق إلى مسألة اعرف أنها تهمة البحرين وهي مسألة المعارضين الأجانب في المملكة المتحدة. لعله يبدو غريباً

لحكومات دول أخرى، كما يبدو غريباً لبعضنا أيضاً، أن معارضي حكومات أخرى يجدون طريقهم إلى لندن، ومن لندن يمارسون معارضتهم. نحن لا نرحب بالأجانب الذين يخلون بقانوننا أو يتصرفون بطريقة مشينة، كما يفعل بعض معارضي حكومات أجنبية. لدينا قوانين برلمانية عريقة وقانون أحوال شخصية. ولسنا دائماً في حرية للتعامل مع بعض من يسمون بالزائرين من الخارج الذين لا يتصرفون حسب طريقتنا في التفكير. يجب أن لا يعتقدوا أننا نوافق عليهم أو على نشاطاتهم. فالطرق التي يستغل بها اللاجئون الحريات المتوفرة في بريطانيا وإجراءات الاستئناف القانونية، هي معرفة حقاً. البعض يستخدم الإسلام كستار للإرهاب. كلنا نعرف أن الإرهاب الذي نشاهده يعتبر تهديداً للحكومات العربية بقدر ما هو تهديد للغرب، ولا علاقة له بالإسلام. فيما يخص المعارضين الأجانب في المملكة المتحدة، أحب أن أقول أن بعضهم ممن هو هنا نود لو انه ليس هنا. وان البعض ممن يستغل وجوده هنا ليس لتخجيل بلدانهم فقط، بل يحاولون إخجالنا أيضاً، ولا مرحبا بهم". وتواصل البارونة "تشوكر"، في ردها على مداخلة من اللورد "إيفوري" - بقوله انه لا يعلم عن لاجئين هنا أو انهم يخططون لممارسة العنف وعلى الوزيرة أن تقدم ادلة في هذا الشأن -، قائلة " ... أيها اللوردات، يرييني أن اللورد المحترم (تقصد اللورد إيفوري) يفسر ملاحظات عن البعض على أنها وجهة نظرنا العامة. الأمر ليس كذلك. واکرر أن أولئك الذين يأتون هنا ويدعون، كما يفعل البعض، انهم يتصرفون نيابة عن دول أخرى، والذين يشجعون الإرهاب بحق، فلا نرحب بهم. انهم القلة". ولكنها تستترك وفي إشارة إلى المعارضة البحرينية وقياداتها في لندن، قائلة "ولكن القلة دائماً هم الذين يخيبون أمل المعارضة الصحيحة، والذين يقللون من فرص الحوار للمعارضة في دولة كالبحرين

...". وبتنهي إلى القول - ماسكة العصا من الوسط وإن كان يتحيز واضح نحو الحكومة وضد المعارضة البحرينية - : "آخذين كل ما قيل في الاعتبار، فإن البحرين أحرزت في السنين الأخيرة تقدماً ملحوظاً في مجال حقوق الإنسان. نشجع ونرحب بالمسيرة، ولكن هناك مجالاً للتحسين كما قلت في ١٥ مايو. وفي الحقيقة فإن الاضطرابات الأخيرة لم تساعد وإن الحالات التي نكرها للورد المحترم "إيفوري" في رسائله وفي نقاش اليوم تسبب قلقاً. كما قلت له، فنثير هذه الأمور، ولكن على خلاف دول أخرى، فإن البحرين تبدي استعداداً حقيقياً للتحسين والاستماع. نحن عازمون، كأصدقاء جيدين للبحرين، على أن تكون قوة دفع لحقوق إنسان و حياة أفضل لشعب البحرين، كما ننوي تشجيع تطوير قوانين معقولة وعادلة، وهو ما يريده كل عضو في مجلسكم"^(٤٤).

هذا التوجه بالانحياز تجاه الحكومة البحرينية، يتأكد لاحقاً، حيث تقوم البارونة لندا تشوكر (وزيرة الدولة في مكتب الخارجية والكومنولث) بالرد في ٢١/٧/١٩٩٥ على استفسارات اللورد إيفوري (Avebury) عن حالة اعتقال الشيخ عبد الأمير الجمري، مدافعة عن الحكومة البحرينية وفي إشارة إلى بعض الاتصالات منها، قائله [أن السلطات البحرينية ترغب للتأكيد لكم بأن الشيخ الجمري يعي على نحو كامل الأسباب المحددة لحبسه. أخبرونا (تقصد الحكومة البحرينية) بأنه اعتقل استناداً إلى القسم (١) من نظام الحبس] وهو ما يفترض الإشارة إلى قانون إجراءات أمن الدولة لعام ١٩٧٤] والذي يخضع لمراجعة قضائية منتظمة، وإن تلك الحالة تعتبر من جانب الحكومة البحرينية أمر يتصل بدرجة عالية بالأمن الوطني"^(٤٥).

هذا الموقف الرسمي للحكومة البريطانية والمنحاز إلى الحكومة البحرينية، وان امسك بعضا المعارضة من ناحية أخرى، سوف يزداد بهذا التوجه وخاصة بعد أحداث ١٩٩٥-١٩٩٦ وبالتالي منذ أن أعلنت الحكومة البحرينية عن اكتشاف مؤامرة تدبرها المعارضة البحرينية (الشيعية) وبدعم إيراني وصلة بحزب الله وتحت مسمى "حزب الله البحريني" في يونيو ١٩٩٦^(٤٦). ورغم الاعتقالات التي تمت في الفترة ما بين نهاية ١٩٩٥- وأوائل ١٩٩٦ وطالت عدداً من القيادات البارزة بما في ذلك الشيخ عبد الأمير الجمري وآخرين ورغم تواصل بيانات وتقارير منظمات حقوق الإنسان ومنها تحديداً ما يتصل بمنظمة العفو الدولية (مقرها لندن)^(٤٧) وكذلك ما طرحتها وسائل الإعلام الصحفية البريطانية في تلك الفترة^(٤٨)، فإن الحكومة البريطانية وجدت في تلك "المؤامرة" مبرراً لمواصلة دعمها للحكومة البحرينية وعدم التجاوب مع مطالب المعارضة البحرينية داخلياً وخارجياً؛ فقبيل زيارة البحرين في الفترة ما بين ١٦-١٨ يونيو ١٩٩٦، لوزير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية (جيرمي هانلي) أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن تلك الزيارة والتي [تأتي في إطار السّاور والاتصالات المستمرة مع نول المنطقة] ستتيح له [فرصة للتأكيد مجدداً على دعم بريطانيا البحرين في مواجهتها أي تهديدات خارجية، خاصة بعد إعلان الحكومة البحرينية اكتشاف مؤامرة ضدها مدعومة من إيران...]^(٤٩).

هذا الموقف البريطاني الرسمي من تفاعلات الحكم والمجتمع في البحرين داخلياً وخارجياً بقي بشكل عام كما هو ميالاً إلى مساندة الحكومة البحرينية في الفترة منذ ١٩٩٧- وحتى الآن (٢٠٠٠) رغم استلام حزب العمال للحكومة البريطانية منذ ١٩٩٧ فصاعداً، وكذلك رغم أن تفاعلات المجتمع والدولة والبحرين استمرت تشير إلى تواصل التوتر الاعتقالات

والأبعاد وان كانت بوتائر أقل من فترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وكما أشارت إلى ذلك تقارير منظمات حقوق الإنسان بمن فيها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (HRW)، مقرها نيويورك، ومنظمة العفو الدولية^(٥٠). فوق هذا وذاك، أن ما أقامت عليه الحكومة البريطانية من عدة خطوات في الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠ يشير إلى محاولة الحكومة البريطانية العمالية، كما هي حالة الحكومة البريطانية المحافظة، وان بدرجة أقل، بالإمساك بعصا الحكومة والمعارضة مع ميل هنا أو هناك حسب مقتضيات المصلحة البريطانية. لذلك يلاحظ مثلاً، أن زيارة ولي العهد البحريني في مارس ١٩٩٦، أتت أصلاً في محاولة من الحكومة البحرينية بإقناع أو التأثير على الحكومة البريطانية بعدم منح المعارضة الذين أبعدهم هي أصلاً حق اللجوء السياسي. ومع ذلك فإن الحكومة البريطانية آنذاك وان لم تمنح أولئك حق اللجوء السياسي، إلا أنها أبقت عليهم. وفي المقابل كانت هناك، في الوقت نفسه، صفقة أسلحة توقع بين الحكومة البحرينية والحكومة البريطانية، بعد تلك الزيارة للشيخ حمد آل خليفة، والتي سبقت مؤتمر شرم الشيخ مارس ١٩٩٦، بقليل وقال أن بريطانيا "أعربت مجدداً عن تأييدها للإجراءات التي اتخذتها البحرين للحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية مكتسباتها الحضارية"^(٥١)، وأضاف قائلاً أن محادثاتها مع وزير الدولة البريطاني للقوات المسلحة (نيكولاس سيوفر): "كانت مفيدة ومثمرة، واتفقنا في نطاق الاجتماعات السنوية للجنة العسكرية البحرينية - البريطانية المشتركة على أمور منها زيادة التمارين المشتركة وتطويرها وزيادة المقاعد المخصصة لمنتسبي قوة الدفاع في الكليات والمعاهد العسكرية البريطانية إضافة إلى تزويد قوة دفاع البحرين بمتطلباتها العسكرية"^(٥٢). في المقابل كانت الحكومة البحرينية تحاول من خلال تلك الزيارة ومن خلال تلك

الترتيبات والصفقات مع بريطانيا، أن تثير موضوع المعارضة البحرينية في لندن باعتبارهم إرهابيين حيث أفصح عن ذلك وزير الخارجية البحريني، لوسائل الإعلام حين قال: "إن الوفد أثار مع الجانب البريطاني قضية من يعتبرهم المحرضين على الإرهاب الذين يتخذون من لندن مركزاً لنشاطاتهم التي تضر بالعلاقات بين بريطانيا والبحرين، وترافق ذلك مع حملة مماثلة في الصحف الرسمية في البحرين"، وأضاف الوزير ملمحاً إلى "إمكانية تضرر المصالح البريطانية من جراء ذلك... (٥٣).

الحكومة البريطانية، في المقابل، وفي أثناء تلك الزيارة كانت قد اتخذت خطوات بعدم إبعاد أو طرد طالبي اللجوء السياسي في أربعة بلدان عربية هي (مصر، الجزائر، السعودية، البحرين)، بناءً على قرار المحكمة البريطانية لهجرة أو انسجاماً معه آنذاك والمتمثل في رفضها لقرار وزير الداخلية البريطانية بأبعاد وطرد المعارض السعودي د. محمد المسعري (٥٤).

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومة البريطانية العمالية في الفترة ١٩٩٧ - ٢٠٠٠ سوف تبقى على علاقة قوية مع الحكومة البحرينية ولكنها في نفس الوقت تتخذ من الأجراءات المتعاطفة مع المعارضة البحرينية داخلياً وخارجياً بما يدل على أهمية نظر الحكومة البريطانية لمسألة ورقة المعارضة - الحكم في البحرين وبما يعكس ثباتاً في السياسة الخارجية البريطانية في تلك المسائل طالما أن المصالح البريطانية قد تستدعي أي طرف فيها. في هذا السياق، تقدم الحكومة البريطانية العمالية ممثلة بوزير خارجيتها روبين كوك (Robin Cook) على القول في ١٩٩٨/٢/٢٨ وأثناء لقاءه مع وزير الخارجية البحريني وولي العهد، بأنها قد "أثارت مسألة الحوار بين السلطات البحرينية ولجنة العريضة الشعبية" وكذلك التصريح عن طريق

الناطق الرسمي باسم الحكومة البريطانية، بالقول بأننا " ناقشنا مع السلطات البحرينية استمرار اعتقال الشيخ الجمري دون توجيه تهمة له في عدة مناسبات، وطالبناهم بإطلاق سراح أو توجيه التهم لكل أولئك رهن الاعتقال . وسوف نستمر بفعل ذلك"^(٥٥). وبعد صدور حكم الإدانة من قبل السلطات البحرينية في نوفمبر ١٩٩٧ غيابياً على عدد من المبعدين ومن بينهم الثلاثة المقيمين في بريطانيا منذ يناير ١٩٩٥ حيث أبعدهم السلطات البحرينية آنذاك، (وهم: على سلمان، وحمزة الديري، وحيدر السّري)، تقوم السلطات البريطانية، في يوليو ١٩٩٨ بمنحهم حق اللجوء السياسي والإقامة الدائمة في بريطانيا^(٥٦) . بعيد هذا القرار وفي ١٧/٩/٢٠٠٠ يطالب وزير الداخلية البحريني في زيارته لنظيره البريطاني "جاك سترو" (Jack Straw)، باعتقال خمسة من المعارضة البحرينيين المتواجدين في بريطانيا بمن فيهم أولئك الثلاثة، تطبيقاً للقانون البريطاني الجديد ضد "الإرهاب والمؤامرة" والذي اقره البرلمان البريطاني آنذاك ضد المقيمين في بريطانيا والذين يمارسون أعمالاً أو مؤامرات من داخل بريطانيا وينفذونها في الخارج باعتبارها، ضمن سياق ذلك القانون، أعمالاً إجرامية إنما تمت في داخل بريطانيا^(٥٧) .

وفي هذا السياق يلاحظ أن وزير الدولة للشؤون الخارجية والمسؤول عن الشرق الأوسط، "ديريك فاتشيت" (Deric Fatechett) في أغسطس ١٩٩٨ وبعيد منح حق اللجوء السياسي للمعارضين البحرينيين في بريطانيا، يكتب للسفارة البريطانية في البحرين مستفسراً من الحكومة البحرينية عن وفاة المدعو نوح خليل عبد الله النوح أثناء احتجازه. إضافة إلى ذلك وفي سياقها يقوم فاتشيت Fatechett بزيارة إلى المنامة في ١٤- ١٥/٩/١٩٩٨ (قبيل زيارة وزير الداخلية البحريني لبريطانيا، آنفة الذكر ،

ويقول بأنه قد شرح للسلطات البحرينية، الخطوات التي اتخذتها بريطانيا لتشديد القوانين "ضد أولئك الذين يتآمرون للقيام بجرائم في الخارج" وهو ما يقصد به المعارضين من البلدان العربية بما في ذلك من البحرين والمقيمين في بريطانيا والذين منحوا حق اللجوء السياسي و/ أو الإقامة. فوق هذا وذاك وفي محاولة لإقناع البحرينيين بعدم تسليم المعارضين، يقول انه لا توجد بين بريطانيا والبحرين اتفاقية لتسليم المطلوبين وان تلك المسألة ليست مطروحة على طاولة المفاوضات بين البحرين والبريطانيين^(٥٨).

إضافة إلى ذلك، فان الحكومة البريطانية الحالية تنظر إلى المعارضة البحرينية على الأراضي البريطانية، على أنها معارضة معتدلة وذات مطالب معتدلة^(٥٩)، على عكس موقف الحكومة البحرينية والتي تصفهم بالإرهابيين وسبق أن طالبت باعتقالهم في أواخر ١٩٩٧، كما أشرنا إلى ذلك في حينه. في الوقت ذاته تقوم الحكومة البريطانية بالطلب من الحكومة البحرينية وعن طريق سفيرها في لندن، أن تدعو منظمة العفو الدولية أو أية منظمة مماثلة للتحقق ومراقبة الوضع في البحرين عن قرب. وفي بداية عام ٢٠٠٠، تقوم الحكومة البريطانية باتخاذ إجراءات للتحقيق مع المدعو / أيان هندرسون المواطن البريطاني والذي عمل في الفترة ١٩٦٦ - حتى تقاعده في ١٩٩٧ نائباً للأمن العام البحريني ومديراً للأمن السياسي منذ مطلع التسعينات وحتى تقاعده ثم جمع لاحقاً منذ ١٩٩٣ فصاعداً ومع تقاعد اللواء بل (J.S.Bell) مدير الأمن العام البحريني (وهو الآخر بريطاني منذ ١٩٦٦) بين الأمن العام، والأمن السياسي وأداره التحقيقات مع المعتقلين في البحرين أو المشتبه فيهم. وفيما يتعلق بالتحقيق مع أيان هندرسون فانه يطال دوره في التعذيب أثناء توليه عمله في البحرين منذ ١٩٦٦ - وحتى تقاعده ١٩٩٧^(٦٠). وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية السابقة (فترة

المحافظين)، كانت ترفض الحديث عن علاقة بريطانيا بالمدعو/ أيان هند رسون، وقالت البارونة "تشوكر" ممثلة للحكومة المحافظة في جلسة مجلس اللوردات، في ١٩٩٥/٦/٥، في ذلك ما نصه:

"... اللورد ايفوري، علق على المدعو السيد / أيان هند رسون. بودي أن أوضح بدون لبس أن السيد هند رسون ليس ممثلاً لحكومة صاحبة الجلالة. ولا يمكن أن نتحمل مسؤولية كل مواطن بريطاني في الخارج؛ وما يعمل على مسؤوليته الشخصية. ولم يتم تعيينه في البحرين من قبلنا - وليس لنا أي غرض به. وحسب العبارة الشهيرة انه " ليس منا" (١١) .

وتستمر الحكومة البريطانية باتخاذ أو تشجيع بعض الخطوات الداعمة للمعارضة البحرينية ومطالبها وذلك من خلال ترك المعارضة البحرينية المتواجدة على الأراضي البريطانية تمارس نشاطها وتحصين لعدد من قيادتها بمنحهم حق اللجوء السياسي وكذلك بالإشارة إلى استفسارات واتصالات مع الحكومة البحرينية بشأن تحسين أوضاع حقوق الإنسان والحوار مع المعارضة وكذلك بدعم مطالب منظمة العفو الدولية بزيارة البحرين وكذلك باستمرارها بإصدار تقارير دورية عن اتهامات حقوق الإنسان وتطورات المسألة البحرينية، بما في ذلك بيانها الأخير ١١/٢١/٢٠٠٠ والذي لازال يصف الحكومة البحرينية بعدم الالتزام بالمواثيق الدولية التي وقعت عليها وخاصة المناهضة للتعذيب واستمرار الاعتقالات دون محاكمات بما في ذلك قيادات بارزة في المعارضة الشيعية، واستمرار حبسها وكذلك بالتضييق على الحريات العامة بما في ذلك عدم السماح لعدد من المعارضين البحرينيين بتشكيل منظمة بحرينية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان (١٢).

تلك المواقف البريطانية من المعارضة وخاصة استمرار نشاط المعارضة البحرينية في لندن وكذلك استمرار منظمة العفو الدولية بإصدار تقارير تؤيد وجهة النظر المعارضة وتندد بالانتهاكات البحرينية لحقوق الإنسان لاشك تقلق الحكومة البحرينية ولكن ذلك القلق لم يصل إلى حد توتر قوي في العلاقات البحرينية - البريطانية وهو ما يحتاج إلى الملاحظة والتدقيق .

ورغم ذلك التباين في المواقف تجاه تفاعلات الدولة - والمجتمع في البحرين وخاصة المواقف من المعارضة ومطالبها داخلياً وخارجياً، فإن العلاقات البريطانية - البحرينية يبدو أنها لم تتغير كثيراً عما قبل، بل ورغم التغييرات في بعض الإجراءات التي اتخذتها حكومة العمال منذ قدومها في مارس ١٩٩٧، فإن السياسة البريطانية تجاه البحرين تبدو على الجملة "غير ناقدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان" (١٣) .

الحكومة البريطانية سواء في عهد المحافظين أم العمال تبقى على علاقات قوية مع الحكم البحريني وذلك على ما يبدو انطلاقاً من مصالح استراتيجية واقتصادية وأوار يمكن أن تلعبها البحرين أو تحقّقها لبريطانيا. ويفيد التنكير بان البحرين وبريطانيا عقدت صفقة أسلحة وتدريب خبراء ١٩٩٦ أثناء زيارة ولي العهد البحريني آنذاك الشيخ حمد آل خليفة^(١٤). كذلك تلعب البحرين منذ ما قبل الاستقلال وحتى الآن دوراً مهماً للاستراتيجية الغربية بما في ذلك البريطانية، حيث التسهيلات العسكرية والاتفاقيات الأمنية الموقعة والمستمرة مع البحرين، وكذلك ما قمته البحرين في ذلك وأثناء أزمة الخليج الثانية، وخاصة باستخدام مطاراتها من قبل القوات الأمريكية والبريطانية العاملة في الخليج وما بعد الأزمة في

الضربات الجوية ضد العراق بما في ذلك تلك التي وقعت في عام ١٩٩٨، ((كذلك يمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية للبحرين - كما هي دول الخليج الأخرى وخاصة الكويت والسعودية وقطر والإمارات وعمان، إضافة إلى مصر والأردن - لكل من أمريكا وبريطانيا في العنوان الأمريكي الأخير على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ م، وما نجم عنه من إسقاط النظام السياسي والحكومة العراقية وقيادة الرئيس صدام حسين وما ترتب عليه من احتلال أمريكي بريطاني للعراق وهو ما افصح عن خلل بين الشعوب العربية وحكامها سواء تعلق الأمر بالعراق أم بكل البلدان العربية)). إن هذه السلوكيات الرسمية البحرينية، كما هي العربية الأخرى، تتناقض مع رغبات شعبيها من حيث ما تتخذها الحكومة البحرينية من تصريحات تبدو متناقضة تؤكد على عدم استخدام أراضيها أو بأنها لا ترى خطورة من العراق وفي تعارض مع الغرب وتحديدا بريطانيا وأمريكا.

ومع التحولات في السياسة الإيرانية بعد الثورة الإيرانية وحتى نهاية التسعينات فإن الحكومة البريطانية وجدت في المواقف البحرينية من إيران اتساقا مع سياستها المناهضة لإيران. لذلك نرى انه في عام ١٩٩٦ عندما أعلنت البحرين عن اكتشاف مؤامرة إيرانية لقلب نظام الحكم في البحرين، أعلنت الحكومة البريطانية تأييدها القوى للبحرين والإجراءات التي اتخذتها^(١٥). إضافة إلى ذلك فإن الاتساق في السياسات البحرينية تجاه السياسات الغربية كافة والأمريكية والبريطانية تحديدا وخاصة ما يجري في المنطقة العربية من "تسويات" وترتيبات أمنية، بما في ذلك مكافحة الإرهاب، تبدو مطلوبة ومرغوبة فيها. لذلك فقد شاركت البحرين ممثلة بولي عهدها آنذاك الشيخ حمد آل خليفة بمؤتمر شرم الشيخ في مارس

١٩٩٦ ومحاولة الربط بين الإرهاب عامة والمعارضة البحرينية باعتبارها ونشاطها تمثلان "إرهاباً" وهو ما بدا حتى للدول الغربية وبالذات الأمريكية والبريطانية غربياً إذا أنها لم تناقش في ذلك المؤتمر إلا "الإرهاب العربي الإسلامي" ضد إسرائيل في فلسطين^(١١). إضافة إلى ذلك كان تلك الاجتماع في شرم الشيخ ومن الزاوية الغربية بما فيها البريطانية مجالاً وإطاراً لتشجيع بعض الدول العربية ومنها البحرين على اتخاذ بعض الخطوات لتشجيع "الكيان الصهيوني" ولدعم السياسات الغربية عامة في إطار الترتيبات الأمنية والاستراتيجية الاقتصادية في المنطقة، وهو ما بدا انه تحقق جزئياً حيث حدث اتصال سريع بين الوفد البحريني والوفد "الصهيوني" ولكنه لم يتطور لاحقاً وذلك لربما لأسباب تتعلق بتغير عمليات التسوية نتيجة للسياسات الصهيونية ذاتها ابتداء بعدوان نيسان ١٩٩٦ على لبنان ووصولاً إلى إخفاقات التسوية في واشنطن في يوليو ٢٠٠٠ وكذلك في شرم الشيخ أكتوبر ٢٠٠٠ وما بعدها بما في ذلك اندلاع الانتفاضة الفلسطينية منذ ٢٨/٩/٢٠٠٠ واستمرار الممارسات العدوانية الصهيونية على الأرض والشعب والمقدسات الفلسطينية العربية.

الحكومة البحرينية في المقابل، ورغم عدم ارتياعها لنشاط المعارضة البحرينية في لندن وإعطاء عدد من قياداتها حق اللجوء السياسي في أغسطس ١٩٩٨م وكذلك لبعض الاتصالات والاستفسارات ومناقشات البرلمان البريطاني واستمرار منظمات الحقوق وخاصة منظمة العفو الدولية بإصدار التقارير والبيانات والتي ليست بعيدة عن الحكومة البريطانية - وضد الحكومة البحرينية، إلا أن تلك المواقف لا تبدو أنها تشكل ضغطاً حقيقياً عليها من قبل الحكومة البريطانية. إن الحكومة البريطانية لازالت لها علاقات إستراتيجية أمنية واقتصادية متميزة مع الحكومة البحرينية ولم تلوح

الحكومة البريطانية بقطعها أو استخدامها رغم أن البرلمان الأوروبي في سبتمبر ١٩٩٧، اتخذ قراراً يندد بالحكومة البحرينية في مجال انتهاكات حقوق الإنسان ويطالبها بإعادة الديمقراطية الانتخابية، وكذلك يطالب أعضائه الخمسة عشر بالتوقف عن دعم الحكومة البحرينية أمنياً أو بالسلاح ما لم تتحقق الأوضاع الديمقراطية في البحرين^(٦٧).

إن الحكومة البريطانية تولي الأمن والاستقرار في البحرين والمنطقة أولوية خاصة، ولا زالت بريطانيا كما هي الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بأمن البحرين وذلك باستمرار النظام الحاكم في البحرين وبغض النظر عن المسألة الديمقراطية. بل أن الحكومة البريطانية بشكل عام لا ترغب بتحويلات ديمقراطية حقيقية في دول منطقة الخليج كافة والبحرين واحدة منها، وترى أن مجالس الشورى تمثل نقلة نوعية تتماشى وحاجات ظروف تلك البلدان. في ذلك تقول "أيمنا نيكولسون" رئيس المجموعة البرلمانية - البريطانية - العمانية وعضو حزب المحافظين، وأثناء زيارة لها إلى "عمان"، "إن عملية التطور نحو الديمقراطية السياسية في منطقة الخليج يجب أن تتم ببطء". وفي محاولة للمقارنة بين التطور التاريخي للديمقراطية البريطانية وما يتطلبه الوضع في الخليج، قالت "أيمنا نيكولسون": (وهي ترأس وفد من المحافظين والعمال) " أن برلماناً منتخباً كامل الصلاحيات في مواجهة الحكومة لا بد أن ينمو ببطء في منطقة الخليج حتى يستطيع أن ينمو بشكل صحيح، مسيرة إلى أن البرلمان البريطاني نما على مدى ٨٠٠ عام ورغم ذلك فإن هناك جوانب عدم كمال عديدة فيه بدليل التعديلات التي أدخلت أخيراً على بعض أنماط التصويت وغيرها"^(٦٨).

في السياق ذاته وفي نفس العام وأمام مجلس اللوردات البريطاني قالت البارونة تشوكر أوف ولاس" (المحافظة) كلاماً مشابهاً عندما ذكرت المناقشين قائلة ؛ انه " في حالة دول الخليج لقد أوضحنا دائماً الأهمية التي نوليها للشورى. لقد كان قيام مجلس الشورى في البحرين خطوة في الطريق الصحيح . نتمنى أن نرى تطوراً وتوسيعاً لدور هذا المجلس . . ." (٦٩) .

عليه فإننا أمام خطابين بريطانيين، الأول للحكومة والأخر للمعارضة ومناصريه بما في ذلك القوى الديمقراطية الأوروبية والبريطانية. إن ذلك الخطاب المزدوج لا يبدو انه متناقضاً في الذهن الرسمية البريطانية وبغض النظر عن الحزب الحاكم في بريطانيا، ذلك أن المصالح الإستراتيجية والأمنية والسياسية بما فيها الصفقات والسياسات تجاه العراق وإيران وكذلك إسرائيل ومعها وفي سياقها المصالح النفطية والاقتصادية في المنطقة - والبحرين تعتبر واحدة منها رغم أنها ليست دولة بترولية كبيرة - هي الحاكمة الفاعلة في العلاقات مع الحكم في البحرين. في هذا الاتجاه نستذكر ما قاله وكيل وزير الخارجية البريطانية السيد "توغلاس هوغ" (Douglas Hogg) في مقابلة له مع اللورد ايفبوري (Avebury) في ٢١/٢/١٩٩٥، نكرها الأخير قائلاً " عندما ذهبت في ٢١/ فبراير للقاء السيد "هوغ" حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، لم أوفق في الدخول معه في نقاش حول انتهاكات محددة لحقوق الإنسان، ولقد قال بصراحة أن علاقتنا السياسة والاقتصادية مع هذا البلد جعلت من غير المناسب لنا إثارة قضايا تفصيلية معهم كما نفضل مع كثير من الدول الأخرى..." (٧٠) .

تلك المصالح السياسية والاقتصادية تفصح عنها بشكل اكثر وضوحاً البارونة،" تشوكر أوف ولاس" عندما تقول في معرض ردودها على ما

ورد من مناقشات في مجلس اللوردات البريطاني ١٩٩٥/٦/٥، ما نصه: "ربما أبدأ بالقول أننا يجب أن لا يغيب عن بالنا حقيقة أن البحرين كانت صديقة جيداً وقريباً من المملكة المتحدة. وفي الواقع، يجب أن لا يغيب عن بالنا القضايا الكثيرة التي أثرت في النقاش هذه الليلة وكذلك على مدى فترة طويلة، خصوصاً خلال الشهور الستة الماضية. فقد لعبت البحرين دوراً مهماً في ١٩٩٠-١٩٩١ وكذلك في العام الماضي (تقصد ١٩٩٤) عندما هدد العراق أمن منطقة الشرق الأوسط، والبحرين شريك تجاري مهم للمملكة المتحدة. وهناك أكثر من سبعة آلاف بريطاني يقيمون بارتياح وفي أمان في البحرين" (٧١) .

وأما في الأبعاد الإيرانية للمسألة البحرينية والتخوف من النموذج الإيراني من خلال المسار الديمقراطي في حالة إقراره، فإن السياسة البريطانية يبدو أن لها تحفظاتها تجاه ذلك التحول الديمقراطي - إذا كان ذلك سوف يأتي بمثل هذا النموذج الإيراني خاصة وإن ٦٠-٧٠% من سكان البحرين هم من الشيعة وبالتالي فإن إقرار الانتخابات والديمقراطية بشكلها الصحيح يعني وصول الشيعة للحكم والبرلمان على شكل أغلبية من مواجهة أقلية سنية مهمشة. وقبل إعلان المؤامرة الإيرانية لقلب النظام الحاكم في البحرين في يونيو ١٩٩٦ وهي ما وجدت فيها الحكومة البريطانية متفلساً لها في دعمها للحكم البحريني في وجه المعارضة البحرينية، فإن الموقف البريطاني من الهاجس الإيراني في المسألة البحرينية وعلى امتداد المسار الديمقراطي (وليس الانقلاب)، قد أشار إليه اللورد ايفيوري "Avebury" في مداخلات في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني ١٩٩٥/٦/٥، حيث يبدو أنه توجهها عاماً لدى المتدخلين، حيث قال: "سبعون في المائة من سكان البحرين هم من الشيعة وثلاثون بالمائة

من السنة، وهو مذهب عائلة آل خليفة الحاكمة. وهناك اتجاه يفترض أن الشيعة أصوليين راديكاليون خطرون، أو حتى طابور إيراني خامس. ولقد سمعت شيئاً من ذلك من الوزير صباح هذا اليوم (يقصد وكيل وزارة الخارجية، دوغلاس هوغ). إن غالبية الشيعة تريد دولة عربية مستقلة. وليس هناك ما يدعو للافتراض انهم غيروا رأيهم. إن قنراً أكبر من الديموقراطية سوف يعني بالتأكيد عدداً أقل من المناصب العليا التي تخصص إلى أفراد العائلة الحاكمة والسنة المحسوبين عليهم، ولكنها لن تؤدي إلى نظام مشابه لما هو موجود في إيران...» (٧٢).

نصل إلى القول، إن تفاعلات الحكم والمجتمع في البحرين - وقد أوجدت حالة من المعارضة ومطالبها على المستوى الداخلي والخارجي - قد ولدت بعض التباين في المواقف البحرينية - البريطانية الرسمية ولكنها لم تحدث توتراً يذكر بين البلدين، ذلك أن المصالح المتبادلة بين الدولتين من حيث الأمن والحماية للنظام البحريني مقابل المصالح الإستراتيجية والسياسية والأمنية الغربية (البريطانية والأمريكية) في البحرين والاتساق الرسمي البحريني في السياسات العامة في المنطقة غربياً بما في ذلك في إطار السياسات الأمريكية والتي تعتبر السياسات البريطانية امتداداً لها، وكذلك بعض المصالح الاقتصادية التجارية والاستثمارات، ضمن العوامل التي أبقّت على استمرار تلك العلاقة. ومع ذلك فإن بريطانيا في سياستها تجاه الحكم والمعارضة ويميل تجاه الحكومة، لا زالت تبقى دائماً تلك الازدواجية أملاً في استثمارها باتجاهات المصالح البريطانية. ومن هنا فإن المعارضة سوف تبقى ورقة موجودة تدفع بها متى شاعت أو تقرب منها في حالة قدرتها على أحداث التغيير في البحرين أن سمحت بذلك المعطيات البحرينية المحلية والإقليمية والدولية. ومع ذلك فإن التغيرات

والإصلاحات الديمقراطية الجديدة في البحرين منذ ١٦-١٢-٢٠٠٠م فصاعداً، وخاصة السماح لجميع المبعدين بالعودة وإلغاء قانون أمن الدولة قد وضع على ما يبدو حداً أمام بريطانيا لاستغلال المعارضة الخارجية والتي عادت كلها تقريباً إلى البحرين .

هوامش ومصادر الفصل الثاني

أولاً: الموقف الاوروبي

٢٧ — من ضمن الاتصالات التي قام بها عدد من الشخصيات المعارضة البحرينية في الخارج فيما يلي،

أولاً؛ "وفد لجان حقوق الإنسان في الخليج العربي في زيارة للبرلمان الأوروبي" الأمل # السنة الثانية ١٩٩٢ ص ١٧-١٨ . ورغم أن الوفد يضم عناصر من الكويت والسعودية وعمان إلا أن وفد البحرين؛ كان يتمثل في لجتين هي لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين ولجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين. هذا وقد قدم الوفد مذكرة إلى البرلمان الأوروبي عن حقوق الإنسان في تلك البلدان، واجتمع مع رئيس لجنة الحقوق السيد / كوتس وكذلك رؤساء ولجان آخرين". هذا وقد "أكد رؤساء اللجان والمجموعات أن مذكرة الوفد ستدرس بعناية ... حتى تصبح سياسة رسمية للسوق الأوروبية المشتركة ...". وعقد الوفد مؤتمراً صحفياً في مقر البرلمان الأوروبي، وعقد مؤتمراً صحفياً آخر في مقر السوق الأوروبية المشتركة في باريس، والستقى بممثل السكرتير العام لمنظمة العفو الدولية ومسؤول الشرق الأوسط في لجنة العفو الفرنسية. كما التقى بالسيد / فوكس مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي الفرنسي ". المصدر نفسه، ص ١٧ .

ثانياً : "وفد المعارضة الوطنية والإسلامية البحرينية في جولة أوروبية " الأمل # ١٤ (ديسمبر / ١٩٩٣) ص ٨ - ١٠ . وقد قام الوفد (٢٤ - ٢٦ / ١١ / ١٩٩٢) بمقابلة عدد من القوى السياسية (الاشتراكية/ والليبرالية/ والخضر) في البرلمان الأوروبي، والتقى كذلك مفوض السوق كلود سيثون ومدير دائرة الشرق الأوسط بالخارجة الفرنسية في ١١/٢٦-١٩٩٢/١٢/٣) والتقى كذلك في باريس مع السيد / جورج حاج نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية وكذلك السيد / بيير دي لافرانس (مدير إدارة الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية) وأجرى الوفد مقابلات ولقاءات صحفية مع السلوموند واللوموند - دبلوماسيون وإذاعة فرنسا العالمية. كما قام الوفد بزيارة إلى بريطانيا في الفترة ما بين ٨-١٣/١٢/١٩٩٢) وبدعوة من برلمانين بريطانيين، والتقى الوفد خلال زيارته بالسيد / جون موبلي رئيس برنامج الشرق الأوسط بمقر المركز الملكي للعلاقات الدولية) وكذلك بالباحثة المذكورة روزماري هولس. ثم التقى الوفد بمنظمة العفو الدولية وفريقها المسؤول عن الخليج وهم (الباحثة جون ري، والباحث هاني مجلي) والتقى الوفد كذلك بالمركز الدولي ضد الرقابة (المادة ١٩) حيث اصدر الأخير في ١٤/١٢ بياناً موضحاً الخروقات المفصولة لحقوق الإنسان في البحرين ومطالباً بوضع حد لذلك ... الخ . كما التقى الوفد، في إذاعة لندن، بالسيد روجر هاردي المختص بشؤون المنطقة، والذي سبق وان قدم برنامجاً خاصاً تناول فيه مشكلة حرق حقوق الإنسان في البحرين وكان من المقرر أن يعد برنامجاً عن الأوضاع السياسية في البحرين مباشرة. والتقى الوفد عدداً من الصحفيين حيث تم إجراء عدد من المقابلات معهم قام بها (السيد إدوارد مورتنير من صحيفة الفايينشال تايمز، ومن الجارديان الصحفية كاثي ايفانس والتي أبعثت من البحرين ٣ مرات بسبب تحقيقاتها عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين . . . وآخرين . هذا وقد كتبت الصحفية كاثي ايفانس مقالة صحفية تزامنت مع إصدار أمير البحرين أقامه مجلس الشورى المعين، وصفت فيه الخطوة بأنها مثل " الجمل الذي تمخض فاراً" والتقى الوفد مع الصحفية المذكورة هيلي جراهم من صحيفة الاوبزرفر والتي سقت وان التقت بكبار المسؤولين البحرينيين . وكما التقى الوفد بالبروفسور فريد هاليداي المطع على شؤون المنطقة، وشكر الوفد البروفسور ترتيبه زيارة الوفد ودعمه لنضال الشعب البحريني . كذلك التقى الوفد بالذكور / أتول فيدي مستشار النائب اللرالي المعروف ديفيد ستيل . . الخ . عن تلك المعلومات ؛ المصدر نفسه .

٢٨ — وتسيحة لتلك الاتصالات والشايطات للمعارضة البحرينية في الخليج في الخارج ولتفاعلات محسور الدول - المجتمع داخلياً، فيلاحظ أن هناك تقارير وبيانات شبة دورية صادرة عن منظمات حقوق الإنسان وخاصة من منظمة العفو الدولية في لندن والتي أصدرت خاصة في ١٩٩٥ و

١٩٩٧ تقارير مفصلة عن إحداث (١٩٩٤ - ١٩٩٦)، وكذلك منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأمريكية (مقرها نيويورك) والتي أيضا لها عدة إصدارات عن حقوق الإنسان في البحرين مثلاً ١٩٩٥ وكذلك ١٩٩٩ وكذلك لعام ٢٠٠٠. انظر ما ورد في هذه الدراسة عن تلك التقارير، وهناك بيانات صحفية ورسائل عن قضايا الاعتقال والمحاکمات والتعذيب والأطفال والنساء والاعدامات طوال فترة ١٩٩٤ وحتى الآن من تلك المنظمين ومنظمات حقوق أخرى مثل الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والتي أصدرت في ١٩٩٦/١/٢٥ م بياناً تطالب بإطلاق سراح الجمري كما فصلت منظمة العفو الدولية في ١٩٩٦/١/٢٩ وكذلك بيانها ضد اعتقال الشمالان في ١٩٩٦/٢/٧، وبيانات أخرى كثيرة متنوعة بتنوع وعدد الحالات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان أو بعض التشجيع تجاه الانتفراحت. كذلك هناك بيانات وإصدارات ورسائل غالبا إدانة ضد الحكومة البحرينية ضد الاعتقالات والمحاکمات غير العادلة والأبعاد والتعذيب، بما في ذلك جمعية المحامين البريطانيين، وكذلك منظمة محامون من اجل حقوق الإنسان والتي أصدرت أدانة ضد اعتقال الشمالان، وكذلك أصدرت مؤسسة فرانس ليربي والتي ترأسها قرينه الرئيس متران، أدانه ضد اعتقال النساء البحرنيات. عن تلك البيانات وخاصة لأعوام ١٩٩٦ انظر؛ الأمل # ٤٥ (٣/١٩٩٦)، ص ٣. وليريد عن تلك البيانات والتقارير وخاصة من منظمة العفو الدولية وكذلك مراقبة حقوق الإنسان يمكن زيارتهما على موقعهما على الشبكة العالمية

٢٩ - انظر هامش # ٢٤ و خاصة هامش # ٢٥.

٣٠ - انظر مثلاً هامش # ٢٧ و خاصة فقرة (٠ ثانياً)

٣١ - عن تفصيلات ذلك انظر؛ "وفد المعارضة الوطنية والإسلامية البحرينية في جولة

أوروبية..." مصدر سابق ص ٨-٩

٣٢ - المصدر نفسه،

٣٣ - المصدر نفسه، ص ٩.

٣٤ - عن رسالة النائب كين كوتس إلى أمير البحرين، انظر نصها في؛ الأمل # ٢٣

(أكتوبر - نوفمبر) ١٩٩٣، ص ٣.

٣٥ - في ذلك انظر؛ "اعتقال النساء يثير رد فعل واسع... نضامن مع المعتقلين" الأمل # ٤٥

(٣/١٩٩٦) ص ٣.

٣٦ — قالت مصادر المعارضة البحرينية في ١٩٩٧/٩/٢٠، أن القوات البحرينية الحكومية اصطدمت مع مجموعة من البحرينيين تقدر بحوالي ١٠٠٠ شخص في مسيرة دنية في منطقة الدراز. ومع ذلك فإن الحكومة البحرينية تنكر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان فيها . عن تلك وكذلك عن الموقف الأوروبي (الاتحاد) تجاه تلك المسألة، انظر ما يلي ؛ قناة الجزيرة (قطر) إنصات، نشرة أخبار الساعة ٤،٥ مساءً (جريتش في السبت ١٩٩٧/٩/٢٠ .

ثانياً : الموقف البريطاني :

٣٧ — عن موقف البحرين من بريطانيا ومسالمة المبعدين في عام ١٩٩٥ ؛ ورد ذلك في ؛

Routine Abuse, Routine Denial ... HRW 1997, op. Cit. P. .
54, Note # 183

وذلك نقلاً عن ؛

“Bahrain Anger and Islamists In U K “ The Guardian,
Jan.27.1995”

٣٨ — لاحظ مثلاً الاتصالات بين المحامي احمد الشمالان (بالفاكس) واللورد ايفيوري Avebury في الفترة ما بين ٨-١٣/١/١٩٩٥ كما وردت في رسالة الأخير رداً على رسالة الشمالان . وقد أرسلت رسالة Avebury إلى الشمالان في ١٣/١/١٩٩٥ وحملت الرقم # 9513014.

٣٩ — انظر رسالة اللورد Avebury برقم p9513011 وتاريخ ١٣/١/١٩٩٥/ إلى دوغلاس هوغ Douglas Hogg الوزير المسؤول عن شؤون الخليج في مكتب الخارجية والكمونولث . والذي فيها يشعره بمصوله على أرقام موثوق بها عن عدد المعتقلين وأرقامهم ووسائل التعذيب والإشارة إلى ما يجب عليه عمله مع أمير

البحرين في هذا الشأن وكذلك دور رجل المخابرات Ian Henderson و الموقف منه .

٤٠ — ورد ذلك في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني في ١٩٩٥/٤/٥ في الساعة ٧،٢٧ مساءً - كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس (Hansard).
ترجمة حركة أحرار البحرين، لندن (فاكس +٤٤٤١٧١٢٧٨٩٠٨٩) .

٤١ — المصدر نفسه .

٤٢ — المصدر نفسه .

٤٣ — المصدر نفسه .

٤٤ — المصدر نفسه .

٤٥ — في الرسائل المتبادلة بين اللورد ايفري و البارونة لندا تشوكر في ٧/٢١/١٩٩٥، ورد ذلك في :

“ Routine Abuse” Op.cit.,p.44, note # 61

٤٦ — في أوائل أيام يونيو ١٩٩٦ أعلنت الحكومة البحرينية اكتشاف شبكة مؤامرة تقودها المعارضة البحرينية مدعومة من إيران تحت مسمى "الجناح العسكري لحزب الله البحريني" . وفي ١٩٩٦/٦/٥ بنت السلطات البحرينية على التلفزيون ما تقول انه اعترافات المشاركين في تلك المؤامرة وانهم أدلوا باعترافهم بما في ذلك الإشارة إلى زعامات الشيعة البحرينية المعارضة (الشيخ الجمري) . عن تفصيلات تلك المؤامرة ؛ انظر التالي ؛ وزير الداخلية البحريني لـ " الحياة : جاهزون للتصدي لما يهدد أمننا " الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٤/٦/١٩٩٦، ص ٤ ؛ " النامة تبث اعترافات الموقفين ... دبلوماسي ايراني في دمشق متورط بالمؤامرة " الحياة # ١٢١٥٥ في ١/٢٠/١٤١٧ هـ الموافق ٦/٦/١٩٩٦، ص ١ ؛ " البحرين تسحب سفيرها من طهران وتخفيض التمثيل الدبلوماسي : إحباط مخطط مدعوم من إيران لقلب نظام الحكم في البحرين بالقوة " عكاظ (السعودية) # ١٠٨٨٨ في ١٨/١/١٤١٧ هـ الموافق ٦/٤/١٩٩٦، ص ١٣ . ومع ذلك فان منظمة مراقبة حقوق الإنسان، (واشنطن) في

تقريرها عن البحرين ١٩٩٧، وهي لا تستبعد وجود مثل هذه المجموعة المعارضة البحرينية المرتبطة بحزب الله، فأما ترى بأن الموجود من المعارضة البحرينية والمعروفة لا تحمل هذه التسمية، ولم يسبق صدور بيانات أو اتصالات تحمل اسم هذه المجموعة . وتقول بان ذلك المصطلح، إنما تستخدمه الحكومة البحرينية للإشارة حصرياً إلى طيف القوى الشيعية المعارضة وبالذات إلى حركة أحرار البحرين الإسلامية . وتقول منظمة مراقبة حقوق الإنسان (واشنطن) أن السفير البحريني لدى واشنطن (عبد الغفار) وفي رسالة وجهها للمنظمة، أكد على أن الشيخ الجمري والسبعة الآخرين قياديو المجموعة، والمعتقلون منذ أكثر من خمسة عشر شهراً (الكلام الآن في عام ١٩٩٧)، إنما هم أعضاء قياديون لتلك المجموعة الإرهابية حزب الله - البحرين) وأنهم مسئولون أساساً عن الإرهاب من العنف والتدمير "، في ذلك انظر؛

Routine Abuse, Routine Denial ...“ Op. Cit., P.46, esp. note ”

#80 ٤٧ — عن بيان وتقارير منظمة العفو الدولية في تلك الفترة انظر مثلاً ؛

Amnesty International,” Bahrain: A Human Rights Crisis“ (Al Index: MDE 11/16/95), Sept. 1995; —,” Bahrain: Women and Children Subject to Increasing Abuse “ (Al Index: MDE 11/8/96), July 1996; —” Bahrain - Amnesty International Condemns First Execution In Nearly 20 Years (Al Index: MDE 11/08/96) 26 March, 1996; —” Bahrain: Women and Children Are Subject to Arbitrary Arrest and Increasing Abuse (Al Index: MDE 11/21/96) 16/07/199، — “ Bahrain: Amnesty International Appeals For Immediate Release of Prisoners of Conscience Following Mass Arrests. (Al Index: MDE 11/01/96) 29/01/1996.

٤٨ — أوردت وسائل الأعلام البريطانية المسموعة أو الصحفية عدة أخبار أو مقالات، وتقارير عن الأوضاع البحرينية في تلك الفترة ومنها على سبيل المثال وليس الحصر، أولاً - الإذاعة البريطانية - القسم العربي، نشرة أخبار الساعة ٨ مساءً جر ينتش ١٠/١/١٩٩٦، (أ) أوردت خبراً عن اعتقال ثلاثة مواطنين اهتموا بالانفجارات بداية الشهر، وفي تقريرها بعد النشرة، مقابلة مع محمد المطوع (وزير الأعلام البحريني)

قال فيها إن هؤلاء المعتقلين يسعون إلى زعزعة الأوضاع الاقتصادية والأمنية ولهم ارتباطات خارجية دون تحديدها ولكنه قال بأنهم اعترفوا بذلك ؛ (ب) الإذاعة البريطانية - القسم العربي، أخبار الساعة ٤ مساءً (جريتش من يوم ١٩٩٦/١/٢٣، ذكرت إن السلطات البحرينية أعلنت أنها سوف تقدم المعارضة الثمانية ومنهم الشيخ عبدالامير الحمري للمحاكمة بتهمه التحريض على الاضطرابات والشغب التي حدثت الأسبوع الماضي (١٩٩٦/١) ؛ (ج) الإذاعة البريطانية - القسم العربي - إنصات؛ نشرة أخبار الساعة ٦ مساءً (جريتش) ١٩٩٦/١/٢٤، ذكرت "إن المعارضة البحرينية المتواحدة في بريطانيا (حركة الاحرار) إن السلطات البحرينية اعتقلت مالا يقل عن #٢٠٠٠ شخصاً من الذين شاركوا في المظاهرات التي جرت الأسبوع الماضي - ونفت المعارضة البحرينية (الحركة) أية صلة خارجية (إيرانية) بتلك المظاهرات، رابطة ذلك بالأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية، وشددت على أعاده الحياة السليمة التي أوقفها السلطات البحرينية في عام ١٩٧٥، وذكرت الإذاعة إن السلطات البحرينية نفت إن تكون اعتقلت أكثر من #١٢٠ شخصاً. (د) الإذاعة البريطانية - القسم العربي - نشرة أخبار الساعة #٩ مساءً جريتش ١٩٩٦/٢/١، ذكرت إن السلطات البحرينية أعدت دبلوماسياً إيرانياً (سكرتير ثالث بالسفارة) بدعوى ممارسة لأنشطة تتعارض مع مهمته ويبدو إن ذلك الأجراء له صلة بالاضطرابات التي حدثت بالبحرين خلال الأسابيع الماضية ؛ (هـ) الإذاعة البريطانية - القسم العربي، أخبار الساعة الخامسة مساءً (جريتش) من يوم ١٩٩٦/٢/٣، ذكرت الإذاعة إن وزارة الداخلية البحرينية أعلنت عن وقوع أعمال شغب وحرارة في عدد من القرى الشيعية. هذا وقد تم اعتقال مجموعة لا تقل عن #٤٠ شخصاً ذات صلة بتلك الأعمال . وقالت الإذاعة البريطانية، إن عدد المعتقلين منذ أحداث الشهر الماضي، يصل إلى حوالي #٦٠٠ شخصاً فيما تقول منظمات حقوق الإنسان إن المعتقلين يتجاوزون #٢٠٠٠ شخصاً ؛ (و) اللاذعة البريطانية (BBC) - القسم العربي، نشرة أخبار الساعة #٤ مساءً جريتش ١٩٩٦/٢/٨، ذكرت الإذاعة إن السلطات البحرينية أعلنت اليوم عن اعتقال المحامي الأستاذ احمد الشملان وذلك لما تزعم من دور له في المظاهرات الأخيرة حيث تقول إن لديها أدلة على تورطه في تلك الأعمال التخريبية. وذكرت الإذاعة إن السيد الشملان وهو من رموز المعارضة، يعتبر

من المذهب السني وهو له توجه علماني. وسبق للشملان أن اعتقل في السبعينات والثمانينات كما كان أحد الموقعين على المذكرة التي تطالب بإعادة مجلس النواب المحلول . وقالت الإذاعة، إن مصادر المعارضة البحرينية في بريطانيا (لندن)، إن اعتقال السيد / الشملان يثبت إن دعوتها للإصلاح السياسي إنما يحظى بدعم من كل الفئات البحرينية وانه ليس قاصراً على الجماعات الشيعية فقط ؛ (ز) الإذاعة البريطانية - القسم العربي، نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءً جريتش، ١٢/٢/١٩٩٦، قالت الإذاعة البريطانية إن الحركة الإسلامية البحرينية المعارضة طالبت التجار في البحرين بالتوقف عن العمل (الإضراب) نهاية رمضان احتجاجاً على ما وقع خلال العام، وإحياء لذكرى من سقطوا قتلى على أيدي السلطات البحرينية، وذكرت الإذاعة إن المجموعات المعارضة البحرينية الأخرى ربما لا تشارك الحركة الإسلامية هذا الموقف، وذكرت الإذاعة إن تلك المعلومات نقلتها عن المعارضة البحرينية المقيمة في بريطانيا ؛ (ح) هيئة الإذاعة البريطانية - القسم العربي، نشرة أخبار وتقارير الساعة # ٤ صباحاً (جر ينتش) ٢٢/٢/١٩٩٦، قالت الإذاعة في تقرير بعد النشرة من أعداد (روجر هاردي) عن الاستقرار السياسي في منطقة الجزيرة والخليج العربي، إن الأسر الحاكمة التقليدية في منطقة الخليج العربي تواجه تحديات داخلية وخارجية ربما تتصل بحالة من عدم الاستقرار. ففي البحرين لازالت الاضطرابات بين الأغلبية الشيعية والسلطة السنية مستمرة منذ سنة. وفي السعودية فان التفجير الذي وقع في نوفمبر ١٩٩٥ وكذلك الأوضاع الصحية للملك فهد وظهور الجماعات الإسلامية المعارضة كلها تشير إلى حالة من التوجه نحو عدم الاستقرار . وفي حالة قطر فان التغيرات التي حدثت العام الماضي ثم محاولة الانقلاب وزعزعة الأمن فيها في ١٩/٢/١٩٩٦ تدل على صراعات داخلية كما أشار التقرير إلى مصاعب جميع تلك الدول في عدم القدرة على حماية نفسها تجاه الخارج وهو ما أوضحته أزمة الخليج الثانية، حيث اعتمدت تلك الأسرة الحاكمة على الغرب (أمريكا) وكانت قديماً وحتى الحرب العالمية الثانية وأواخر الستينات من القرن العشرين، في بعض الإمارات العربية، تعتمد على بريطانيا . ثانياً (الصحف البريطانية) وما ورد فيها عن الأوضاع البحرينية في تلك الفترة انظر مثلاً ما يلي ؛

"Bahrain Anger and Islamists In U.K " The Guardian, January, 27, 1995; " Bahrain: Prince's: Police Strike Terror Into Opposition " The Independent, Feb. 19.1996;" Political execution Stokes unrest In Bahrain" The Times, March, 27. 1996; "Bahrain execution Sparks rioting" Financial Times, March, 27,1996, "Bahrain arrests 29 In Move to Foil Iran. Backed Coup, " The Times, June, 4,1996; " Crackdown On Shiites hurts Bahrain trade," The Guardian, June, 20, 1996; "Bahrain implicate Iran In TV Coup Confession" The Guardian, June, 6, 1996; "Saudi Feed U.S Mood For Iran reprisal" The Guardian, Dec. 12. 1996.

٤٩ — عن تصريح وزارة الخارجية البريطانية قبل زيارة جبرمي هانلي وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، للبحرين (١٦-١٨/٦/١٩٩٦) والموقف من دعم الحكومة البحرينية في وجه ما سمي "بالمؤامرة الإيرانية"، ورد ذلك في "بريطانيا تجدد مساندتها البحرين ضد أي تهديد" الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٤/٦/١٩٩٦ ص ٤.

٥٠ — من تلك التقارير (على سبيل المثال وليس الحصر) والتي تغطي تفاعلات الدولة والمجتمع والبحرين بين ١٩٩٧ وحتى أواخر ١٩٩٩، انظر؛ ما يلي؛

أ- "البحرين: التطورات في مجال حقوق الإنسان" في التقرير السنوي لمراقبة حقوق الإنسان عام ٢٠٠٠ (باللغة العربية). من خلال موقع المنظمة على الشبكة العالمية.

ب- منظمة العفو الدولية، تقرير العام ١٩٩٩: البحرين.

وكذلك؛ Amnesty International Report 2000- County Reports: (Bahrain)

كما هو على موقع المنظمة على الشبكة العالمية (الإنترنت).

٥١ — عن الموقف البريطاني كما ورد على لسان ولي العهد البحريني، انظر؛ "ولي عهد البحرين: أمريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة واستقرارها" الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦ ص ٤.

٥٢ — المصدر نفسه .

٥٣ — وردت تلك التصريحات البحرينية في " حول زيارة ولي العهد إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص ٧ .

٥٤ — المصدر نفسه .

٥٥ — في الموقف البريطاني من الحوار بين الحكومة والمعارضة، انظر ؛

Human Rights Watch World Report, 1999: " Bahrain: The Role Of the international Community "as Visited at www. HRW site, (29-9- 2000).

٥٦ — المصدر نفسه .

٥٧ — المصدر نفسه .

٥٨ — المصدر نفسه .

٥٩ — وصف المعارضة البحرينية في لندن بالاعتدال ورد ذلك في ؛

Bahrain : Human Right, Developments "in Human Rights Watch's -
1998 . As visited at www. HRWSite, p1-5, esp.p.4 world Report.

٦٠ — عن إعلان الحكومة (البريطانية) بداية التحقيق مع المدعو / أيان هند رسون لدورة في مسألة التعذيب في البحرين، انظر ؛ بيان منظمة العفو الدولية حول تلك الخطوة وترحيبها بها .

انظر ؛

"United Kingdom : Amnesty International Welcome.." Op.cit.pp.1-3.

٦١ — عن موقف الحكومة البريطانية من أيان هند رسون في السنوات السابقة وكما هو في عام ١٩٩٥، انظر كلام " تشوكر " في ؛ مداوات مجلس اللوردات البريطاني حول البحرين في ١٩٩٥/٦/٥ (كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس (Hansard) الساعة ٧،٢٧ مساءً، مصدر سابق .

٦٢ — انظر البيان الصحفي لمنظمة العفو الدولية الأخير في ٢١/١١/٢٠٠٠م
كما ورد في :

Bahrain: Amnesty International Concerns about Human rights Situation
(AI Index: MDE 11/007/2000) 21/11/2000.

٦٣ — ورد ذلك الوصف عن اعتدال المعارضة البحرينية في لندن في ؛

Bahraini Human Right, Development, "HRW, 1998, op. -
Cit., p.4.

٦٤ — انظر هامش #٥١ و ٥٣.

٦٥ — انظر هامش # ٤٩ .

٦٦ — انظر هامش # ٥١ وكذلك #٥٣ . وكذلك يتكرر الاتساق البحريني الرسمي مع السياسات الغربية إجمالاً بما في ذلك البريطانية والأمريكية على وجه التحديد في مؤتمر شرم الشيخ (يونيو ٢٠٠٣ م) حيث المشاركة البحرينية فيه مع الرئيس الأمريكي بوش في سياق المشاركة والموقف العربي (المصري، السعودي، الأردني، البحريني، والفلسطيني) من المطالب الأمريكية بدعم خارطة الطريق، والوقوف ضد الإرهاب والعنف "الفلسطيني" والانتفاضة الفلسطينية. بما في ذلك، وقف الدعم المالي العربي للمنظمات المسلحة الفلسطينية، وهو ما تم الإعلان عنه في نهاية المؤتمر. عن نتائج مؤتمر شرم الشيخ (٣-٤ / يونيو / ٢٠٠٣ م) وكذلك المواقف من التطبيع العربي مع إسرائيل، انظر: "احتمام قمة شرم الشيخ وخلافات بشأن التطبيع: بوش يتعهد للعرب بتحقيق السلام ومحاربة الإرهاب" الجزيرة . نت ، في ، الأربعاء ، ٤/٦/٢٠٠٣م، ص الوطن العربي؛ وكذلك انظر: "القمة العربية الأمريكية في شرم الشيخ" أتلي بي سي اونلاين، ٤/٦/٢٠٠٣ م . هذا وقد استغلت الحكومة الصهيونية ورئيسها السفاح شارون، تلك القمة وما تلاها من قمة العقبة الأردنية باعتبارها مباركة عربية، للإجهاز على المقاومة والانتفاضة الفلسطينية وذلك بإطلاق سلسلة من العمليات والاعتقالات الإرهابية الصهيونية ضد القيادات المقاومة الفلسطينية وبالذات من حماس (محاولة اغتيال د. الرنتيسي وعناصر أخرى قيادية رغم

أنها ذات صفة مدنية سياسية غير عسكرية) والجهاد الفلسطيني، ومع ذلك فان رد المقاومة الفلسطينية كان سريعاً وذلك بالقيام بعملية استشهادية في القدس الغربية قتل على أثرها ما لا يقل عن # ١٦ صهيونياً، ولا زالت الفترة المقبلة مفتوحة لتلك التوجهات طالما بقي الاحتلال ولم يحصل الشعب الفلسطيني على حقوقه غير منقوصة بما في ذلك قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، والقدس العربية عاصمة لها وعودة اللاجئين .. الخ.

٦٧ — عن بيان الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية في البحرين ومطالبته أعضائه بعدم تقديم المساعدات الأمنية والسلاح إلى الحكومة البحرينية قبل إعادة الديمقراطية الانتخابية، انظر ؛

Bahrain: Human Rights Development "In HRW 1998, op. Cit, p.4.

وكذلك، قناة الجزيرة (قطر) نشرة أخبار الساعة ٤,٣٠ مساءً جر ينتش ٢٠/٩/١٩٩٧.

٦٨ — عن تصريحات إيما نيكولسون عن الديمقراطية في الخليج، ورد ذلك في ؛ " نائبة بريطانية : مجلس الشورى في عمان صيغة مناسبة للمشاركة السياسية " الحياة في ٢٤/١١/١٩٩٥، ص ٥ .

٦٩ — ورد ذلك في مناقشات مجلس اللوردات البريطاني حول البحرين، في ٥/٦/١٩٩٥ (كما ورد في السجل الرسمي لمناقشات المجلس Hansard الساعة ٧,٢٧ مساءً)، مصدر سابق .

٧٠ — المصدر نفسه .

٧١ — المصدر نفسه .

٧٢ — المصدر نفسه .

الفصل الثالث

الولايات المتحدة الأمريكية

والدولة والمجتمع والديمقراطية في البحرين

المواقف والسياسات والعوامل

الولايات المتحدة الأمريكية و الدولة والمجتمع و الديمقراطية في البحرين

تفاعلات الدولة و المجتمع في البحرين خلال عقد التسعينات من القرن العشرين تعود في جزء منها إلى الأوضاع التي ولدها التواجد العسكري الغربي وبالذات الأمريكي المكثف منذ أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠/ ١٩٩١. ذلك إن الانكشاف الأمني لدول الخليج العربية وعدم قدرتها على الدفاع عن نفسها قد ولد انتقادات متزايدة لطبيعة الدولة ومؤسساتها والحاجة إلى إصلاحها وخاصة في إطارها السياسي والمشاركة السياسية وصناعة القرار. والبحرين في هذا السياق لا تخرج عن تلك القاعدة العامة وان كانت للتفاعلات بين الدولة و المجتمع فيها ذات أبعاد تاريخية أعمق وذات تشعبات محلية اقتصادية واجتماعية تتصل بالعلاقات بين القوى الاجتماعية والسلطة في سياق الأغلبية والأقلية والحقوق والمسألة الديمقراطية .

مع بداية تحرك بعض القوى في المجتمع البحريني في بداية التسعينات نحو توليد حركة مطالب سياسية تمثلت بالعريضة الأولى ١٩٩٢ وما سبقها

١٩٩١ من نشاطات لذات الغاية كانت الولايات المتحدة حاضرة مراقبة لتلك الأوضاع وغير بعيدة عنها. في هذا السياق يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق سفارتها في البحرين (السكرتير الأول بالسفارة) تجري منذ أواخر ١٩٩١ اتصالات واسعة مع عدد من الصحفيين والمحامين وأعضاء اللجنة العامة لعمال البحرين وكذلك أعضاء الجمعيات مستفصرة على ما يبدو عن موقف "الطبقة الوسطى" من مسألة الديمقراطية وحجم انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك اتصالات السفير الأمريكي مع رئيس الوزارة حول التحركات الشعبية^(٧٣).

ترافقت تلك الاتصالات للسفارة الأمريكية في البحرين مع عدد من المواطنين البحرينيين، مع صدور تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام ١٩٩١ بما في ذلك ما يتعلق بوضعية حقوق الإنسان في البحرين. وفي ذلك التقرير هناك بعض الإشارات الانتقادية لحكومة البحرينية ولكنها تبقى عامة وليست تفصيلية، ويمكن إيجاز ذلك بما ورد أصلاً في التقرير والذي يتكون من صفحتين، بما يلي؛ يقول التقرير :

" . . . وتبقى الحريات المدنية مقيدة، وتبقى المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان حيث يحرم المواطنون من أي دور في اختيار وبقاء حكومتهم. وتستمر الاعتقالات التعسفية والاحتجاز الإداري وغياب أي رقابة على السجون والمعقلات وكذلك التقييدات على الحق في محاكمة علنية عادلة، وحرية التعبير والصحافة والتجمع وتشكيل المنظمات وكذلك حقوق المرأة والعمال..."^(٧٤).

غير أن هذه الانتقادات والتي لا تبدو قوية على إيه حال، تترافق أيضاً وقيام الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١ بتوقيع اتفاقية للتعاون

العسكري^(٧٥) منحتها عشر سنوات والتي تتيح فتح الطريق أمام تخزين العتاد الضروري هناك وتسهيل استخدامها في الأزمات في حالة الضرورة باعتبارها أحد مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في سياق ما سمي بسياسة ["المواقع الجاهزة سلفاً"] وهي إنشاء مواقع في منطقة الخليج تزود بالوسائل والآليات "مثل الدبابات والطائرات والعتاد والمؤن والمواد الغذائية" حيث لا يبقى شيء سوى إرسال القوات في حالة نشوب إيه أزمة تؤدي إلى احتدام الصراع^[٧٦] سواء باتجاه إيران أو العراق وفي إطار تطبيق سياسة الاحتواء المزوج تجاههما أو تجاه العمليات العسكرية العدوانية المحتملة مستقبلاً تجاههما وبأكثر احتمالية تجاه العراق^(٧٦).

في عام ١٩٩٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيس وفدها (توم وليام شافينيل) لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في مارس ١٩٩٣م بتقديم مشروع رفع الرقابة الدولية عن حكومة البحرين التي فرضت عليها في فبراير ١٩٩٢ والذي تم التصويت لصالحه رغم توصية لجنة العمل المكلفة متابعة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين. تلك الخطوة اعتبرت المعارضة البحرينية بأنها تعني: "أن الاعتقاد باهتمام إدارة الرئيس بيل كلنتون بمسألة حقوق الإنسان في غير محله، وإن هذه الإدارة مهتمة نحو سياسة أكثر صرامة ضد قوى التحرر والديمقراطية وخصوصاً في البلدان التي تخدم حكوماتها المصالح الأمريكية بدون تردد حتى لو كانت هذه الحكومات تنهج القمع كسياسة ثابتة مع رعاياها. وليس هناك، من وجهة نظر شعب البحرين، أي مبرر لتخفيف الضغط الدولي على حكومة تعمل بأحكام الطوارئ وتصر على إلغاء العمل بالدستور وتمنع رعاياها من العودة إلى بلادهم وتستمر في اعتقال الشباب بدون مبرر ... والأمريكيون أكثر الناس اطلاعاً على ما يجري في البحرين من اضطهاد الناس، فالسيد

توم وليام المسؤول عن مراقبة حقوق الإنسان في البحرين من قبل الكونجرس يعلم جيداً ما يجري في البلاد هذه الأيام وهو يعبر عن امتعاضه مما يجري في البحرين لمن يلتقي بهم من مواطنين، ولا نعلم أين المشكلة؟ فهل السيد وليام لا يوافي الكونغرس بتقارير عن الوضع في البحرين على حقيقته، وكما يصفه هو لمن يلتقيه من المواطنين، أم أن إدارة البيت الأبيض لا تريد أن تسمع شيئاً عما يجري ولا تريد أن تعمل شيئاً لمنع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، والخطوة الأمريكية في جنيف تؤكد لنا أن واشنطن لا ترغب في حدوث أي تطور على الوضع الداخلي في منطقة الخليج وان من الأفضل لها استمرار الوضع الراهن المتميز بالقمع السياسي وامتهان حقوق الإنسان، وعدم وجود أي شكل من الحرية التي تسمح بالمشاركة الشعبية^(٧٧).

ولعله من المثير للملاحظة أن ذلك المشروع الأمريكي برفع الرقابة الدولية عن الحكومة البحرينية في مجال حقوق الإنسان يتزامن تقريباً ومناقشات عن برنامج المساعدات الأمنية الأمريكية للبحرين والتي يبدو أنها أصبحت هامة وجوهرية في إطار تواجدها العسكري والتجارب البحريني الرسمي معها. وفي هذا السياق، سياق المساعدات الأمنية والاقتصادية الأمريكية للبحرين والمنطقة عموماً يقدم مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون لشرق الأدنى وجنوب آسيا (إلوارد دجيريجيان) أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي بياناً بطلبات اعتماد لعام ١٩٩٤ كمساعدات خارجية (أمنية واقتصادية) لدول الشرق الأوسط. ومما جاء في ذلك البيان وما يخص البحرين، إضافة إلى عمان، ما يلي :

"... سعياً إلى تحقيق الهدف الأوسع للولايات المتحدة وهو تقوية العلاقات الأمنية مع الحلفاء والأصدقاء في المناطق الاستراتيجية، من المهم أن يوفر الدعم "المتواضع" لعمان والبحرين... أن برنامج مساعدات الأمن للبحرين [يعزز] المحافظة على استخدام البحرية الأمريكية لميناء البحرين ومرافقه القائمة على الشاطئ وضمان حرية الملاحة في الخليج ["الفارسي"] ودعم أمن واستقرار البلدان الصديقة في المنطقة...".^(٧٨)

ومع تزايد التفاعلات بين المجتمع والدولة في البحرين في نهاية ١٩٩٤ وخاصة مع تنامي حركة المطالب السياسية للقوى والقيادات البارزة وكذلك التحرك الشعبي المرافق وردود الفعل الحكومية ثم اندلاع الاحتجاجات والمظاهرات وما صاحبها من اعتقالات وعنف والتي استمرت حتى أوائل ١٩٩٥ ثم عودتها مجدداً في نهاية ١٩٩٥ وحتى يونيو ١٩٩٦، فإن الموقف الأمريكي تجاه تلك التفاعلات يبدو على الجملة غير مبالياً بالمطالب السياسية والديمقراطية للقوى البحرينية وأكثر ميلاً نحو دعم الموقف الحكومي البحريني وخاصة مع تبني ما سمي "بالمؤامرة الإيرانية" وحزب الله - البحرين ودورهما المزعوم في تلك الاضطرابات والاحتجاجات الشيعية .

ولعله من المفارقات التي يمكن رصدها في تلك لفترة وخاصة ١٩٩٥ انه بينما تلك الاحتجاجات قائمة، فإن الإدارة الأمريكية - ورغم قيلم ما لا يقل عن ثمانية عشر من أعضاء الكونجرس الأمريكي بإرسال رسالة موقعة إلى سفير البحرين في الولايات المتحدة حاثه الحكومة البحرينية [للتمسك واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان] وإشارتها إلى تقارير [عن المنفيين قسراً والاعتقالات دون محاكمات وكذلك الوفيات تحت التعذيب]^(٧٩) - تعزز من

علاقتها العسكرية مع البحرين وذلك مع تحول البحرين في عام ١٩٩٥ أن تكون القاعدة الرئيسية لعمليات الأسطول الخامس التابع للبحرية الأمريكية وما يرتبط بذلك من مرابطة وتواجد ما لا يقل عن خمسة عشر سفينة حربية في الموانئ والشواطئ البحرينية ومحيطها وهو ما يعني تواجد أكثر من ١٥٠٠ عسكري أمريكي وتوابعهم في البحرين^(٨٠).

ومع بداية عام ١٩٩٦ واستمرار التفاعلات بين المجتمع والدولة في البحرين، تعلق الإدارة الأمريكية عن طريق مساعد وزير الخارجية روبرت بيللترو (Robert Pelletreau) بأن القلاقل في البحرين "حدثت بسبب مستوى البطالة المرتفع وكذلك ببعض القلاقل في التجمعات الشيعية. وتلك التي دفعت بها إيران وعززتها على طول الخليج [الفارسي]... [قيادة البحرين] من وجهة نظري تتعامل معها بطريقة مسؤولة تستحق دعمنا"^(٨١).

هذا الموقف الأمريكي المساند للحكومة البحرينية في وجه المعارضة يتصاعد مع مرور الوقت حتى مع استمرار تلك الأزمة العنيفة بين الحكومة والمعارضة الشيعية. في ٨ مارس ١٩٩٦ يقوم الشيخ حمد آل خليفة ولي العهد آنذاك بزيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية هادفاً كسب مزيد من الدعم الأمريكي للموقف الحكومي البحريني. وباستثناء تصريح يتيم لسكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي، والذي قال بان "الولايات المتحدة الأمريكية تشجع حواراً بين حكومة البحرين والمعارضة التي تنبذ العنف وأنها مستعدة للعب دور في هذا الشأن"^(٨٢)، فإن الإدارة الأمريكية ومسؤوليها الذين استقوا ولي العهد البحريني في تلك الزيارة لم يناقشوا مسألة حقوق الإنسان وانتهاكاتها والمسألة الديمقراطية في البحرين. يؤكد ذلك ما أعلنه الناطق الرسمي في وزارة الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز (Nicholas

(Burns) حيث قال أن حقوق الإنسان لم تظهر وتثار في لقاء وزير الخارجية الأمريكية كريستوفر مع ولي العهد البحريني، ولكنه استترك قائلاً [" المسألة ظهرت عدة مرات في علاقاتنا مع البحرين من خلال السفير ديفيد دانسوم والآخرين . . . "] (٨٣) .

تلك الزيارة والتي قام بها الشيخ حمد آل خليفة ولي العهد البحريني في مارس ١٩٩٦، والتي كانت تهدف الى كسب ود واشنطن ودعمها للحكومة البحرينية وهما ما أكد عليهما الشيخ حمد لاحقاً، أثمرت عن إبرام صفقة عسكرية مع الولايات المتحدة تقوم بموجها الأخيرة بتسليم الحكومة البحرينية فرقاطة بحرية ونظام دفاع ارض جو متقدم. يقول الشيخ حمد آل خليفة عن تلك الزيارة وأهدافها ونتائجها بمقابلة مع صحيفة الحياة (لندن - السعودية) :

[" تم التأكيد في اللقاءات مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين على تقرير أسس الصداقة والتحالف بين البلدين الذين تربط بينهما علاقات مبدئية من التعاون العملي الوثيق منذ أكثر من نصف قرن في مجال أمن الخليج . . . لمسنا في مختلف الأوساط التنفيذية والتشريعية الأمريكية تفهم الولايات المتحدة الأمريكية لحكمة الإجراءات التي اتخذتها البحرين على أمنها ومكتسباتها حيال محاولات التخريب والعنف"] وأوضح الشيخ حمد أن "الاجتماع مع وزير الدفاع الأمريكي وليم بيرري وكبار معاونيه في رئاسة الأركان وفي القيادة المركزية الأمريكية أسفر عن الاتفاق على تعزيز وسائل التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين، وأكد الجانب الأمريكي على ["أهمية الدور الذي تضطلع به دولة البحرين في المساهمة بالحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج مع تقدير الولايات المتحدة

واعترازها بالعلاقات الوثيقة القائمة مع دولة البحرين من منطلق هذا الدور الحيوي"] وأضاف [ووجدنا كل الاستعداد والدعم من الجانب الأمريكي بهدف تعزيز أفاق التعاون العسكري بين البلدين ودعم قدرات وحدات قوة دفاع البحرين، وكفاءاتها من خلال تجهيزها احدث المعدات والأسلحة"] وقال إنه تأكيداً لذلك تم الاتفاق على:

(١) تزويد سلاح البحرية الأميري البحريني بفرقاطة متطورة تعزز قدراته القتالية.

(٢) حصول قوة دفاع البحرين على منظومة دفاع جوي متطورة ستدخل الخدمة قريباً .

(٣) الاستمرار في التمارين المشتركة لمردودها الإيجابي مع تكثيف عمل اللجنة العسكرية التي ستعقد اجتماعها المقبل في دولة البحرين"]^(٨٤).

نلك التصريح اليتيم من الإدارة الأمريكية أثناء زيارة ولي العهد البحريني والذي ألقى به سكرتير مجلس الأمن القومي الأمريكي وأشار فيه إلى رغبة الإدارة الأمريكية بتشجيع الحوار بين الحكومة البحرينية والمعارضة التي تبذ العنف، رأته فيه المعارضة البحرينية بعض الدلالات والتي يمكن كما ترى تبو محاولة من الإدارة الأمريكية كإشارة للمعارضة للتقرب من الولايات المتحدة وتلويحاً للحكم في البحرين أن أمريكا تملك بيدها ورقة المعارضة وبالتالي ابتزازها لمزيد من التنازلات عن السيادة الوطنية وهي على إيه حال مستباحة"^(٨٥) .

إن نتائج تلك الزيارة وخاصة فيما يتعلق بتوقيع الصفقة العسكرية والتعاون العسكري وعدم إثارة مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية مع الوفد

البحريني تؤكد على ذلك التحليل والذي يعني بالنهاية بمقايضة تلك المبادئ بالتسويق الأمني والاستراتيجي وكذلك السياسي مقابل حصول الدعم الأمريكي الأمني والحماية للحكم وفي إغفال للمسألة الحقوقية والديمقراطية والمعارضة ومطالبها في البحرين. تلك الغايات من المواقف الحكومية الأمريكية تجاه الحكم البحريني وفي عدم اهتمام بالمسألة الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من رفعها كمبادئ للسياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في عهد كلنتون، تتأكد من حصول أمريكا ليس على عقد الصفقات والتواجد العسكري في البحرين، وإنما على الدعم البحريني للسياسات الأمريكية في المنطقة والذي تمثل بمشاركة البحرين بمؤتمر شرم الشيخ في مارس ١٩٩٦ والذي كانت الغاية منه إنقاذ الكيان الصهيوني وفي سياقه ومن اجله محاربة ومحاصرة ما سمي بـ"الإرهاب العربي الإسلامي" في فلسطين وهو ما يعني حصار وتصفية الجهاد في فلسطين. ولعل من المنير للملاحظة أن يحاول الشيخ حمد آل خليفة ولي العهد آنذاك ورئيس الوفد - والذي حضر للتو قادماً من الولايات المتحدة بعد زيارته لها ولبريطانيا في نهاية فبراير وأوائل مارس وقبل المؤتمر مباشرة وبعد أن ابرم صفقات أسلحة مع البلدين وخاصة مع أمريكا - أن يربط حضوره ومشاركته في شرم الشيخ ١٩٩٦ على أساس مناهضة الإرهاب في كل مكان باعتبار أن ما يجري في فلسطين من عمليات استشهاد وجهاد ضد الكيان الصهيوني على أنها إرهاب يجب مقاتلته. في ذلك يقول الشيخ حمد آل خليفة: "وفي إشارة إلى مشاركته في قمة شرم الشيخ أن أحداث الإرهاب الأخير في الشرق الأوسط والعالم [" أنبئت صحة موقف البحرين المبدئي والثابت من هذه الظاهرة الوبائية المهددة للسلم والاستقرار في كل مكان في

العالم، وأكدت أيضاً صحة ما نهيت إليه البحرين منذ البداية بشأن مخاطر التساهل مع ظاهرة كهذه وبأي شكل كان " [(٨٦)] .

هذا الموقف البحريني (الحكم) المتناغم مع السياسات والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بما في ذلك منطقة الخليج سيجد مزيداً من الدعم الأمريكي له والمتزايد أصلاً منذ أوائل ١٩٩٦ فصاعداً وحتى نهاية القرن. ففي مارس ١٩٩٦ يقوم الرئيس السابق بوش بزيارة للبحرين، والتي تتصافف وزبارة ولى العهد البحريني للولايات المتحدة، ويؤكد ممتدحاً علناً السلطات البحرينية لتعاملها مع الاحتجاجات وبحفظها للنظام وضمنان بيئة آمنة لكل مواطن بحريني. تلك التصريحات للرئيس بوش ورغم انسجامها مع التوجه الأمريكي العام، لا تخلو من أبعاد شخصية في علاقته مع الحكومة البحرينية، ذلك أن ابن الرئيس بوش وحاكم ولاية تكساس والمرشح (الفائز -) برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، خدم في بداية التسعينات في مجلس إدارة شركة هاركن للطاقة (**Harken Energy Corp**) وتلك الشركة فازت في عام ١٩٩٠ بعقد مع الحكومة البحرينية لحفر بعض الآبار عن النفط في مياها الإقليمية رغم أن تلك الشركة لم يسبق لها من قبل أن قامت بحفر أية بئر في الأرض أو المياه (٨٧) .

ومع بداية مايو ١٩٩٦ ونهايته والإشارات إلى تورط خارجي في الأزمة البحرينية الجارية آنذاك وصولاً إلى إعلان الحكومة البحرينية في أوائل ١٩٩٦ عن المؤامرة الإيرانية في تلك الأزمة، فإن الإدارة الأمريكية ومسئولها يواصلون دعمهم للحكومة البحرينية بشكل متواصل؛ ففي بداية مايو ١٩٩٦ يعيد السيد / روبرت بلليترو (**Robert Pelletreau**) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية المساعد، في تصريح أمام مركز الصحافة

الأجنبي التابع لوكالة الأعلام الأمريكية، القول أن المصاعب التي تواجه البحرين ["تضرم نيرانها بعض الأحيان من إيران . . . نحن نعتقد بان الحكومة تتخذ خطوات للتعامل مع ذلك الوضع وان الحكومة تستحق الدعم من جيرانها وأصدقاءها الآخرين وهي تحاول التعامل مع المشكلة الصعبة المتواصلة"^(٨٨) . وفي نهاية مايو ١٩٩٦ يصرح رئيس الأركان الأمريكي ، الجنرال جون شاليكاشفيلي (Gen. John Shalikashvili) أثناء زيارته للبحرين بالقول [" أننا ندعم جهود البحرين لضمان استقرارها، وكذلك نواصل اتهامنا لإيران بأنها تشكل تهديداً لاستقرار المنطقة "] ^(٨٩) .

مع أوائل يونيو ١٩٩٦ ومع إعلان الحكومة البحرينية عن اكتشاف المؤامرة الإيرانية، يصل الدعم الأمريكي للحكومة البحرينية ثروته، وذلك من خلال قيام الرئيس الأمريكي نفسه بيل كلنتون ببعث رسالة إلى أمير البحرين الشيخ عيسى آل خليفة يؤكد فيها أن ["الولايات المتحدة الأمريكية تدعم بشكل كامل حكومتكم وسيادتكم وأمن الأراضي البحرينية"] ويمتدح فيها خطوة الأمير بتوسيع عضوية المجلس الاستشاري المعين باعتبارها تعيد تأكيد ["التزام حكومتكم تجاه التطور الاجتماعي والاقتصادي والمصالحة السياسية "] ^(٩٠) .

وفي الثامن من أغسطس ١٩٩٦ وفي رده على سؤال من الكونجرس الأمريكي يعود تاريخه إلى ١٩٩٦/٦/٢١، عن مدى مصداقية الادعاءات البحرينية بالمسئولية الإيرانية في الاحتجاجات البحرينية، يقول مساعد وزير الخارجية الأمريكية روبرت بلليتر (Robert Pelletreau) ما نصه ؛

["أن جذور المشكلة تبدو محلية وتتضمن رغبة في مشاركة سياسية موسعة ومزيد من الفرص والعمالة. إن تورط إيران في النشاطات الإرهابية

في المنطقة معروف جداً. أن هناك دليلاً موثقاً به بان مجموعة صغيرة من النشطاء البحرينيين وبهدف محدد يتمثل في الإطاحة بالحكومة قد تلقت مساعدة وتدريب من إيران. أن إيران معروفة بروابطها مع شخصيات معارضة من خلال سفارتها وكذلك مركز دراسات البحرين في قم " (٩١) .

وفي يونيو ١٩٩٧ يقوم وزير الدفاع الأمريكي بزيارة للبحرين يسلم خلالها أمير البحرين رسالة من "كلنتون" يدعو فيها لزيارة واشنطن. ولكن وزير الدفاع الأمريكي "وليام كوهن" (William Cohen) لم يعلق علناً، أثناء زيارته، على السياسات الأمنية الداخلية البحرينية وركز في ملاحظاته على التعاون العسكري البحريني مع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج^(٩٢). وفي سبتمبر ١٩٩٧، وفي أثناء زيارتها للمملكة السعودية، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية "مانلين أولبرايت" (Madeleine Albright)، على الأوضاع الإيرانية بعد فوز خاتمي في الانتخابات الإيرانية، مركزة القول على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستمر بدعم كل من الإمارات والبحرين ضد الاستفزازات الإيرانية، ولكنها لم تنكر شيئاً عن حقوق الإنسان في أي من البلدين. وفي سبتمبر ١٩٩٧ يعيد السفير الأمريكي المرشح لدى البحرين جوني يونج (Johnny Young) وأمام لجنة مجلس الشيوخ المكلفة بالتعيينات، اهتمام إدارة "كلنتون" الأمنية في البحرين قائلاً ["إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم على نحو كامل جهود البحرين للمحافظة على النظام والاستقرار في وجه الانفجارات المتكررة للعنف". وباستثناء الإشارة إلى الصيغة الشكلية التبريرية، بان ذلك الهدف يجب متابعته والسعي نحوه بطريقة منسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فان السفير المرشح يتجنب الإشارة إلى أية إجراءات قمعية تحدث في البحرين^(٩٣) .

وفي يونيو من عام ١٩٩٨ يقوم الشيخ عيسى بزيارة للولايات المتحدة ويلتقي فيها كل من الرئيس الأمريكي "بيل كلنتون" ووزير الدفاع "وليام كوهن" ووزيرة الخارجية "مادلين اولبرايت"، ولكن الاجتماعات لم ترشح عن تصريحات أو مناقشات علنية حول انتهاكات حقوق الإنسان من البحرين - وكل ما ظهر هو أن بعض المسؤولين الأمريكيين ذكر لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) بأن اهتمامات محددة بحقوق الإنسان قد أثرت مع أمير البحرين ووزير الخارجية على أعلى المستويات ولكن لم تقدم أية تفاصيل . ويقول أولئك المسؤولين الأمريكيين لمراقبة حقوق الإنسان، انه وبينما كانت حقوق الإنسان في البحرين على جدول لقاءات السفارة الأمريكية في البحرين مع المسؤولين الحكوميين البحرينيين، إلا أن طلبات أو قلق محدد نادر ما أثرت قبل وفاة المدعو / نوح علي عبد الله النوح في الاعتقال وكذلك استمرار الاعتقال التعسفي الطويل وبدون تهمة للشيخ الجمري^(٩٤).

وفي ٦ مارس ١٩٩٩ يقوم وزير الدفاع الأمريكي بزيارة للبحرين و يجتمع مع أميرها الشيخ عيسى آل خليفة، والذي توفي في ذلك اليوم، واصفاً إياه بأنه ["صديق قوي موالى للولايات المتحدة الأمريكية وتحديداً للبحرية الأمريكية"] ومضيفاً بان اهتمامه ورعايته [لشعب البحرين جعله قائداً محبوباً مؤثراً "] . فوق هذا وذاك، وفي أعقاب الزيارة، تعلن وزارة الدفاع الأمريكية عن بيع نظام صاروخي جو - جو بقيمة ١١٠ مليون دولار وعن إنشاء خط هاتفي خاص من اجل تسهيل الاتصال بين البنتاغون ووزارة الدفاع البحرينية. وفي سبتمبر ٢٩ من العام ١٩٩٩ توقع الولايات المتحدة الأمريكية مع البحرين اتفاقية للاستثمارات الثنائية، وهذه الاتفاقية تعتبر الأولى من نوعها بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة خليجية^(٩٥) .

إن مجمل تلك الزيارات واللقاءات الأمريكية والبحرينية وسواء في البحرين أو في الولايات المتحدة الأمريكية لا تشير إلى انتقادات أمريكية واضحة ومحددة ومستمرة للحكومة البحرينية في مجال انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك في إطار المسألة الديمقراطية. إن الانتقادات الأمريكية الأكثر وضوحاً في هذه القضايا متركزة في التقارير والبيانات التي تصدرها منظمة مراقبة حقوق الإنسان (ومركزها الولايات المتحدة الأمريكية) والتي وردت الإشارات إليها في ثنائيا هذه الدراسة، وكذلك التقارير السنوية للخارجية الأمريكية عن الدول في ممارسات حقوق الإنسان والتي تبدو أنها ومنذ تقرير عام ١٩٩٤ أكثر شمولية وتشمل إدخلالات في التقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين ولكنها مع ذلك تتجنب انتقاد الحكومة وتميل إلى التقليل من مصداقية ونشاط واستقلالية المعارضة البحرينية وخاصة (BHRO و CDHRB) واتهامها بأنها تلقى دعماً خارجياً وأنه تتكون أساساً من مجموعات صغيرة من المقيمين بالاختيار، مغفلة الجانب القسري للنفي والأبعاد وعلاقة ذلك بالمعارضة ونشاطها متبينة في أحياناً، وجهات النظر الحكومية في التهم الموجهة إلى المعارضة ومنهم القيادات الشعبية كما هي الإشارة إلى الاتهامات المتعددة ذات الصلة بجرائم أو تهمة أمنية دون التدقيق في مدى صحتها أو دقتها .

إن المواقف الأمريكية تجاه الحكم والمعارضة في البحرين وفي إطار المسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والأزمة التي حدثت خلال النصف الأخير من التسعينات تقريباً في البحرين، تشير بدرجة لا ليس فيها إلى دعم الحكومة في وجه المعارضة أو إغفال لمطالبها وانتهاكات حقوق الإنسان فيها . تلك المواقف والتي على ما يبدو تتعارض مع ما تعلنه الإدارات الأمريكية جميعاً وخاصة الإدارات الديمقراطية، بما في ذلك إدارة كلنتون

في أن حقوق الإنسان والمسألة الديمقراطية من ضمن مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية وفي تعاملها مع الدول الأخرى، لا يمكن تفسيرها إلا بأولوية المصالح الاستراتيجية والعسكرية الأمنية والسياسية الأمريكية في المنطقة والتي تبدي حكومة البحرين اتساقاً متواصلماً معها منذ ما قبل الاستقلال وحتى نهاية القرن العشرين. وإذا ما تجاوزنا الاتساق البحريني السياسي مع السياسات الأمريكية في المنطقة والتي أشرنا إلى بعض منها سابقاً كممثل المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ ١٩٩٦ (والمكرر في يونيو ٢٠٠٣م) ضد "الإرهاب العربي" ولمصلحة إسرائيل وكذلك عدم حضور التصويت في عام ١٩٩١ لإلغاء قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر في منتصف السبعينيات من القرن العشرين والذي كان يقرر أن الصهيونية مرادفة للعنصرية، وكذلك بالتوافق مع السياسة الأمريكية تجاه إيران والعراق ... الخ، فإن الاتساق البحريني مع متطلبات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة يشكل حجر الزاوية في بنية تلك العلاقات البحرينية - الأمريكية^(٩١) ويفسر بدرجة كبيرة تلك الانحياز إلى الحكم في البحرين وعلى حساب المسألة الديمقراطية كما تزعم بها أمريكا.

العلاقات العسكرية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والبحرين وبما هي تسهيلات للقوات الأمريكية واتفاقيات أمنية وعسكرية وصفقات لمصلحة أمريكا وكذلك مساعدات عسكرية واقتصادية أمريكية لمصلحة البحرين، تعود كما أشرنا سابقاً إلى مرحلة ما قبل الاستقلال أثناء الحكم البريطاني ١٩٤٩ عندما أصبحت البحرين مقر لقوات الشرق الأوسط الأمريكية في الخليج (MEF) (٩٧) .

وفي ١٩٧١/١٢/٢٣ وبعد الاستقلال تم إبرام اتفاقية بين الحكومة البحرينية والولايات المتحدة من أجل استمرار استخدام قاعدة الجفير من قبل تلك القوات بما يستبدل المالك القديم (بريطانيا) بالجديد (البحرين). وفي ذلك الوقت طلبت البحرين من الولايات المتحدة الأمريكية إبقاء تلك الاتفاقية سرية ولكن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عنها في ١٩٧٢/١/٥ وأشارت إلى أن تلك الاتفاقية "لم تتضمن أي التزام أمريكي تجاه حكومة البحرين أو أية دولة أخرى في المنطقة وان الاتفاقية كانت عبارة عن تغيير "مالك الدار" من بريطانيا إلى البحرين ... وأكدت البحرين في ٩ يناير ١٩٧٢ بان اتفاقية ٢٣ ديسمبر محدودة بالتسهيلات التي أعطيت سابقاً للقوات البريطانية التي سحبت من البحرين في نوفمبر - ديسمبر ١٩٧١^(٩٨). تلك الاتفاقية الخاصة بالقوات الأمريكية في البحرين المسماة بقوات الشرق الأوسط (MEF) أُلغيت في ١٩٧٣/١٠/٢٠ ولكن أعيد العمل بها وتوسعتها بعيداً عن الأضواء في صيف ١٩٧٥ ومرة أخرى في يونيو ١٩٧٧. ومع ذلك فإن البحرين طلبت من الولايات المتحدة الأمريكية جعل تلك الاتفاقيات "غير رسمية" وبالتالي أصبح مقر قيادة الشرق الأوسط (MEF) "وحدة مهام إدارية مؤقتة حتى منتصف الثمانينات، عندما أصبح التعاون العسكري بشكل علني ومكثف^(٩٩). وفي عام ١٩٩١ توقع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية عسكرية أمنية مع البحرين مدتها عشر سنوات وتصبح البحرين في عام ١٩٩٥ مركزاً لقيادة عمليات الأسطول البحري الأمريكي الخامس مع ما يعنيه ذلك من تواجد للسفن البحرية والعسكرية وتوابعهم في البحرين^(١٠٠).

وحيث أن حكومة البحرين في اتساق كامل مع متطلبات الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في المنطقة وخاصة منطقة الخليج وبالذات التسهيلات العسكرية ضمن تلك الاتفاقيات، بما في ذلك استخدامها لضرب العراق في

١٩٩١ وكذلك مواصلته استخدام تلك القطع الحربية في فرض ما يسمى بسياسة الاحتواء المزدوج تجاه كل من إيران والعراق وخاصة الأخيرة (العراق) في مواصلة فرض الحصار والتفتيش رغم توجهات بحرينية للمصالحة العربية ورفع الحصار عن العراق منذ ١٩٩٥ فصاعداً^(١٠١)، فان الولايات المتحدة الأمريكية بمختلف إداراتها قنمت مساعدات عسكرية واقتصادية للبحرين منذ الاستقلال فصاعداً وخاصة في فترة التسعينات من القرن العشرين .

يمكن إيجاز المساعدات والمبيعات الأمريكية العسكرية للبحرين خلال الثلاثة عقود الماضية على النحو التالي وطبقاً لما أورده تقرير مراقبة حقوق الإنسان عن البحرين في عام ١٩٩٦ والذي صدر في عام ١٩٩٧، : " تقدر حصة الولايات المتحدة من مبيعات الأسلحة للبحرين خلال الفترة منذ ١٩٧٩ وحتى ١٩٨٨ بـ ٢٦٠ مليون دولار من إجمالي التوريدات والبالغة ٦٢٥ مليون دولار، وبلغت ٧٠٠ مليون دولار من إجمالي التوريدات للسلاح البالغة، ٨٠٠ مليون دولار للفترة ١٩٨٨-١٩٩٥. وفي إطار عرض الخارجية الأمريكية على الكونجرس للعام الحالي ١٩٩٧م قدرت المبيعات العسكرية الأمريكية للبحرين بـ ١٦٠ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٦ و ٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. أما عرض ميزانية ١٩٩٨ فقد خفضت تقديرات عام ١٩٩٧ إلى ٧٨،٨ مليون دولار وقدمت تقديرات لميزانية ١٩٩٨ بقيمة ٢٠١،٢ مليون دولار. وفي مجال المساعدات العسكرية الأمريكية للبحرين، فإنها وبشكلها الحالي تأخذ صبغة أو أشكال المنح لمواد الدفاع الزائدة (EDA) وتمويلات التدريب والتعليم العسكرية الدولي (IMET) . وفي ميزانية ١٩٩٦ والتي تمثل آخر سنة تتوفر بها بيانات، فان البحرين استلمت من المواد (EDA) ما قيمته حالياً

٨٢,٣ مليون دولار، واستطاعت أن تستفيد من نظام الإعارة " بدون تكاليف مواد دفاعية تقدر قيمتها ١٢,٧ مليون دولار. وفي مايو ١٩٩٧، قدمت فرقاطة من البحرية والأمريكية سابقاً، كهدية للبحرين والتي قدرت قيمتها ٥٦ مليون دولار حيث أبحرت إلى المنامة من ميناء "تشارلستون" في جنوب كارولينا. وفي ميزانية ١٩٩٨ طلبت إدارة "كلنتون" تخصيص ١٧٥,٠٠٠ دولارا في مجال التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET) للبحرين"^(١٠٢). وإضافة إلى تقديم بعض الصواريخ والمدافع والفرقاطة في إطار برنامج (EDA) وفي يوليو ١٩٩٧ بلغت وزارة الدفاع الأمريكية الكونجرس بنيتها بيع البحرين ٢٠ طائره حربية من طراز (F-16) وبتكاليف مقدارها # ٣٠٣ مليون دولار أمريكي^(١٠٣).

وفي إطار إعادة التقديرات لبعض المبيعات عن تلك السنوات والتي نكرت وكذلك السنوات القادمة فان بعض التقارير الأكثر حداثة، تشير إلى أن "مبيعات الأسلحة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية واتفاقات الإنشاءات مع البحرين، والتي بلغ إجماليها ٥٤ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٧ أعيد تقديرها، عن طريق الإدارة الأمريكية، بحدود ٣١٨ مليون دولار في ميزانية ١٩٩٨ و ١٠٠ مليون دولار، لميزانية ١٩٩٩. أما في مجال المبيعات التجارية للسلاح الأمريكي فقد قدرت بـ ١,٨ مليون دولار لميزانية ١٩٩٨، و٤,٥٥ مليون دولار لميزانية ١٩٩٩. أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية للبحرين في ميزانية ١٩٩٨ يتضمن أيضا ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي كتحويلات في إطار برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET) من اجل تدريب حوالي ثلاثين ضابطاً بحرياً في الولايات المتحدة الأمريكية"^(١٠٤).

إن عمق تلك المصالح الاستراتيجية العسكرية والأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والبحرين بما أشرنا إليه سابقاً، ولربما سوف يؤكد المحتمل القادم من التطورات في المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالمسألة العراقية والفلسطينية وتوابعهما، وبما نراه الحكومة البحرينية يتقاطع مع مصالحها وخاصة كحماية للنظام وفي مواجهة التحديات بما في ذلك المحلية ومنها الشعبية ورغم المحاذير البحرينية من إمكانية تبدل المصالح الأمريكية وفي إطار المسألة النفطية^(١٠٠)، هو الذي يجعل من مجمل المواقف الأمريكية تجاه تفاعلات الدولة والمجتمع في البحرين تتحاز على نحو أكثر بكثير من بريطانيا، تجاه الحكومة البحرينية وفي شبه إغفال للمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان مما يؤكد على أن الولايات المتحدة وفي غمرة وعمق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لا تعبر المبادئ الديمقراطية في سياستها الخارجية تجاه البلدان العربية تحديداً أية اهتمام .

ومن هنا فان المعارضة البحرينية ومطالبها السياسية والديمقراطية وفي إطار معارضة القوى الإقليمية وخاصة العربية الأساسية ومنها السعودية لا تجد في الموقف الأمريكي نصيراً لها أو مساعداً وإنما قد يكون على حسابها وفي محاولة الاستفادة منها وفي ظروف تفاعلاتها مع الدولة البحرينية، من اكتساب مزيداً من الاتساق السياسي والاستراتيجي من قبل الدولة البحرينية. ويبدو أن الولايات المتحدة لن تغير من مواقفها خاصة وأنها تقرن بين المعارضة البحرينية وبين البعد الإيراني والمعادي لسياساتها في المنطقة. ومع ذلك فان تواصل التفاعلات الداخلية في البحرين وتزايد المطالب الشعبية بمزيد من الحريات إلى درجة كبيرة قد يؤدي إلى أن تحاول الولايات المتحدة الأمريكية من الاقتراب قليلاً أو كثيراً من المعارضة ومطالبها السياسية والديمقراطية وهو ما يعتمد بدرجة أو أخرى على تكون

حالة حرجة تصل فيها تلك التفاعلات إلى درجة من التآزم المتواصل مع ضعف في الحكومة أو انقسام في صفوفها. ومع ذلك فإن الإصلاحات والتحويلات الديمقراطية في البحرين منذ الإعلان عنها في نهاية الالفية الثانية ثم تطبيقاتها تباعا فصاعدا قد ساهمت بتقييد تلك الاحتمالية إلى حد كبير كما سنلاحظ في الخاتمة .

/

هوامش ومصادر الفصل الثالث

الولايات المتحدة والدولة والمجتمع في البحرين

٧٣ — عن اتصالات السكرتير الأول في السفارة الأمريكية بالبحرين ببعض الأوساط المجتمعية البحرينية في ١٩٩١، انظر؛ "السفارة الأمريكية نشطة" الأمل # ٢ (أكتوبر / نوفمبر) ص ٧. وعن اتصالات السفير الأمريكي مع رئيس الوزراء البحريني ومسألة التحرك الشعبي والموقف الأمريكي منها انظر؛ "هل تدخل واشنطن على الخط"، الأمل # ١٤ (١٢/١٩٩٢ - ١/١٩٩٣) ص ٢.

٧٤ — عن تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان في البحرين لعام ١٩٩١ وما ورد فيه من انتقادات، انظر، النص الكامل مترجماً في؛ "الجديد في تقرير الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩١ حول وضعية حقوق الإنسان في البحرين" الأمل # ٧ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٨-٩، الاقتباس ص ٨.

٧٥ — عن الاتفاقية العسكرية الأمريكية البحرينية لعام ١٩٩١، وردت الإشارة لها في؛

Routine Abuse, Routine Denial... HRW, 1997 Report, Op. Cit., p.37.

وكذلك في ؛ " (حول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩ (١٩٩٣/٦) ص١١-١٢، وخاصة ص١٢ .

٧٦ — عن سياسة " المواقع الجاهزة سلفاً في إطار الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وفي سياق سياسة الاحتواء المزدوج لإيران والعراق، ورد ذلك في : " تنافس أمريكي فرنسي على منطقة الخليج " لوفيفارو (الفرنسية) في ١٧/٢/٢٨هـ، ص ٢٨ كما ورد في الملف الصحفي (تهامة) # ٥٢٦ في ١٩٩٦/٧/٢٤ ص٤٦ . (أو تجاه العمليات والضربات العسكرية ضد العراق كما حصل في ديسمبر من عام ١٩٩٨ م ، أو العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق لاحقاً كما وقع فعلاً منذ ١٩-٣-٢٠٠٣م فصاعداً) .

٧٧ — عن مبادرة الوفد الأمريكي لدى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في صيف عام ١٩٩٣ برفع الرقابة الدولية على الحكومة البحرينية في مجال حقوق الإنسان، ورد المعارضة البحرينية عليها انظر ؛

" شافتل، توم وويليام وانتهاك حقوق الإنسان " الأمل # ١٧ (١٩٩٣/٤) ص ١٠-١٢ .

٧٨ — عن بيان إدوارد دجرجيان أمام الكونغرس فيما يخص البحرين والمساعدات الخارجية الأمريكية (الأمنية والاقتصادية) واعتمادات ١٩٩٤، ورد ذلك في؛ " (حول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩ (٦/ ١٩٩٣) ص١٢ .

٧٩ — في رسالة أعضاء الكونغرس للسفير البحريني في واشنطن والمؤرخة في ٢٨/٩/١٩٩٥، انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial...” HRW 1997, Report, Op. Cit.,
Pp. 37 and p. 56, note # 225.

٨٠ — المصدر نفسه، ص٣٧ .

٨١ — المصدر نفسه، ص٣٧-٣٨ .

٨٢ — ذلك التصريح بتشجيع الحوار بين الحكومة والمعارضة البحرينية، وردت الإشارة إليه في؛ " حول زيارة ولي العهد، حمد، إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (١٩٩٦/٣) ص ٧ .

٨٣ — ورد ذلك في ؛

Routine Abuse, Routine Denial... " HRW 1997 Reports,
Op. Cit., p.37.

٨٤ — عن زيارة الشيخ حمد آل خليفة في مارس ١٩٩٦ أهدافها ونتائجها بما في ذلك الإشارة إلى إبرام صفقة السلاح والتعاون العسكري، انظر ؛
"ولي عهد البحرين: أمريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة واستقرارها " الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦ ص ٤ .

٨٥ — عن موقف المعارضة في تلك الزيارة وموقف الإدارة الأمريكية انظر ؛
الأمل # ٤٥ (١٩٩٦/٣) ص ٧ .

٨٦ — عن اتساق السياسات البحرينية مع سياسات أمريكا بما في ذلك المشاركة في شرم الشيخ ١٩٩٦ المحاصرة العمل الجهادي العربي الإسلامي في فلسطين باعتباره إرهاباً ومحاولة الربط مع ما يجري في البحرين، انظر ؛
"الأحداث أثبتت صحة نظرتنا إلى مخاطر الإرهاب، ... "الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦، ص ٤

عن زيارة بوش للبحرين في مارس ١٩٩٦ وتصريحاته وكذلك أبعاد علاقات الابن بوش المالية بالحكومة البحرينية انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial..." HRW 1997 Report, Op. Cit.,
p.38 and P.57 note # 234 .

٨٨ — المصدر نفسه ص ٣٨ .

٨٩ — المصدر نفسه ص ٣٨ .

٩٠ — المصدر نفسه ص ٣٨ .

٩١ — المصدر نفسه ص ٣٨ .

٩٢ — عن موقف الإدارة الأمريكية تجاه البحرين ممثلة بتصريحات وزير الدفاع الأمريكي كوهين في زيارته للبحرين ١٩٩٧/٦، انظر ؛

Human Rights Watch's World Report 1998: Bahrain;
Site, Pp. 1-5, esp. WWW.HRW Human Rights Developments"
As Visited (Oct-24-2000) . Pp. 4

٩٣ — عن موقف الإدارة الأمريكية المركزة على المسألة الأمنية في إغفال للمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان، عن طريق جلسة استماع السفير الأمريكي المرشح لدى البحرين انظر ؛ المصدر نفسه، ص ٤- ٥ .

٩٤ — عن زيارة الشيخ عيسى آل خليفة أمير البحرين إلى الولايات المتحدة في يونيو ١٩٩٨ وإغفال مسألة حقوق الإنسان في المباحثات، انظر ؛

HRW World Report 1999: Bahrain: The Role of the
International Community, WWW. HRW Site, Pp. 1-3, esp. P. 3 .
, As Visited (Oct. 29. 200

٩٥ — عن تصريحات كوهن في زيارته في مارس ١٩٩٩ للبحرين وعن الصفقة العسكرية وكذلك الاقتصادية التي أعقبت الزيارة وفي سبتمبر ١٩٩٩، انظر ؛

Human Rights Watch World Report 2000 on Bahrain, at
WWW.HRW.Site. P.1-3, esp.p.3. As Visited, (Oct. 29. 2000).

٩٦ — في سياق الأهمية الاستراتيجية للبحرين للغرب و من ثم الانساق البحرين الرسمي مع السياسات الغربية والأمريكية تحديدا يمكن ملاحظة: أولا ؛ في ونهاية ١٩٩١ وعند التصويت على القرار الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة والذي يطالب بإلغاء القرار التاريخي للأمم المتحدة # ٣٣٧٩. بمساواة الصهيونية بالعنصرية، لم تحضر البحرين، مع دول عربية أخرى (هي

مصر و المغرب و تونس و الكويت و عمان) وعلی ما يبدو فی تنسيق مع أمريكا فی هذا الشأن رغم الوجود المقطوعة من وزراء الخارجية العرب و كذلك الخليجيين بالتصويت ضد مشروع القرار فی تفصيلات ذلك انظر ؛

"عند التصويت، خالفوا إرادة الامة " الأمل # ٤ (يناير / ١٩٩٢) ص ٢٠ .
وثانياً، تجاه المسألة العراقية، يمكن ملاحظة الأهمية الاستراتيجية للبحرين - كما هي دول الخليج الأخرى وخاصة الكويت و السعودية و قطر و الإمارات و عمان إضافة إلى مصر و الأردن - لكل من أمريكا و بريطانيا في العدوان الأمريكي الأخير على العراق في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ م، و ما نجم عنه من إسقاط النظام السياسي و الحكومة العراقية و قيادة الرئيس صدام حسين و ما ترتب عليه من احتلال أميركي بريطاني للعراق و هو ما افصح عن خلل بين الشعوب العربية و حكامها سواء تعلق الأمر بالعراق أم بكل البلدان العربية. كما يلاحظ انسجام الموقف الرسمي البحريني مع المواقف الغربية، وعلی خلاف الموقف الشعبي، ممثلاً بالملك حمد و تصريحاته في زيارته لواشنطن قبيل العدوان بأسابيع قليلة حيث أكد الملك حمد في لقاءه مع الرئيس الأمريكي "بوش" دعمه لسياساته تجاه ما يجري في منطقة الخليج و عبر عن شكره للولايات الأمريكية بحفظ "أمننا" في منطقة الخليج مما جعل "بوش" يشكره على هذا الدعم القوي لسياسة أمريكا تجاه المسألة العراقية . هذا وقيل العدوان الأمريكي ٢٠ مارس - ٢٠٠٣ م، ينظم الملك حمد إلى دعم مبادرة الإمارات العربية، المسربة أمريكا، بطلب تنحي الرئيس العراقي صدام حسين كحل وحيد لتجنب الحرب على العراق . ويستمر الاتساق البحريني الرسمي أيضاً مع السياسات الأمريكية في المنطقة فيما يتعلق بخطة الطريق الأمريكية تجاه فلسطين و كذلك الموقف من العمليات المسلحة للمقاومة الفلسطينية باعتبارها إرهاباً و وقف الدعم المالي لها، كما أسفر عنه مؤتمر شرم الشيخ الأخير في يونيو ٢٠٠٣ م .

٩٧ - عن بداية " قوات الشرق الأوسط الأمريكية " في البحرين عام ١٩٤٩ ،

انظر؛

Routine Abuse, Routine Denial... " Op. Cit. P. 37.

٩٨ — عن اتفاقية ١٩٧١/١٢/٢٣ ومسألة السرية فيها انظر ؛ سعيد الشهابي، البحرين (١٩٢٠ - ١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية، مصدر سابق، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

٩٩ — عن التعديلات التي جرت على اتفاقية ١٩٧١ وخاصة في ١٩٧٣، ١٩٧٧ وحتى الثمانينات، انظر ؛

Routine Abuse, Routine Denial... Op. Cit. P.56 note # 218.

١٠٠ — المصدر نفسه ص ٣٧ .

١٠١ — عن اتجاهات الحكومة البحرينية من مسألة الحظر المفروض على العراق والمطالبة برفعه وعدم النظر إلى العراق على انه لازال يشكل تهديداً للأمن في المنطقة، انظر ؛ المقابلة التي أجرتها صحيفة الوفد (المصرية) مع وزير الدفاع البحريني ؛ في: "وزير الدفاع البحريني : إيران تتفق الملايين على شراء السلاح . . . ولا نستطيع منع أو تهديد التواجد الأمريكي " الوفد في ١٧/١٢/١٩٩٥، ص ٥ . وفي فبراير من عام ١٩٩٨ عندما اقتربت الولايات المتحدة من شن هجوم على العراق وبمجة أزمة مع الأمم المتحدة، تزايد الوجود العسكري الأمريكي بدرجة حادة. وأبدت البحرين في البداية موافقتها على السماح للسفن الحربية والطائرات المتواجدة على أرضها بان تستخدم في هجوم على العراق، ولكنها تراجعت لاحقاً مع تراجع السعودية في هذا الاتجاه ذاته . في ذلك انظر ؛

HRW. World Report 1999: Bahrain, The Role of International Community, at WWW. HRW.Site, Pp.1-3 esp. p. 3. , As Visited, (Oct-29-2000).

وسبق للبحرين في عام ١٩٩٧ إن سمحت لعشرين قاذفة مقاتلة من سلاح الجو الأمريكي وكذلك عدد من القاذفات الكبيرة B-1 بالانتشار في البحرين . في ذلك انظر ؛

“ State Visit of Emir of Bahrain, June, 1998 “ HRW, Press, release, June 1998, WWW.HRW.Site Press 98/ Sep. p. 1. , As Visited (Oct-29-2000).

وسبق للبحرين أن قبلت نشر طائرات أمريكية في عام ١٩٩٦، انظر؛
" البحرين تسمح بنشر طائرات أمريكية بأرضها" السياسة (الكويت) ١٦/٩/
١٩٩٦ ص ١.

١٠٢ — في تفصيلات تلك المبيعات والمساعدات الأمريكية للبحرين خلال الفترة
١٩٧٩ وحتى أوائل ١٩٩٨، انظر؛

Routine Abuse, Routine Denial... " Op. Cit. P. 37.

١٠٣ — عن صفقة الطائرات في يوليو ١٩٩٧، انظر؛

Human Rights Watch World Report 1998: Bahrain, at WWW. Hrw. Site, pp.1-5, esp.-p.4. As visited (Oct. 29-2000).

١٠٤ — عن إعادة التقديرات لمبيعات الأسلحة الأمريكية ١٩٩٧-١٩٩٨،
وكذلك مبيعات ١٩٩٩ المقدرة المساعدات في سياقها للبحرين، انظر؛

HRW World Report 1999: Bahrain The Role of
International Community, Op. Cit.P.3.

عس الخذر تجاه أمريكا واحتمال تغير مصالحها، من قبل بعض القيادات البحرينية، يقول الشيخ خليفة بن احمد آل خليفة وزير الدفاع البحريني في عام ١٩٩٥، في مقابلة له مع الوفد في ١٧/١٢/١٩٩٥، وفي رده عن سؤال حول ما يقال عن أمريكا تزيد من الخلافات بين الجيران في المنطقة العربية وعبر أساليب مختلفة من اجل عائد البترول، يقول "من هم القائلون بذلك؟ إذا كان لديهم معلومات فليأتوا بها أما إطلاق الكلام على عواهنه فغير مقبول، بالنسبة للبحرين أستطيع القول بأن علاقتنا بأمريكا في هذا المجال جيدة، ذلك أنها لم تسبب لنا ضرر حتى الآن — أما الذي يجنبه المستقبل فأنه اعلم، ونأمل إن يكون المحرك في توجهاتهم هي حسن النية... " ولكنه يستدرك قائلاً وهذا هو المهم،

"ولكن لا بد للمرء إن يكون حذراً - فهؤلاء ليسوا حلفاء لنا مائة في المائة، هؤلاء حلفاء مصالح - ولربما كانوا ينظرون لنا نظرتهم إلى برميل اسود لا كشعوب حتى إذا غضب المعين من البرميل تغيرت نظرهم" في ذلك انظر؛ "وزير دفاع البحرين . . . " الوفد ١٧ / ١٢ / ١٩٩٥ م ص ٥٠. (ورغم أن العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٩-٣-٢٠٠٣ فصاعداً، والمواقف البحرينية منها وما سبقها من تأييد الملك حمد لمبادرة الإمارات العربية المتحدة المعررة أمريكا بتتحي الرئيس صدام كحل وحيد لتلافي الحرب وكذلك ما يتعلق بالموقف البحريني الرسمي خاصة في سياق استتخدام قاعدة الجفير، كما هي القواعد في الأراضي الكويتية. إن التسهيلات الأخرى في السعودية وقطر والأردن ومصر قد أكد على عمق العلاقات الاستراتيجية مع الحكم في البحرين، كما هي مع حكام تلك الدول، وعلى حساب الرغبات والمواقف الشعبية، إلا أن نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق إذا ما أسفر عن تشكيل حكومة عراقية مستقرة وموالية لأمريكا سوف تكون سلبية على تلك الحكومات الخليجية والعربية الأخرى وخاصة في سياق المسألة النفطية والاستراتيجية وكذلك في سياق إعادة رسم الخرائط وإقامة ترتيبات إقليمية شرق أوسطية تكون إسرائيل فيها أحد أبرز أعضائها وذات الطول فيها مع ما يعني ذلك من إمكانية كبيرة لتهميش أو محاولة طمس وإلغاء للهوية العربية و الإسلامية بما في ذلك إنهاء الجامعة العربية والفكرة العربية والبيت العربي، كما أن منطقة الخليج العربي برمتها بما في ذلك الكويت ستكون تابعة لتوجهات العراق الأمريكي.

الفصل الرابع

الإصلاحات السياسية الجديدة

(نهاية ٢٠٠٠م - حتى يونيو ٢٠٠٣م)

ملاحظات ختامية

ملاحظات ختامية

الخطوات الإصلاحية السياسية التي أقدم عليها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة منذ ١٦/١٢/٢٠٠٠م فصاعداً - والتي أعلن فيها نيته تحويل البحرين إلى مملكة دستورية (تم إعلان مملكة البحرين "الدستورية" فعليا في ١٤ فبراير ٢٠٠٢م)، مع إعادة للحياة البرلمانية الانتخابية جنبا إلى جنب مع وجود مجلس استشاري معين، وإعطاء المرأة الحق بالمشاركة السياسية، وما لحقها من استفتاء على الميثاق الوطني (والذي تضمن تلك التوجهات) والذي حظي بتأييد ساحق من غالبية الشعب البحريني بمن فيهم المعارضة في ١٥/٢/٢٠٠١ حيث صوت أكثر من ٩٨% بالموافقة على الميثاق^(١٠٦) وما رافق ذلك أو سبقه من إجراءات ذات صلة بإطلاق السجناء السياسيين والسماح للمبعدين والمنفيين بالعودة، ثم إلغاء قانون أمن الدولة قبل الاستفتاء مباشرة^(١٠٧) وتأليف لجنة متابعة لتنفيذ تلك الإجراءات والتعديلات الدستورية وتطبيق ما جاء في الميثاق^(١٠٨)، كل ذلك أدى بشكل جوهري إلى انفراجات تبدو على أنها تشير في الاتجاه الصحيح بين الدولة والمجتمع في البحرين. تلك الانفراجات المرتبطة بالتحويلات والتوجهات الديمقراطية للقيادة البحرينية، والتي ولدت حالة من الحيوية للمجتمع

البحريني وقواه تمثلت بتواصل الحوارات وتعدد اللقاءات والندوات وتنوع واختلاف الآراء وحرية بدرجة غير مسبوقه^(١٠٩) وتشكل تكوينات مجتمعية والتي قد يشكل بعضها الأساس لقيام كتلتا أو تيارات سياسية أو حزبية مستقبلا إذا مات السماح بذلك، والبعض الآخر يرتبط بتشكيل جمعيات أهلية بما في ذلك تشكيل لجنة أهلية مستقلة لحقوق الإنسان^(١١٠) وكذلك التوجه إلى تشكيل اتحاد نسائي عام^(١١١) و لربما كذلك نقابات للعمال في البحرين^(١١٢) .

لقد أعادت تلك الديناميكية والحيوية للمجتمع البحريني إلى المواطن البحريني الثقة بأن يكون مشاركا فعليا في إدارة شئونه وبما يجعله مسؤولاً في الوقت نفسه باعتباره طرفاً في معادلة الحكم وليس خارجاً عنها .

ما يهمنا من تلك التحولات ذات الصبغة الديمقراطية التأسيسية وما سوف يليها - والتي أن نفذت كما وعد بها في حدود ٢٠٠٣ أو ٢٠٠٤ على الأكثر (تم فعليا تحويل البحرين من إمارة إلى مملكة " دستورية " في ٢٠١٥-٢٠٠٢ ، بعد سنة من التصويت على الميثاق الوطني، وتم إجراء انتخابات بلدية في مايو / ٢٠٠٢ م ، وأعقبها إجراء انتخابات للمجلس النيابي في أكتوبر / ٢٠٠٢ م مع فوز جارف للإسلاميين وخسارة كاملة للمرأة البحرينية^(١١٣)، ستعيد بشكل جدي صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على نحو يحقق كرامة ومواطنة الإنسان في البحرين - هو الإشارة إلى العوامل وراء تلك التحولات ومدى صلتها بالعامل الخارجي وخاصة بالدول الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا) ودلالاتها.

إجمالاً يمكن إيجاز العوامل التي وقفت وراء تلك التحولات الديمقراطية إلى ثلاثة رئيسية ؛

١- القيادة الجديدة للشيخ (الملك) حمد بن عيسى آل خليفة وبما يعكس لربما توجهها ورؤية جديدة للأوضاع داخليا وعلاقتها عالمياً، وصلة ذلك كله ببناء الشرعية أو تعزيزها .

٢- الضغوط المجتمعية الداخلية في أبعادها الشعبية الداخلية خلال ربع القرن الأخير الماضي ١٩٧٥- ٢٠٠٠م وخاصة (١٩٩٢- ١٩٩٩م تحديداً) .

٣- دور العامل الخارجي المتصل بالعولمة وقواها ومنظمات حقوق الإنسان الدولية وما يتصل بها في الدول الغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وصلة ذلك كله بتفاعلات الدولة - المجتمع في البحرين وخاصة امتداداتها الخارجية (المعارضة في الخارج) .

إذا انطلقنا من النهاية وهي النقطة الثالثة (العامل الخارجي) وما يتصل بشكل خاص بموقف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من تلك التحولات في البحرين، فإننا نقول، بأنه ومن خلال ما تم من مناقشة وملاحظة لسياسات تلك الدول تجاه أطراف المعادلة الدولة - المجتمع في البحرين وخاصة الحكم والمعارضة داخليا وإمتداداتها خارجياً، انه لم يتضح لنا هناك ضغوط حقيقية أو قوية على حكومة البحرين بإجراء مثل هذه التحولات الديمقراطية. وكل ما يمكن القول به هنا هو أن بعض الاتصالات والنصائح الغربية ومنها الأمريكية والبريطانية كما بينا سابقاً قد أوصلت للقيادة البحرينية ولربما أن بعض من تلك النصائح قد ولد بعضاً من الرؤية لدى القيادة الجديدة ممثلة في الشيخ (الملك) حمد آل خليفة والتي قد تتمحور حول التقليل من استثمار الضغوط عليها سياسياً أو على الجانب الاقتصادي وفي إطار تحولات العولمة والاستثمارات وفي سياق من توفر استقرار

سياسي مقابل. وباستثناء تلك النصائح فإن الورقة لم تلحظ أية ضغوط ذات شأن كمثّل اشتراط التّقدم على مسار حقوق الإنسان والديمقراطية من قبل الحكومة البحرينية مقابل التعاون العسكري والأمني والاقتصادي من الدول الغربية. ويبدو أن تلك التحولات الديمقراطية والتي رحبت فيها الدول الغربية ومنها بريطانيا وبشكل لافت الولايات المتحدة الأمريكية^(١٤)، تتوافق وتوفّر مناخ الاستقرار السياسي في المنطقة والمطلوب غربياً، دون أن يمس سقف العلاقة الإستراتيجية مع الغرب وخاصة الوجود العسكري والأبعاد الاستراتيجية والاقتصادية والاستثمارات لها، كما هي الحالة الكويتية بالقياس مثلاً، حيث أن الديمقراطية الكويتية لم تمس تلك العلاقة الاستراتيجية مع الغرب أبداً. ومن زاوية أخرى فإن الموقف الأوروبي العام، سواء من قبل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته وشخصياته يبدو أكثر صدقاً وقرباً من المجتمع البحريني في مطالبه الديمقراطية مقارنة بالموقفين البريطاني والأمريكي حيث كانا أقرب إلى السلطة البحرينية باعتبار أن المسألة الديمقراطية تأتي في مكانة متدنية في أولويات علاقة كل من الدولتين بالبحرين وما يههما هي المصالح والعلاقات الإستراتيجية مع الدولة البحرينية كما لاحظنا.

بالنسبة للنقطة الثانية (العامل الداخلي الشعبي)، فإننا وحيث رصدنا تلك الفاعلية والحركية للضغوط المجتمعية البحرينية داخلياً وامتدادها الخارجي (غريباً تحديداً)، خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٠ وخاصة منذ ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٩، وما رافقها من عنف ومظاهرات وقمع وسجون ومحاكمات وإبعاد ونفي ... الخ، فإن ما يهمننا هنا هو التأكيد أو التشديد على أمرين أساسيين :

أولاً : إن تلك الضغوط المجتمعية البحرينية وهي ضغوط حقيقية وفعلية وقادت تلك الحيوية والفاعلية المجتمعية باتجاه فتح المجال السياسي، إنما قامت بها المجموعات والقوى الشعبية التقليدية وبشكل أساسي الطائفة الشيعية عامة وإن لم تخلو من بعض عناصر من السنة أو التكوينات الاجتماعية الأخرى ولكن الأخيرة كانت محدودة على أية حال. والنقطة الهامة هنا وهي أن تلك الحيوية والفاعلية والضغوط المجتمعية لم تكن بأي حال ناتجة عن حركة وفعالية القوى الموصوفة "بالمجتمع المدني" كما يقال. وتلك المقولة تلتقي وأطروحتنا عن فكرة إشكالية وجود و/ أو فاعلية ما يسمى "المجتمع المدني" على ضوء تعريف المدن العربية^(١١٥).

ثانياً : إن النقطة السابقة تعيد التأكيد على مقولة ذهبنا إليها وطرحها بالأساس إيليا حريق^(١١٦) وهي ترى بأن التكوينات التقليدية من قوى طائفية أو قبلية الخ ليست بالضرورة معادية للديمقراطية. إن التجربة البحرينية من خلال الدور الذي قامت به الطائفة الشيعية وقياداتها رغم وجود عناصر أو شخصيات، سنية أو "مدنية" ولكنها محدودة جداً، تؤكد تلك المقولة وتعززها وتحمض المقولات بأن مجتمعاتنا العربية غير مهيأة للعمل الديمقراطي باعتبارها مجتمعات قبلية أو طائفية... الخ، وبالتالي فإن الديمقراطية وتحقيقها ليس مرهوناً بإلغاء تلك التكوينات المجتمعية و/ أو هدمها .

ينبغي أن نقول أن العوامل الحاسمة في كل هذا وذاك هو اجتماعها في إدراك ورؤية القيادة الجديدة للشيخ (الملك) حمد آل خليفة. ويبدو أن تعزيز الشرعية للقيادة الجديدة (رغم امتدانتها التاريخية مع سلفها)، وخاصة ما يبدو أنه مواجهة قوى متفذة في أجهزة ومؤسسات الدولة البحرينية بما في

ذلك هيمنة تلك القوى على الجهاز البيروقراطي وكبار مسؤوليه، قد يكون أحد العوامل في ذلك التوجه، وذلك من اجل إضعاف تلك القوى وتحويطها. إضافة إلى ذلك ولربما بشكل مواز، فان الضغوط المجتمعية الشعبية خلال فترة ليست بالقصيرة واستمرار حالة من عدم الاستقرار السياسي مع تلقي بعض النصائح من بعض الدوائر الغربية وتحديداً الأمريكية والبريطانية حفاظاً على مصالحها وفي سياق تحولات العولمة وانعكاساتها الاقتصادية والتجارية والمالية والاستثمارية في حالة استمرار عدم الاستقرار السياسي، قد عزز تلك الرؤية لدى الشيخ (الملك) حمد آل خليفة.

ومهما يكن من أمر فإننا نعتقد بان ما قام به الشيخ (الملك) حمد آل خليفة من تأسيس لتلك الخطوات والتحويلات الديمقراطية اللاحقة وما تم منها من انتخابات بلدية في مايو - ٢٠٠٢م وكذلك انتخابات نيابية في أكتوبر من العام نفسه، - ((ورغم بعض الانتقادات عليها من عناصر وقوى بعض المعارضة البحرينية والتي أبدت تحفظات تبدو معقولة إلى حد ما على صياغة الميثاق الوطني مقارنة وموازنة مع دستور ١٩٧٣ وكذلك رغم مقاطعتها لتلك الانتخابات وخاصة النيابية))^(١١٧) - ، هو أمر محمود يستحق التشجيع والثناء عليه، ذلك لأنه في تلك الخطوات بدأ مسيرة أفلتت أو أسدلت الستار على تاريخ غير سوي لسلوك الدولة البحرينية تجاه شعبها ومجتمعها، وفتحت الأفق لتأسيس حلول تبدو أكثر صلابة واستتارة وعقلانية في علاقة الدولة بالمجتمع في البحرين بما يحقق كرامة وإنسانية ومواطنة الإنسان والمواطن في البحرين وذلك لجعله في معاملة الحكم وليس خارجاً عنها .

إضافة إلى ذلك وبدرجة على غاية من الأهمية، أن تلك الإجراءات والتحويلات الديمقراطية قد أحدثت نقلة نوعية، وإن محسوبة، في العلاقة ما بين أطراف الدولة - المجتمع من جهة وما بين القوى والدول الغربية من جهة أخرى، من حيث عدم تمكين الأخيرة من استغلال محتمل للعلاقة بين أطراف معادلة الدولة - المجتمع كما هو متاح في الفترات السابقة. إن ما قام به الشيخ (الملك) حمد آل خليفة من خطوات محمودة، فإنه إذ هو يعزز بلا شك من تماسك المجتمع والدولة على نحو قانوني ومؤسساتي، فسوف بلا شك يقيد بدرجة عالية من قدرة القوى الأجنبية والغربية من الاختراق والاستغلال، رغم أن ذلك لن يمس سقف العلاقات الإستراتيجية مع الغرب في المستقبل المنظور كما اتضح من خلال التباين بين الموقفين الشعبي والرسمي من العدوان والغزو ومن ثم الاحتلال الأمريكي والبريطاني للعراق منذ ٩ أبريل - ٢٠٠٣ م فصاعداً.

إن تلك الخطوات البحرينية جديرة بأن تمثل نموذجاً للآخرين من الدول العربية وخاصة الخليجية ومنها بالذات السعودية والإمارات، وبدرجات أقل قطر وعمان، خاصة وأن هاتين الدولتين أُنمنا على خطوات وإصلاحات ديمقراطية مؤخراً (أعلنت عمان قبيل العدوان الأمريكي الأخير (مارس ٢٠٠٣م) على العراق وفي قراءة صحيحة للمقبل من التطورات في المنطقة عن تعميم حق الانتخابات التشريعية للمواطنين البالغين من العمر # ٢١ نكورا وإناثاً، كذلك صوت القطريون في ٢٩ - أبريل - ٢٠٠٣م، على دستور دائم يقرر الموافقة على انتخابات ثلثي أعضاء لمجلس الشورى)، بما يحقق تلاحم الدولة - المجتمع وعن طريق إشراك المواطن في الحكم والمسؤوليات وبما يوفر أسس تنمية وتقدم حقيقيين في إطار آمن يصبون الكرامة الإنسانية للمواطن والإنسان العربي أينما كان.

ختاماً نقول، أن كل ما نتمناه في سياق هذه الورقة وفي سياق التحولات أنفة الذكر، أن تصل تلك التحولات الديمقراطية في البحرين إلى التعمق والتجذر في الممارسة العملية وبما يحقق مصداقية الحكم وثقة المجتمع. إن تلك الخطوات الديمقراطية التأسيسية وتحولاتها يبدو أنها، وخلال مرور أكثر من سنة على بعض من تطبيقاتها أو ممارساتها، - وخاصة مع الإعلان رسمياً عن التحول الفعلي بقيام "مملكة البحرين الدستورية" في ١٤-٢-٢٠٠٢م، وكذلك الالتزام بإجراء الانتخابات البلدية في مايو ٢٠٠٢م والانتخابات النيابية في أكتوبر ٢٠٠٢م مع السماح لتشكيل جمعيات سياسية بما أتاح التعبير عن التيارات السياسية والفكرية والاجتماعية وفي سياق تلك النشاطات الانتخابية وما بعدها، - قد بدأت بالفعل تتجذر تدريجياً وبما يعكس لربما مصداقية معقولة للحكم في المضي قدماً في ترسيخها. ورغم بعض الاعتراضات المبررة إلى حد ما من عناصر من المعارضة السابقة على تلك الخطوات العملية المصاحبة لإعلان قيام "مملكة البحرين الدستورية" والموقف من الانتخابات البرلمانية، وكذلك رغم بعض القيود الجزئية على النشاط المعلوماتي (إغلاق مواقع إنترنت للمعارضة^(١١٨))، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية تلك الاتجاهات التحولية وأجوائها، ولعل أهمها هو أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة، قد أكد في تلك الخطوات وكذلك في الأجواء المصاحبة لها على تكوّن وترسخ "مجال حيوي" للمواطنين بممارسات ديمقراطية معقولة تمثلت بقيام ندوات ونقاشات مفتوحة وصريحة وكذلك نشاطات وتكوينات أهلية لأقرب ما تكون لقيام تشكيلات سياسية مستقبلاً أو موازية أو مؤسسة لها.

إن انعقاد "المؤتمر القومي العربي" في دورته الثانية عشر (١-٤-٢٠٠٢م) في المنامة وما صاحبه من مناقشات حرة صريحة، وكذلك تمتع البحرينيين بممارسة حقهم في التعبير عن مشاعرهم من خلال إقامة الندوات والمحاضرات ذات الصلة بالأوضاع البحرينية نفسها أو النشاطات ذات صلة بالمنطقة العربية كالقيام بمسيرات ومظاهرات عديدة - (مساندة لإخوتهم في فلسطين و ضد البطش والوحشية الصهيونية وكذلك غاضبة ضد تحالف الولايات المتحدة الأمريكية البغيض مع الكيان الصهيوني والإرهابي شارون في عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني وخاصة منذ ٢٩-٣-٢٠٠٢م، فصاعدا) وكذلك بالقيام بمسيرات ومظاهرات شعبية، تبدو متفارقة مع الموقف الرسمي البحريني، تجاه العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي للعراق منذ ٢٠-٣-٢٠٠٣م فصاعدا، وكذلك القيام بفعاليات احتجاجية سلمية ضد السياسات الحكومية البحرينية وخاصة تلك المتعلقة بالمظاهرة الأخيرة ضد البطالة في البحرين - كل ذلك يؤكد على أن الملك حمد عازم على احترام وترسيخ العملية الديمقراطية وحقوق المواطنين في ممارستهم لها^(١١٩).

إن تلك التوجهات - هي وراعيها (الملك حمد) تستحق مرة أخرى الثناء والتقدير - تتطلب مزيداً من الخطوات العملية والمعمقة في كافة الأبعاد لكي تصبح العلاقة بين الدولة والمجتمع أكثر متانة وصلابة وقوة على أن يعني ذلك أن تتوفر الضمانات والممارسات الدستورية والقانونية بحيث يمارس المواطن أو من يمثله العملية الديمقراطية السياسية من خلال المشاركة السياسية الفعلية في إنتاج السياسات والتشريعات والقوانين المطلوبة وتحمل أعبائها بما في ذلك مستقبلاً الحق دستورياً بمراجعة

الممارسة الديمقراطية نفسها جزئياً أو كلياً باتجاه تطويرها وتعزيزها على نحو أفضل ولربما العودة نحو العمل بدستور عام ١٩٧٣م.

ما نستطيع قوله عن تلك الإصلاحات وما تم منها فعلياً في إجمالها، هو أنها في الظروف الحالية أسست لعلاقة أفضل بين السلطة والمجتمع مقارنة وموازاة مع الحالة السابقة على الأقل وكذلك فأنها أتاحت حالة أكبر من الديناميكية والفعالية الاجتماعية والثقافية السياسية على مستوى تشكل وتكون القوى والتيارات والأطراف وانطلاق فعاليات المتوقعة .

ورغم أن أطراف وعناصر وقوى من المعارضة البحرينية تشدد على تمسكها جوهرياً بدعم الإصلاحات الديمقراطية وبما يعززها^(١٢٠)، إلا أن الانتقادات التي وردت من قبلها أو بعض منها على تلك التحولات الديمقراطية - وخاصة في مسألة الانتخابات التشريعية وما جرى من تعديلات دستورية من خلال ما ورد في الميثاق الوطني تقيد من السلطة البرلمانية المنتخبة عن طريق ربطه وموازنته بمجلس شوري معين مقارنة بالسلطات الحقيقية للمجلس الوطني المنتخب على نحو كلي طبقاً لدستور عام ١٩٧٣م - تثير بدون أدنى شك، إشكاليات لا بد من التعامل معها. إضافة إلى ذلك فإن هناك حاجة ملحة نحو معالجة الافتراقات بين القيادة السياسية وعناصرها من جهة وبين الاتجاهات الشعبية وقواها في مجال السياسات الخارجية وخاصة في حالات يبدو ذات حساسية ولصيقة بالقوى الشعبية وعواطفها ووجدانها العربي والإسلامي كما هي القضية الفلسطينية من حيث دعم المقاومة الفلسطينية حتى ينال الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة غير منقوصة وبما يعني في الوقت الراهن مقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني وكذلك الأزمة والحالة العراقية وخاصة الموقف من

العدوان والغزو والاحتلال الأمريكي البريطاني له والأخطار المستقبلية المترتبة عليه سواء على العراق ذاته أم على البلدان العربية فرادى أو قضاياها الإجمالية، وبما يعني حق الشعب البحريني وقواه ليس فقط في التعبير عن موافقه تجاه تلك القضايا وهو الحد الأدنى على أية حال، وإنما القدرة من خلال الممارسة الديمقراطية وخاصة في سياق صناعة القرار، من التأثير الفاعل على تلك التوجهات والقرارات وبما يضمن انسجامها مع التوجه الشعبي نحو تلك الحالات وقضاياها. إن تواصل الافتراقات بين طرفيها الرسمي والشعبي في مجال السياسات الخارجية تلك، يثير مخاوف حقيقية بأن التحصين الداخلي لم يتم بشكل كاف؛ فطالما هناك سياسات خارجية منفصلة عن رغبات وتوجهات الرأي العام البحريني وقواه وتياراته، فإن تلك التحولات الديمقراطية على أهميتها تبقى مسألة فيها نظر وتحتاج إلى مزيد من التحصين وذلك بأن يكون للسلطة التشريعية دور فاعل في السياسة الخارجية أو مراقبتها على نحو فعال .

هوامش ومصادر الفصل الرابع:

١٠٦- عن الإصلاحات و الاستفتاء و المواقف الشعبي انظر ؛

" ٩٨،٤٥ ٪ صوتوا لصالح ميثاق البحرين الوطني " جريدة (البيان) (الإمارات)، السبت في ٢٠٠١/٢/١٧ ، زيارة في نفس اليوم لموقع الجريدة على الشبكة العالمية (www.Albayan.co.ae).

١٠٧- عن بعض الإجراءات التي اتخذتها القيادة من إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المبعدين وإلغاء قانون أمن الدولة . . الخ ؛ انظر ما يلي ؛ |

" البحرين: لا سجناء سياسيين بعد عفو خاص أصدره الأمير " الحياة (لندن) في الاثنين ، ٢٠٠١/٢/١٢ ، ص١٦ ، ؛ وكذلك " البحرين تلغي قانون أمن ومحكمة أمن الدولة" الجزيرة (السعودية) ، في الاثنين ٢٠٠١/٢/١٩ ، ص٢٩،١ ؛ "معارضان يعودان اليوم إلى البحرين بعد غياب ٣٠ عاماً" الشرق الأوسط ، عدد ٨١٢٨ في الأربعاء ٢٠٠١/٢/٢٨ ، ص٤١ ، ، (والعائدان هم عبد الرحمن النعيمي و عبد النبي العسكري من قادة "الجبهة الشعبية في البحرين") ؛ وكذلك "برز شخصية دينية بحرينية معارضة تعود اليوم من قم : الشيخ عيسى قاسم يتحدث . . عن عودته" الشرق الأوسط ، عدد # ٨١٣٦ في الخميس ٢٠٠١/٣/٨ ، ص١ ؛ وكذلك " المعارض البحريني العائد لن يتعاطى الشأن السياسي " الحياة ، عدد # ١٣٨٧٣ في السبت ١٠ /٣/٢٠٠١ م ص٦١ ، (والإشارة هنا للشيخ عيسى قاسم) . ؛ وكذلك ؛ " قافود

البحرين العائد من قم : هدفنا الإصلاح لا قلب الحكم " الوطن (الكويت)، عدد # ٩٠٠٣ في الجمعة ٢٠٠١/٣/٩ ، ص ١٥٠١، (والإشارة هي للشيخ عبد النبي على قافود)؛ وكذلك، عن آخر العائدين ، انظر: "المعارض البحرين، الجمري يعود للنعامة بجنسية بريطانية" الشرق الأوسط ، عدد # ٨٢٢٧ ، في الخميس ، ٢٠٠١-٦-٧م ، ص ١، ٤ (الإشارة هنا هي ل- منصور الجمري بعد غياب ٢٠ عاما تقريبا، وقد أكد الجمري تأييده للإصلاحات وعدم تنازله عن جنسيته البحرينية، و انه قبل بالجنسية البريطانية للضرورة القاهرة) .؛ وعن إلغاء قانون أمن الدولة، انظر ؛ "البحرين: تلغي أمن ومحكمة أمن الدولة" الجزيرة (السعودية) الاثنين ٢٠٠١/٢/١٩ ، ص ٢٩٠١ .

١٠٨- وعن لجنة تفعيل مبادئ الميثاق الوطني والذي صوت عليه ، انظر ؛ "تضم وزيرين وسيدتين : البحرين تعين أعضاء لجنة (الميثاق)" الوطن (القطرية)، عدد # ٢٠٣٩ في الثلاثاء ٢٠٠١/٤/٣ ، ص ١٥ .

١٠٩- وعن اللقاءات والحوارات وتزايدها بعد التوجهات الجديدة للقيادة البحرينية، وموقف القيادة البحرينية منها والذي يتراوح بين التشجيع والحذر ، انظر ؛ "تحدث فيها معارضون وعائدون من المنفى : ندوة في البحرين تنتقد التغيير الوزاري" الوطن (السعودية)، عدد # ٢٠٧ في الثلاثاء ٢٠٠١/٤/٢٤ ، ص ٤ ؛ وكذلك "أبدى ارتياحه لندوات الحوار في البلاد ؛ أمير البحرين : تتعهد باستمرار الانفراج والانتخابات التشريعية تجري قبل ٢٠٠٤م" الوطن (السعودية) ، عدد # ٢٠٩ في الخميس ٢٦/٤/٢٠٠١م ، ص ٣ ، وكذلك ، " أكد أن لا تعاون مع مساع لـ "جرنا إلى نفق مظلم " . أمير البحرين : قوى أجنبية تحاول ضرب تلاحم شعبنا" الحياة (لندن) ، عدد # ١٣٩٢٠ في ٢٦/٤/٢٠٠١م ، ص ٢ ؛ وكذلك "اتصالات لحوار وطني يرسخ الإصلاحات والاتجاه الديمقراطي ، أمير البحرين يكسر التقاليد ويستقبل الجمري و٣ عائدتين" الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٥ في الأربعاء ٢٠٠١/٣/٧م .

١١٠- عن تزايد تشكل التكوينات المجتمعية السياسية بما في ذلك جمعية أهلية مستقلة لحقوق الإنسان في البحرين ، انظر ؛

"البحريسيون يتجهون لتشكيل تجمعات سياسية والحكومة تذكرهم بعدم قانونية العمل الحزبي" الوطن (السعودية)، عدد # ١٧٧ في الأحد ٢٥/٣/٢٠٠١م، ص ٣؛ وكذلك، "ولي عهد البحرين يبحث مع فعاليات وطنية، المناامة: إشهار جمعية حقوق الإنسان" الوطن (السعودية) عدد # ١٥٢ في الأربعاء ٢٨/٢/٢٠٠١م، ص ١؛ وكذلك "البحرين: إشهار "حقوق الإنسان" ومقاومة التطبيع قريباً" القبس (الكويت)، عدد # ٩٩٥٤ الاثنين ٥/٣/٢٠٠١م.

١١١- وعن الاتحاد النسائي، انظر؛

"البحرين: ٥ جمعيات نسائية تتفق على وضع مشروع لاتحاد نسائي" الوطن (السعودية)، عدد # ١٩٩ في الاثنين ١٦/٤/٢٠٠١م، ص ٢.

١١٢- وعن نقابات العمال، انظر؛

"البحرين: تعترم السماح بتكوين نقابات للعمال" الراية (القطرية)، عدد # ٦٩١٨ في ١٦/٤/٢٠٠١م، ص ١. وهذا وقد سمحت البحرين بالفعل بتشكيل نقابة للعمال، في ذلك انظر: "البحرين ثاني دولة خليجية تسمح بنقابات للعمال" الجزيرة. نت، في ٢٥-٩-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية).

١١٣- عن الانتخابات البلدية والنيابية ونائجها لصالح الإسلاميين وكذلك بعض الانتقادات والفعاليات تجاه تلك الانتخابات والموقف منها، انظر التالي: "الإصلاحات السياسية في البحرين" برنامج الاتجاه المعاكس - ضيوف الحلقة؛ د. سعيد الشهابي وهو معارض من حركة أحرار البحرين، وعبد الله هاشم، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في البحرين، قناة الجزيرة (قطر)، في ٢٤-٩-٢٠٠٢م، على، الجزيرة. نت، في ٢٨-٩-٢٠٠٢م؛ "مشروع الميثاق في البحرين"، برنامج الاتجاه المعاكس (ضيف الحلقة منصور الجمري، الناطق باسم حركة أحرار البحرين، وكان من المفترض أن يشارك بالبرنامج د. هلال الشايجي إلا أنه امتنع في آخر لحظة استجابة لأمر من البحرين بعدم المشاركة)، قناة الجزيرة (قطر)، في ١٣-٢-٢٠٠٢م، على الجزيرة. نت، في ١٦-٢-٢٠٠٢م؛ "البحرين ومستقبل الإصلاحات الدستورية" برنامج أكثر من رأي، (شارك فيه: علي سلمان، رئيس

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، وعمر الحسن، رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، و حمزة الحسن، كاتب و صحفي سعودي)، قناة الجزيرة (قطر)، في ١٥-٢-٢٠٠٢م، على، الجزيرة. نت، في، ١٧-٢-٢٠٠٢م، في الجولة الأولى من انتخابات المجالس البلدية (في ٩-٥-٢٠٠٢م) "البحرينيون يقترحون لانتخابات المجالس البلدية" الجزيرة. نت، في، ٨-٥-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز)؛ عن الجولة الثانية لانتخابات المجالس البلدية والنتائج النهائية انظر؛ "التيارات الإسلامية بالبحرين تحصد مقاعد المجلس البلدي" الجزيرة. نت، في، ١٨-٥-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز)؛ وعن اخفاقات المرأة البحرينية انظر: "فشل البحرينيات في الانتخابات البلدية" البي بي سي أونلاين، في، ١٠-٥-٢٠٠٢م؛ وعن الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية في (٢٥-١٠-٢٠٠٢م) انظر؛ "البحرينيون ينتخبون أول برلمان منذ ثلاثة عقود" الجزيرة. نت، في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي؛ وكذلك انظر: "نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدما كبيرا للإسلاميين" الجزيرة. نت، في، ٢٥-١٠-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي؛ وكذلك عن الجولة الثانية للانتخابات البرلمانية في، ٣١-١٠-٢٠٠٢م، انظر: "البحرينيون يدلون بأصواتهم في الجولة الثانية للانتخابات" الجزيرة. نت، في، ٣١-١٠-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية). وعن بعض الفعاليات والمواقف من تلك الانتخابات انظر: قبل يومين من الانتخابات البرلمانية؛ "٧٥ ألف بحريني يحضرون ندوة للمعارضة" الجزيرة. نت، في ٢٣-١٠-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية)؛ هذا وكانت أربع من الجمعيات البحرينية السياسية ((وهي: جمعية الوفاق الوطني الإسلامية وهي تمثل التيار الشيعي الرئيس، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي وهي إئتلاف لقوميين ويساريين ومستقلين، وجمعية التجمع القومي الديمقراطي - قوميين بعثيين، وأخيرا جمعية العمل الإسلامي - شيعية تحت التأسيس))، قد أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات النيابية تلك. في ذلك انظر: "أربع جمعيات سياسية بحرينية تعلن مقاطعتها للانتخابات" الجزيرة. نت، في، ٣-٩-٢٠٠٢م، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية). هذا وفي منتصف شهر نوفمبر من العام نفسه، قام الملك حمد بتعيين أربعين عضوا لمجلس الشورى، والذي، طبقا للميثاق الوطني، يشكل مع المجلس المنتخب، المجلس الوطني

كسلطة تشريعية مشتركة، وتلك الوظيفة التشريعية لمجلس الشورى المعين تمثل إحدى الانتقادات الرئيسة من قبل بعض المعارضة البحرينية ورموزها على طبيعة التحولات الديمقراطية وبعض من عناصر الميثاق الوطني لعام ٢٠٠١م وذلك قياساً ومقارنة بدستور البحرين لعام ١٩٧٣م، في ذلك انظر : " ملك البحرين يعين مجلس شورى يضم يهودياً ومسيحياً " الجزيرة . نت ، في ، ١٦-١١-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (وكالات) .

١١٤- عن التأييد البريطاني والأمريكى للتوجهات الإصلاحية البحرينية، انظر ؛

"واشنطن تمنى المنامة على نتيجة تصويت " الميثاق الوطني " الرياض (السعودية) في الأحد ١٨/٢/٢٠٠١م . وعن بريطانيا ورد تأييدها في ؛ " البحرين تقترح للميثاق ومعارضون يشاركون " الحياة (لندن) . في الخميس ١٥/٢/٢٠٠١م ، ص ٦٢،١ . وعندما بدأت الانتخابات البرلمانية البحرينية في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ((فقد رحبت الولايات المتحدة الأميركية بهذه الانتخابات وشجعت الملكة على التقدم في طريق ما أسمته بالإصلاحات السياسية . وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية " نرحب بالتزام البحرين حيال الإصلاح السياسي، ونشجع بقوة حكومة البحرين على الاستمرار في هذا الطريق"، مشيراً إلى أن النساء تمكن من التصويت وكن مرشحات . أضاف "إننا نتظر نتائج هذه الانتخابات التشريعية الأولى منذ السبعينات في البحرين ونستمر في الاعتقاد بأن انتخابات حرة ونزيهة هي خطوة مهمة نحو إقامة دولة يسودها مزيد من التعددية")) . عن تصريحات وزارة الخارجية الأميركية تلك ، انظر ما يلي: "نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدماً كبيراً للإسلاميين" مصدر سابق .

١١٥- في أطروحتنا عن إشكالية " المجتمع المدني " على ضوء تريف المدن العربية انظر دراستنا التالية؛ متروك الفالح ، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية : دراسة مقارنة لإشكالية " المجتمع المدني" في ضوء تريف " المدن" (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، مارس ، ٢٠٠٢م) .

١١٦- وعن أطروحة ايليا حريق عن التكوينات التقليدية وعدم معارضتها بالضرورة للديمقراطية ، انظر مقالته القيمة التالية ؛ ايليا حريق ، " التراث العربي

والديمقراطية : الذهنيان والمسالك "المستقبل العربي ، عدد # ٢٥١ (١/٢٠٠٠ م) ص ٤-٢٩ ، وخاصة ص ٢٨-٢٩ .

١١٧- عن الانتقادات من قبل بعض المعارضة ومواقفها من الانتخابات وخاصة النيابة في أكتوبر ٢٠٠٢ م، انظر ما ورد في : هامش # ١١٣ .

١١٨- عن القيود على مواقع الإنترنت للمعارضة انظر :

"البحرين تغلق مواقع للمعارضة على الإنترنت " الي بي سي اونلاين ، في ٢٧-٣-٢٠٠٢ م . و كذلك يلاحظ استمرار بعض الاعتراضات على الممارسات الأمنية المتصلة بالسجون في ذلك انظر: "إضراب ١٥ سجيناً بحرينياً عن الطعام " الجزيرة . نت، في ٢٥-٤-٢٠٠٣ م، ص الوطن العربي .

١١٩- عن المظاهرات البحرينية المؤيدة للفلسطينيين ضد أمريكا والكيان الصهيوني، انظر : "مظاهرون بحرينيون يهاجمون السفارة الأمريكية .. " الجزيرة- نت، في ، ٥-٤-٢٠٠٢ م . ؛ و كذلك: "السفارة الأمريكية في البحرين تغلق أبوابها اليوم " الجزيرة- نت ، في ، ٦-٤-٢٠٠٢ م. ؛ و كذلك : "مظاهرات دعم الفلسطينيين تسقط قتيلين بالأردن و البحرين " الجزيرة- نت ، في ، ٧-٤-٢٠٠٢ م. هذا وقد استمرت الاحتجاجات الشعبية في البحرين من وقت إلى آخر طوال شهر أبريل ٢٠٠٢ م . كما اندلعت مظاهرات شبه يومية ضد العدوان والغزو الأمريكي والبريطاني للعراق منذ ما قبل العدوان نفسه في ٢٠-مارس-٢٠٠٣ م وأثناء العدوان وما تبعه من احتلال للعراق بعد ٩-٤-٢٠٠٣ م فصاعداً . وعن المظاهرة السلمية الأخيرة ضد البطالة، انظر: "مئات من المتظاهرين البحرينيين ضد البطالة" قناة (الجزيرة)، نشرة أخبار الساعة الثانية مساءً (جر نتش) ، ٤-٥-٢٠٠٣ م .

١٢٠- عن تمسك القوى والجمعيات الأساسية المعارضة بدعم الإصلاحات، رغم تحفظاتها العامة، انظر ما يلي: "ست جمعيات بحرينية تعلن ميثاقاً لدعم الإصلاحات " الجزيرة . نت (نقلاً عن الفرنسية) ، في ، ٢-٣-٢٠٠٣ م ، ص الوطن العربي . وتلك الجمعيات هي : جمعية المنذر التقدمي الديمقراطي (تم التوقيع في مقرها)، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي، والوفاء الوطني الإسلامية (كبرى

الغرب و المجتمع و الدولة و الديمقراطية ————— الحالة البحرينية

الجمعيات السياسية في البحرين) والتجمع القومي الديمقراطي، والوسط العربي الإسلامي الديمقراطي.

مصادر الدراسة

أولاً : المصادر العربية

١- الكتب

احمد ، يوسف احمد ، الصراعات العربية العربية ١٤٤٥ - ١٩٨١ :
دراسة استطلاعية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩م) .

إبريس ، محمد السعيد ، النظام الإقليمي للخليج العربي (بيروت :
مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢٠٠٠م) .

جلال أمين، "العولمة والدولة " ، في ، السيد ياسين وآخرون ، العرب
والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١٩٩٨) .

حسين ، عدنان السيد (منسق) و آخرون ، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، ١٩٩٧م).

سعيد الشهابي ، البحرين (١٩٢٠ - ١٩٧١) : قراءة في الوثائق البريطانية (بيروت : دار الكنوز الأدبية ، ط ١ ، ١٩٩٦م) .

العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المستقبل (الجزء الأول) : الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ٢٠٠٠م).

الفالح، متروك " التعقيبات . . . (١) " في ، السيد ياسين وآخرون ، العرب والعولمة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ١٩٩٨)، ص ١٧١-١٧٦ .

الفالح ، متروك " تعقيب . . . (١) " على ورقة عدنان السيد حسين "الإمكانات السياسية العربية " في ، العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المستقبل (الجزء الأول) : الدراسات الأساسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ٢٠٠٠م) ص ٨٨٥-٨٩٦ .

الفالح، متروك، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية: دراسة مقارنة لإشكالية " المجتمع المنني " في ضوء تريف " المدن (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ١ ، مارس ، ٢٠٠٢م) .

ياسين ، السيد وآخرون ، العرب و العولمة (بيروت : مركز دراسات
الوحدة العربية ، ط ١ ١٩٩٨).

يوميات ووثائق الوحدة العربية (بيروت : مركز دراسات الوحدة
العربية ، ١٩٩٦) .

.....

٢ - البيانات والعرائض

بيان الوطنيين الديمقراطيين البحرينيين المعنون " من اجل حياة
ديمقراطية في البحرين " ، ، في ٣٠ / مارس / ١٩٩٥ .

بيان الوطنيين الديمقراطيين، المعنون ، " نحو حوار وطني عام " ١٤ /
١٠ / ١٩٩٥ .

بيان الوطنيين الديمقراطيين عن " اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان
الأستاذ والكاتب احمد الشملان " في ٥ / ٣ / ١٩٩٦ .

العريضة النسائية عام ١٩٩٥ .

العريضة المطالبة بعودة المجلس الوطني ، ١٥ / ١١ / ١٩٩٢ .

العريضة الشعبية . والتي قيل أن أكثر من عشرين ألف من البحرينيين
وقّعوها عام ١٩٩٤ م .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين " منكرة الى اتحاد المحامين
العرب حول ابعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين" الامل، عدد # ٦ ،
السنة السادسة (١٩٩٢) ، ص ٦ .

.....

٣ - التقارير والمراسلات والمناقشات

" رسالة (بالفاكس) من اللورد ايفبوري Avebury إلى الشمالين
" الرقم # 9513014. p ، في ١٣/١/١٩٩٥ ، /

" رسالة اللورد Avebury إلى دوغلاس هوغ Douglas
" برقم 9513011 p وتاريخ ١٣/١/١٩٩٥ .

" مناقشات مجلس اللوردات البريطاني في ٥/٦/١٩٩٥ " السجل
الرسمي لمناقشات المجلس (Hansard) في الساعة ٧،٢٧ مساءً .
ترجمه حركة أحرار البحرين ، لندن (فاكس ٠٨٩ ١٧٢٧٨٩٠٤٤١٧ +) .

منظمة مراقبة حقوق " البحرين: التطورات في مجال حقوق الإنسان"،
فسي ، التقرير السنوي للإنسان لعام ٢٠٠٠م . موقع المنظمة على الانترنت
(اللغة العربية).

منظمة العفو الدولية ، " البحرين" في ، تقرير العام ١٩٩٩م . موقع
المنظمة على الانترنت (اللغة العربية).

.....

٤ - الدوريات و المجلات و الصحف

" أبدى ارتياحه لسنوات الحوار في البلاد ؛ أمير البحرين : نتعهد
باستمرار الانفراج والاندخابات التشريعية تجري قبل ٢٠٠٤م " الوطن
(السعودية) ، عدد # ٢٠٩ في الخميس ٢٦/٤/٢٠٠١م ، ص ٣ .

" ابرز شخصية دينية بحرينية معارضة تعود اليوم من قم : الشيخ
عيسى قاسم يتحدث . . . عن عودته " الشرق الأوسط ، عدد # ٨١٣٦ في
الخميس ٨/٣/٢٠٠١ ، ص ١.

أبو عمود ، محمد سعد "العلاقات العربية - الغربية في النصف الثاني من القرن العشرين " السياسة الدولية # ١٣٩ (٢٠٠٠/١) ص ٨-٢٩ .

" اتصالات لحوار وطني يرسخ الإصلاحات والاتجاه الديمقراطي ، أمير البحرين يكسر التقاليد ويستقبل الجمري و ٣ عائدتين " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٥ في الأربعاء ٧/٣/٢٠٠١ م .

احمد ، يوسف احمد " النزاعات العربية - الغربية " المستقبل العربي # ١٦٢ (١٩٩٦/٥) ص ١٠٢-١٠٩ .

" الأحداث أثبتت صحة نظرتنا إلى مخاطر الإرهاب ، . . . " الحياة # ١٢٠٧٣ في الجمعة ١٥/٣/١٩٩٦ ، ص ٤ .

" أزمة الخليج . . . التطورات والاحتمالات " السياسيات الدولية # ١٠٣ (١٩٩١/١) ص ٣٢ - ١٨٦ .

" أسماء وتواريخ الإبعاد لعام ١٩٩٣ ... " في ؛ الأمل # ١٩ (٦ / ١٩٩٣) ص ٧-٨ .

" اعتقال النساء يثير رد فعل واسع . . . تضامن مع المعتقلين " الأمل # ٤٥ (١٩٩٦/٣) ص ٣ .

" أكد أن لا تهاون مع مساع لـ " جرننا إلى نفق مظلم " . أمير البحرين : قوى أجنبية تحاول ضرب تلاحم شعبنا " الحياة (لندن) ، عدد # ١٣٩٢٠ في ٢٦/٤/٢٠٠١م ، ص٢ .

" أكثر من ١١٠ مبعد لعام ١٩٩٢م و عم السماح بالعودة ... " الأمل # ١٨ (١٥/٥/١٩٩٣) ص ٤ .

" أمير البحرين عزز مجلس الشورى بزيادة أعضاءه . . . " النهار في ١٣/٩/١٩٩٦م ، ص ١٤ .

" أمير البحرين يشير إلى تطوير صلاحيات مجلس الشورى " الحياة في ٢/١٠/١٩٩٥ ، ص ١ .

" البحرين : إشهار " حقوق الإنسان " ومقاومة التطبيع قريباً " القبس (الكويت) ، عدد # ٩٩٥٤ الاثنين ٥/٣/٢٠٠١م .

" البحرين تسحب سفيرها من طهران وتخفيض التمثيل الدبلوماسي : إحباط مخطط مدعوم من إيران لقلب نظام الحكم في البحرين بالقوة " عكاظ (السعودية) # ١٠٨٨٨ في ١٨/١/١٤١٧هـ الموافق ٤/٦/١٩٩٦ ، ص ١٣ .

" البحرين تسمح بنشر طائرات أمريكية بأرضها " السياسة (الكويت)
١٩٩٦/٩/١ ص ١ .

" البحرين : ٥ جمعيات نسائية تتفق على وضع مشروع لاتحاد نسائي
" الوطن (السعودية) ، عدد # ١٩٩ في الاثنين ١٦/٤/٢٠٠١م ص ٢ .

" البحرين : تعترم السماح بتكوين نقابات للعمال " الراية (القطرية) ،
عدد # ٦٩١٨ في ١٦/٤/٢٠٠١م ، ص ١

" البحرين تقترح للميثاق ومعارضون يشاركون " الحياة (لندن) . في
الخميس ١٥/٢/٢٠٠١م ، ص ١، ٢، ٦ .

" البحرين : تلغي أمن ومحكمة أمن الدولة " الجزيرة (السعودية)
الاثنين ١٩/٢/٢٠٠١ ، ص ١، ٢٩ .

" البحرين : فشل الحكومة والمعارضة في التوصل إلى اتفاق " الوطن
(القطرية) في ١٢/٩/١٩٩٥ ، ص ١ .

" البحرين : النص الكامل لرسالة ٥ شخصيات طلبت السماح لها
بمبادرة للتهنئة " الحياة عدد # ١١٩٥٠ في الجمعة ١٠/١١/١٩٩٥ ص ٧ .

" البحرين : لا سجناء سياسيين بعد عفو خاص أصدره الأمير " الحياة
(لندن) في الاثني ، ٢٠٠١/٢/١٢ ، ص ٦٠١ .

" البحرينيون يتجهون لتشكيل تجمعات سياسية والحكومة تذكرهم بعدم
قانونية العمل الحزبي " الوطن (السعودية) ، عدد # ١٧٧ في الأحد ٣٥/
٢٠٠١/٣ ، ص ٣ .

"البرلمان اليمني يصادق السبت على معاهدة جدة وملاحقها الأربعة
للحدود بين السعودية واليمن..... نص المعاهدة "الشرق الأوسط #٧٨٧٧
في الخميس (٢٢ /٦/ ٢٠٠٠م ص ٤.

" بيانات دولية متنوعة عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين
وخاصة لأعوام ١٩٩٦ " الأمل # ٤٥ (٣/١٩٩٦) ، ص ٣.

" بريطانيا تجدد مسانقتها البحرين ضد أي تهديد " الحياة # ١٢١٦٣
في الجمعة ١٤/٦/ ١٩٩٦ ، ص ٤ .

" تطوير مجلس الشورى البحريني في نهاية العام " الشرق الأوسط في
١١/٢/ ١٩٩٥ ، ص ١.

" تحدث فيها معارضون وعائدون من المنفى : ندوة في البحرين تنتقد التغيير الوزاري " الوطن (السعودية) ، عدد # ٢٠٧ في الثلاثاء ٢٤/٤/٢٠٠١ ، ص ٤ .

" تضم وزيرين وسيدتين : البحرين تعيين أعضاء لجنة (الميثاق)" الوطن (القطرية) ، عدد # ٢٠٣٩ في الثلاثاء ٣/٤/٢٠٠١ ، ص ١٥ .

" تنافس أمريكي فرنسي على منطقة الخليج " لوفياغو (الفرنسية) في ٢٨/٢/١٤١٧هـ ، ص ٢٨ كما ورد في الملف الصحفي (تهامة) # ٥٢٦ في ٢٤/٧/١٩٩٦ ص ٤٦ .

" الجديد في تقرير الخارجية الأمريكية لعام ١٩٩١ حول وضعية حقوق الإنسان في البحرين " الأمل # ٧ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٨-٩ .

" حريق ، ايليا ، " التراث العربي والديمقراطية : الذهنيان والمسالك " المستقبل العربي ، عدد # ٢٥١ (١/٢٠٠٠م) ص ٤-٢٩ .

" الحمد ، تركي " أزمة الخليج : الجذور والآثار " المستقبل العربي # ١٥٢ (١٠/١٩٩١) ص ٧٣-٨٢ .

" حقوق الإنسان خلال سبتمبر فبراير (شباط) [١٩٩٦] . . . " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص ٢-٣ .

" حول إبعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينيين " الأمل # ٦ السنة الثانية (١٩٩٢) ص ٦ .

" (حول برنامج المساعدات الأمريكية) من يساعد من ؟ " الأمل # ١٩ (١٩٩٣/٦) ص ١١-١٢ .

" حول زيارة ولي العهد إلى بريطانيا والولايات المتحدة " الأمل # ٤٥ (مارس ١٩٩٦) ص ٧ .

" الخليج بعد الحرب (ملف العدد) " السياسة الدولية # ١٠٥ (٧ / ١٩٩١) ص ٨٢-١٥٤ .

رأفت ، إجلال " العلاقات المصرية - السودانية : رؤية مصرية " السياسة الدولية # ١٤٠ (٢٠٠٠/٤) ص ٥٣-٥٩ .

" زيادة أعضاء " الشورى " البحريني إلى ٤٠ عضواً " عكاظ # ١٠٩٨٨ في ٢٩/٤/١٤١٧هـ ص ٨ .

سالم ، علاء " إضرابات الشيعة في البحرين : أبعاد أزمة الدولة الوطنية في الخبرة العربية " السياسة الدولية ، عدد # ١٢٦ (١٠ / ١٩٩٦) ص ١٤٨-١٥١ .

" السفارة الأمريكية نشطة " الأمل # ٢ (أكتوبر / نوفمبر، ١٩٩١م)
ص ٧ .

" سلطات هند رسون تعقل المواطنين العائدين " الأمل # ١٧ (٤/
١٩٩٣) ص ٢ ؛ الأمل # ١٨ (٥/١٩٩٣) ص ١-٣ .

" شافنل ، توم وويليام وانتهاك حقوق الإنسان " الأمل # ١٧ (٤/١٩٩٣
ص ١٠-١٢ .

الطهيفي ، بريعمة بن عبد ربه " بعد ٦٦ عاماً : معاهدة نهائية للحدود
بين اليمن والسعودية " السياسة الدولية # ١٤١ (٧/٢٠٠٠م) ص ١٤٩-
١٥١ .

عبد الصادق ، علي " العنف السياسي في البحرين " شؤون الأوسط
عدد # ٧٨-٧٩ (١٢/١٩٩٨-١/١٩٩٩) ص ٤١-٥٨ .

عبد اللوي ، عبد الله " نهاية التاريخ / بداية التاريخ : الأيدلوجيا
العربية بعد أزمة الخليج نظرة إلى المستقبل " ، المستقبل العربي # ١٦٣
(٩/١٩٩٢) ص ٨٣-٨٦ .

عبد الله ، عبد الخالق (أدار الحوار) وآخرون " العلاقات الخليجية -
الأمريكية : حلقة نقاشية " المستقبل العربي # ٢٤٧ (١٩٩٩/٩) ص ٩٦ -
١٣٨ .

عمر ، جار الله و آخرون " مناقشة كتاب " النزاعات الأهلية العربية :
العوامل الداخلية والخارجية " المستقبل العربي # ٢٣١ (١٩٩٨/٥) ص
١٢٨ - ٤٢ .

" عند التصويت ، خالفوا إرادة آلامه " الأمل # ٤ (يناير / ١٩٩٢)
ص ٢٠ .

" قافود البحرين العائد من قم : هدفنا الإصلاح لا قلب الحكم " الوطن
(الكويت) ، عدد # ٩٠٠٣ في الجمعة ٩/٣/٢٠٠١ ، ص ١٥،١ .

لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين " مذكرة الى اتحاد المحامين
العرب حول ابعاد حكومة البحرين لمواطنين بحرينين " الامل ، عدد # ٦
، السنة السادسة (١٩٩٢) ، ص ٦ .

" لماذا هند رسون مديراً عاماً للأمن ؟! " الأمل # ٢١ (١٩٩٣/٨)
ص ٢ .

المديرس ، فلاح عبد الله " الشيعة في المجتمع البحريني والاحتجاج السياسي " السياسة الدولية ، عدد # ١٣٠ (١٩٩٧/١٠) ، ص ٨-٢٣ .

" المعارض البحريني ، الجمري يعود للمنامة بجنسية بريطانية " الشرق الأوسط ، عدد # ٨٢٢٧ ، في الخميس ، ٧-٦-٢٠٠١ م ، ص ١ ، ٤ .

" المعارض البحريني العائد لن يتعاطى الشأن السياسي " الحياة ، عدد # ١٣٨٧٣ في السبت ١٠/٣/٢٠٠١ م ص ١ ، ٦ .

" معارضان يعودان اليوم إلى البحرين بعد غياب ٣٠ عاماً " الشرق الأوسط ، عدد ٨١٢٨ في الأربعاء ٢٨/٢/٢٠٠١ ، ص ١ ، ٤ .

" المنامة تَبث اعترافات الموقفين . . . دبلوماسي إيراني في دمشق متورط بالمؤامرة " الحياة # ١٢١٥٥ في ٢٠/١/١٤١٧ هـ الموافق ٦/٦/١٩٩٦ ، ص ١

" نائبة بريطانية : مجلس الشورى في عمان صيغة مناسبة للمشاركة السياسية " الحياة في ٢٤/١١/١٩٩٥ ، ص ٥ .

" نص رسالة النائب كين كوتس إلى أمير البحرين " الأمل # ٢٣ (أكتوبر - نوفمبر) ١٩٩٣ ، ص ٣ .

" هل تدخل واشنطن على الخط " الأمل # ١٤ (١٢ / ١٩٩٢ - ١ / ١٩٩٣) ص ٢ .

هيكل ، محمد حسنين: جذور العصيان بين مشكلتي الأمن والإرهاب " الوطن (القطرية) عدد # ١٠ (١٢ / ٥ / ١٩٩٥) ص ١٤ .

" واشنطن تهنيئ المنامة على نتيجة تصويت " الميثاق الوطني " الرياض (السعودية) في الأحد ١٨ / ٢ / ٢٠٠١ م .

" وزير الداخلية البحريني لـ الحياة : جاهزون للتصدي لما يهدد أمننا " الحياة # ١٢١٦٣ في الجمعة ١٤ / ٦ / ١٩٩٦ ، ص ٤ .

" وزير الدفاع البحريني : إيران تتفق الملايين على شراء السلاح ... ولا نستطيع منع أو تحديد التواجد الأمريكي " الوفد في ١٧ / ١٢ / ١٩٩٥ ، ص ٥ .

" وفد لجان حقوق الإنسان في الخليج العربي في زيارة للبرلمان الأوروبي " الأمل # السنة الثانية ١٩٩٢ ص ١٧-١٨ .

" وفد المعارضة الوطنية والإسلامية البحرينية في جولة أوروبية " الأمل # ١٤ (ديسمبر / ١٩٩٣) ص ٨ - ١٠ .

" ولي عهد البحرين : أمريكا وبريطانيا ملتزمتان أمن المنطقة
واستقرارها " الحياة # ١٢٠٧٣ ، في الجمعة ، ١٥/٣/١٩٩٦
ص ٤ .

" ولي عهد البحرين يبحث مع فعاليات وطنية ، المنامة : إشهار جمعية
حقوق الإنسان " الوطن (السعودية) عدد # ١٥٢ في الأربعاء ٢٨/٢/
٢٠٠١ ، ص ١ .

.....

٥ - فضائيات واذاعات وانترنت

" اختتام قمة شرم الشيخ و خلافات بشأن التطبيع : بوش يتعهد
للعرب بتحقيق السلام و محاربة الإرهاب " الجزيرة . نت ، في ،
الأربعاء ، ٤/٦/٢٠٠٣م ، ص الوطن العربي .

" أربع جمعيات سياسية بحرينية تعلن مقاطعتها الانتخابات " الجزيرة . نت ، في ، ٣-٩-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" الإصلاحات السياسية في البحرين " برنامج الاتجاه المعاكس - ضيوف الحلقة ؛ د. سعيد الشهابي و هو معارض من حركة أحرار البحرين ، و عبد الله هاشم ، رئيس التجمع الوطني الديمقراطي في البحرين ، قناة الجزيرة (قطر) ، في ، ٢٤-٩-٢٠٠٢م ، على ، الجزيرة . نت ، في ، ٢٨-٩-٢٠٠٢م .

" إضراب ١٥ سجيناً بحرينياً عن الطعام " الجزيرة . نت ، في ٢٥-٤-٢٠٠٣م ، ص الوطن العربي .

" .. اعتقال ثلاثة مواطنين اتهموا بالانفجارات بداية الشهر..... وفي تقريرها بعد النشرة ، مقابلة مع محمد المطوع (وزير الأعلام البحريني) الإذاعة البريطانية - القسم العربي ، نشرة أخبار الساعة ٨ مساءً جر ينتص ١٠/١/١٩٩٦ .

" ... بيان الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية في البحرين ومطالبته أعضائه بعدم تقديم المساعدات الأمنية والسلاح إلى الحكومة البحرينية قبل إعادة الديمقراطية الانتخابية.... " قناة الجزيرة (قطر) نشرة أخبار الساعة ٤,٣٠ مساءً جر ينتص ٢٠/٩/١٩٩٧ .

"البحرين تعيد العمل بالنظام البرلماني" بي بي سي أونلاين على الشبكة العالمية، على صفحة الأخبار ، في ١٦/١٢/٢٠٠٠م

"البحرين تغلق مواقع للمعارضة على الإنترنت " البي بي سي أونلاين، في ٢٧-٣-٢٠٠٢ م .

"البحرين ثاني دولة خليجية تسمح بنقابات للعمال " الجزيرة . نت ، في ٢٥-٩-٢٠٠٢ م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" البحرين و مستقبل الإصلاحات الدستورية " برنامج اكثر من رأي ، قناة الجزيرة (قطر) ، في ١٥-٢-٢٠٠٢م ، على ، الجزيرة. نت ، في ، ١٧-٢-٢٠٠٢م

" البحرينيون يدلون بأصواتهم في الجولة الثانية للانتخابات " الجزيرة . نت ، في ، ٣١-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" البحرينيون ينتخبون أول برلمان منذ ثلاثة عقود " الجزيرة . نت ، في ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي .

" البحرينيون يقترعون لانتخابات المجالس البلدية " الجزيرة . نت ،
في ، ٨-٥-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن رويترز) .

" الستيات الإسلامية بالبحرين تحصد مقاعد المجلس البلدي "
الجزيرة . نت ، في ، ١٨-٥-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن
روترز) .

" ٩٨،٤٥ % صوتوا لصالح ميثاق البحرين الوطني " جريد (البيان)
(الإمارات) ، السبت في ١٧/٢/٢٠٠١ ، زيارة في نفس اليوم لموقع
الجريدة على الشبكة العالمية (www.Albayan.co.ae.)

" ٧٥ ألف بحريني يحضرون ندوة للمعارضة " الجزيرة . نت ،
في ٢٣-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (نقلا عن الفرنسية) .

" ... الحركة الإسلامية البحرينية المعارضة طالبت التجار في
البحرين بالتوقف عن العمل (الإضراب) نهاية رمضان احتجاجاً على ما
وقع خلال العام ، وإحياء لذكرى من سقطوا قتلى على أيدي السلطات
البحرينية " الإذاعة البريطانية - القسم العربي ، نشره أخبار الساعة # ٩
مساءً جر يننثس ، ١٢/٢/١٩٩٦ .

" ذكرت الإذاعة إن وزارة الداخلية البحرينية أعلنت عن وقوع أعمال
شغب وحرائق في عدد من القرى الشيعية.... " الإذاعة البريطانية -

القسم العربي ، أخبار الساعة الخامسة مساءً (جر ينتش) من يوم ٢/٣ / ١٩٩٦ .

" ... ذكرت الإذاعة إن السلطات البحرينية أعلنت اليوم عن اعتقال المحامي الأستاذ احمد الشمالن" الاذاعة البريطانية (BBC) - القسم العربي ، نشرة أخبار الساعة # ٤ مساءً جر ينتش ١٩٩٦/٢/٨ .

" ذكرت إن السلطات البحرينية أبعثت دبلوماسياً إيرانياً (سكرتير ثالث بالسفارة) بدعوى ممارسة لأنشطة تتعارض مع مهمته " الإذاعة البريطانية - القسم العربي - نشرة أخبار الساعة # ٩ مساءً جر ينتش ١ / ١٩٩٦/٢ .

" ... ذكرت إن السلطات البحرينية أعلنت أنها سوف تقدم المعارضة الثمانية ومنهم الشيخ عبدالامير الجمري للمحاكمة بتهمه التحريض على الاضطرابات والشغب التي حدثت الأسبوع الماضي (١٩٩٦/١) " الإذاعة البريطانية - القسم العربي ، أخبار الساعة ٤ مساءً جر ينتش من يوم ١/٢٣ / ١٩٩٦ .

" فشل البحرينيات في الانتخابات البلدية " للبي بي سي أونلاين ، في ، ٢٠٠٢-٥-١ م .

" القمة العربية الأمريكية في شرم الشيخ " البي بي سي اونلاين ، ٤ / ٢٠٠٣ م .

" القوات البحرينية الحكومية اصطدمت مع مجموعة من البحرينيين تقدر بحوالي ١٠٠٠ شخص في مسيرة دينية في منطقة الدرواس شمال شرق البحرين " قناة الجزيرة (قطر) إنصات ، نشرة أخبار الساعة ٤،٥ مساءً (جر ينش في السبت ١٩٩٧/٩/٢٠ .

" متظاهرون بحرينيون يهاجمون السفارة الأمريكية .. " الجزيرة- نت ، في ، ٥-٤-٢٠٠٢ م .

" مشروع الميثاق في البحرين " ، برنامج الاتجاه المعاكس (ضيف الحلقة منصور الجمري ، الناطق باسم حركة أحرار البحرين، وكان من المفترض أن يشارك بالبرنامج د. هلال الشايجي إلا انه امتنع في آخر لحظة استجابة لأمر من البحرين بعدم المشاركة) ، قناة الجزيرة (قطر) ، في ، ١٣-٢-٢٠٠٢ م ، على الجزيرة. نت ، في ، ١٦-٢-٢٠٠٢ م .

" المعارضة البحرينية المتواجدة في بريطانيا (حركة الحرية) تقول إن السلطات البحرينية اعتقلت مالا يقل عن #٢٠٠٠ شخص من الذين شاركوا في المظاهرات التي جرت الأسبوع الماضي....." الإذاعة البريطانية - القسم العربي - إنصات ؛ نشرة أخبار الساعة ٦ مساءً (جر ينش) ١٩٩٦/١/٢٤ .

" ملك البحرين يعين مجلس شورى يضم يهوديا و مسيحيا " الجزيرة
نت ، في ، ١٦-١١-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي (وكالات) .

" نتائج انتخابات البحرين تظهر تقدما كبيرا للإسلاميين " الجزيرة .
نت ، في ، ٢٥-١٠-٢٠٠٢م ، ص الوطن العربي .

هاردي ، روجر (تقرير) " عن الاستقرار السياسي في منطقة الجزيرة
والخليج العربي... " هيئة الإذاعة البريطانية - القسم العربي ، نشرة أخبار
وتقارير الساعة # ٤ صباحاً (جر ينس) ١٩٩٦/٢/٢٢ .

.....

ثانيا : المصادر الأجنبية

Books

Taylor , Alan R., The Arab Balance of -
Power (Syracuse, N.Y: Syracuse UN, V. Pleas.
1982).

.....

Newspapers & Periodicals

“ Bahrain Anger and Islamists In U K “ The Guardian, Jan.27.1995 .

” Bahrain arrests 29 In Move to Foil Iran. Backed Coup, “ The Times, June, 4,1996.

“ Bahrain execution Sparks rioting “ Financial Times, March, 27,1996.

“ Bahrain implicate Iran In TV Coup Confession ” The Guardian, June, 6, 1996; " Saudi Feed U.S Mood For Iran reprisal " The Guardian, Dec. 12. 1996.

“ Bahrain: Prince’s: Police Strike Terror Into Opposition “ The Independent, Feb. 19.1996;”

Bahry, Louay ” The Opposition in Bahrain: A Bellwether for The Gulf “ Middle East Policy, V.5: n.2 (May, 1997) Pp.42-57.

“ Crackdown On Shiites hurts Bahrain trade, “
The Guardian, June, 20, 1996.

“ Political execution Stokes unrest In Bahrain “
The Times, March, 27, 1996.

.....

Reports , Statements & Internet Sites

Amnesty International Report 2000– County
Reports: (Bahrain). At ; www.amnesty.org

Amnesty International,” Bahrain: A Human Rights
Crisis “ (Al Index: MDE 11/16/95), Sept. 1995.

Amnesty International “ Bahrain: Amnesty
International Appeals For Immediate Release of
Prisoners of Conscience Following Mass Arrests. (Al
Index: MDE 11/01/96) 29/01/1996.

Amnesty International” Bahrain - Amnesty
International Condemns First Execution In Nearly 20
Years (Al Index: MDE 11/08/96) 26 March, 1996.

Amnesty International” Bahrain: Women and Children Are Subject to Arbitrary Arrest and Increasing Abuse (AI Index: MDE 11/21/96) 16/07/1996.

Amnesty International,” Bahrain: Women and Children Subject to Increasing Abuse “ (AI Index: MDE 11/8/96), July 1996.

“Bahrain ; Amnesty International Concerns about Human rights Situation “ (AI Index: MDE 11/007/2000) 21/11/2000.

“Bahrain: Human Rights Developments ” In, Human Rights Watch’s World Report 1998. At ; www.hrw.org.

“ Bahrain: The Role Of the international Community “ in; Human Rights Watch World Report, 1999. at [www. HRW](http://www.HRW) site.

Human Rights Watch World Report 1998: Bahrain . At www.hrw.org.

Human Rights Watch World Report 2000 on Bahrain, At www.hrw.org.

Routine Abuse, Routine Denial: Civil Rights and Political Crisis In Bahrain (N.Y, Washington, London, Brussels: Human Rights watch / Middle East, 1997) esp. Pp. 14 - 18. www.hrw.org.

“State Visit of Emir of Bahrain, June, 1998 “ HRW, Press, release, June 1998, [WWW.HRW. Site](http://WWW.HRW.Site) Press 98/ Sep. p. 1.

“United Kingdom: Amnesty International Welcomes Investigation Into Henderson: Role In Torture In Bahrain "7/Jan. 2000, Al Index: Euro 45/03/2000, at.www.amnesty.org. , Visited Oct.18.2000.